

## المقدمة

"إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن". هذه المأثورة التي رويت عن الخليفة الثالث عثمان بن عفان، تؤكد حاجة المجتمعات إلى السلطة، وعدم قدرة الشعوب والأمم على العيش دون الاستعانة بها، فنواميس السماء ودساتير الأرض لا تحترم إلا بمقدار اقترانها بالسلطة.

من منطلقنا هذا يتبين ما يجب أن تحتله السلطة في حياة المجتمعات، وما يجب أن تحظى به من اهتمام من جانب المواطنين، لمساندتها وتقويم اعوجاجها ونقدها. لكن بنفس العناية يتعين على الحكام أن ينصتوا للشعوب، ليعرفوا ما يجب أن يتم وما لا يجب.

غير أن التواصل لا يطبع دائماً علاقة الأنظمة السياسية بشعوبها، إذ ينسب إلى الرئيس الأمريكي الأسبق أبراهام لينكولن أنه قال: "إن ما أريده أن يتم هو ما يريده الناس أن يتم ... والسؤال في نظري هو كيف أعرف ما يريدونه على وجه الدقة".

ومع أنه لا يمكن أن نخفي الفرق الشاسع بين ظروف ممارسة السلطة خلال منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن الواحد والعشرين، بالنظر إلى التطور البالغ في تقنيات رصد مواقف الرأي العام، وظهور الكثير من وسائل الإعلام الناقلة للمواقف السياسية، وتبلور الكثير من البنيات المعبرة عن مطالب أفراد المجتمع كالجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية، فإن مقولة الرئيس الأمريكي الأسبق تعكس إحدى الإنشغالات اليومية لمؤسسات الحكم، كما تعكس وضعاً يخشاه الحكام، وهو نشوء انفصال على مستوى التواصل بينهم وبين الشعب، فالحكام يتواجدون في موقع تدبير شؤون الجماعة البشرية، في موقع إنجاز ما تحتاجه هذه الجماعات من شروط البقاء والاستمرار، في موقع السهر على مصالح الأفراد والجماعات والمحافظة على الوحدة والتكامل بين أعضاء الشعب.

لهذه الاعتبارات لا يمكن التقليل من أهمية التواصل والتفاعل بين طرفي المجتمع. ولهذا الغرض بلورت هذه المجتمعات قنوات ناقلة لمواقفها وآرائها ومصالحها نحو السلطة السياسية، ويتعلق الأمر بتنظيمات وبنيات اجتماعية تربط الشعب والسلطة السياسية، منها ما يصطلح عليه القوى السياسية.

وتكتسي دراسة هذه القوى والتنظيمات السياسية أهمية خاصة، إذ تشكل مدخلا أساسيا لفهم الظاهرة السياسية، بل ومدخلا لا مناص منه لفهم الأنظمة السياسية في مختلف المجتمعات، فالسياسة ليست نتاج المؤسسات الرسمية التي تطرق لها الدستور فحسب، بل هي نتاج عمل جماعي تشارك فيه إلى جانب مؤسسات الدولة الجماعات والتنظيمات السياسية.

ولعل هذا ما يبرر كونها شكلت المحاور الأولى التي حظيت باهتمام علم السياسية. وهذا ما يجعل أيضا من دراستها ضرورة بالغة، على أساسها يتأتى لكل باحث في الأنظمة السياسية فهم كيفية اشتغالها وفهم مختلف الظواهر المرتبطة بالحياة السياسية للمجتمعات.

إن دراسة هذه القوى السياسية يقتضي التعريف بها وإبراز الوظائف التي تؤديها للنظام السياسي، وعلى الخصوص أهميتها الديمقراطية، كما يقتضي التطرق لأدوات اشتغالها وبشكل خاص لتأثيرها على السلطة وفعاليتها في ذلك.

وقبل ذلك لابد من المرور عبر مدخل موضح لسياق دراسة هذه القوى، وسيقتضي منا ذلك تحديد مفهوم القوة ومفهوم السياسة، وبعض المفاهيم الكثيرة التداول في أثناء الخوض في كيفية اشتغال القوى السياسية ونشير هنا بالتحديد إلى مفهوم النظام السياسي والقرار السياسي.

## الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى القوى السياسية

لموضوع القوى السياسي تماس مباشر مع مجموعة من الحقول المعرفية، فهو يجد أصوله وامتداداته في القانون الدستوري وعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، يشترك معها في أطرها المفاهيمية وأجهزتها المنهجية، بل وتتداخل مجالات وحقول هذه التخصصات بشكل لا يجعل استقلال بعضها عن البعض أمرا ممكنا، وهذا ما يفرض رصد علاقة القوى السياسية ببعض هذه الحقول المعرفية.

كما أن دراسة هذه القوى يقتضي الانطلاق من رصد المفهومين الأساسيين المشكلين لتعبير القوى السياسية، الأمر يتعلق بمفهوم القوة والسياسية.

لذلك سنحاول خلال هذا الفصل التمهيدي، رصد هذا الإطار النظري المرجعي للقوى السياسية.

### المبحث أول: مفهوم القوة السياسية

تعرف القوى السياسية بأنها "تنظيمات تؤثر على الحياة السياسية، وهي أيضا وعلى الخصوص تتدخل في صيرورة اتخاذ القرار السياسي إما بالمشاركة في تعيين السلطات العمومية أو بالتدخل لدى هذه السلطات من أجل الحصول على قرارات أو تغييرها بالاتجاه الذي يخدمها"<sup>1</sup>.

والتمعن في هذا التعريف قد يغني الباحث عن التفكير، فالأمر يتعلق بالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، فالأحزاب السياسية هي المقصودة بالمشاركة في تعيين السلطات العمومية، أما الجماعات الضاغطة فهي بنيات إجتماعية تتدخل لدى هذه السلطات من أجل الحصول على قرارات أو تغييرها بالاتجاه الذي يخدمها.

إن الواقع هو أعقد من ذلك، وأول الأسئلة التي تخبر دقة هذا التعريف هو موقع الرأي العام، إذا لم يكن قوة سياسية مستقلة عن القوى الأخرى فإنه يجب أن يصنف ضمن الأحزاب السياسية أو الجماعات الضاغطة، وإلا فإن الرأي العام لا يشكل البتة أية قوة سياسية.

إن الرأي العام قوة سياسية بامتياز لها أثر بالغ على السلطة، ومن ثمة يجب أن تدرس ضمن مادة القوى السياسية، والأكثر من ذلك فإن توضيح إطار مادة القوى السياسية وموضوعاتها يقتضي التطرق لمفهوم القوة ولمفهوم السياسية.

### الفقرة الأولى: مفهوم القوة

يتفق الكثير من الباحثين على أن القوة<sup>2</sup> تتخلل بشكل كامل كافة صور الحياة الاجتماعية، فكل فعل إجتماعي وكل علاقة إجتماعية تنطوي على عنصر من عناصر القوة. فهي في نظر البعض تشير إلى "قدرة بعض الوحدات (الأفراد أو الجماعات أو الطبقات أو المنظمات) على اتخاذ قرارات، أو فرض إرادتهم على وحدات أخرى"، كما يعرفها آخرون بأنها قدرة فاعل معين، خلال علاقة إجتماعية، أن ينفذ إرادته بالرغم من المقاومة.

وإذا كانت القوة وفق هذا المعنى تتخلل مختلف العلاقات والتفاعلات داخل المجتمع فإن القوة السياسية التي تعيننا بالأساس في هذا المجال يجب أن تكون متميزة عن غيرها من صور القوة التي يمكن أن نصادفها داخل المجتمع، فالقوة السياسية ليس هي القوة التي يمتاز بها رب العمل إزاء العامل أو الأب إزاء أبنائه. ومن بين التعريفات المعطاة للقوة السياسية نجد ماركس وإنجلز يعتبرانها "القوة المنظمة التي تمارسها طبقة على طبقة أخرى". وإذا كان هذا التعريف ينطلق من مفهوم طبقي للقوة فإن هذه الطبقة ذاتها يمكن أن تتخللها قوى مختلفة قائمة على مصادر دينية أو عرقية، لذلك يقترح البعض تعريف القوة السياسية على أنها تلك "العلاقة التي يستطيع من خلالها فاعل معين أن يفرض على فاعل آخر الامتثال لرغباته خلال مراحل معينة من العملية السياسية"

<sup>1</sup> - Debbasch (ch) et Pontier (J.M): Introduction a la politique 4ed. DALLOZ 1995. P: 239.

<sup>2</sup> - يراجع بخصوص ظاهرة القوة د. محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث. الجزء الثاني القوة والدولة. دار المعرفة الجامعية. 1998.

القوة السياسية تمتاز عن غيرها بكونها تمارس خلال مراحل العملية السياسية، وبالتالي فليس هناك جوهر يجعلها تتميز عن غيرها فهي قوة كغيرها من القوى، وبالنظر إلى ذلك فإن تحديد طبيعتها لا ينبغي أن يقتصر على رصدها فقط عند الممارسين لها، بل يجب النظر إليها كعلاقة تربط بين الممارس لهذه القوة والخاضع لها، بل إن وصف شخص أو منظمة بأنها تتمتع بالقوة يخلو من أي معنى إذا لم يتم تحديد الجهة التي تخضع لهذه القوة والسياق الذي تمارس فيه ومصادر هذه القوة.

وعلى ضوء ذلك نستطيع القول بأن أبرز أنواع القوة المجتمعية تلك التي تتمثل في الممارسات الصادرة عن الدولة وأجهزتها، وهذه الصورة نستعمل مفهوم السلطة للتعبير عنها وتمييزها عن غيرها من الصور، وهي قوة قائمة على معايير اجتماعية تحدد الطرق المؤدية إلى تولي مراكز ممارسة القوة تجاه أفراد المجتمع بشكل مقبول من طرف أفراد هذا المجتمع ومقابل خضوعهم بشكل طوعي أو غير طوعي باستعمال الإكراه أو دونه.

هذه صورة من صور القوة، وممارستها قائمة على امتلاك الحاكمين لهورد يخول لهم ممارسة السلطة، وهذا الهورد هو اعتراف صادر عن القيم والقوانين والمعايير السائدة داخل جماعة من الجماعات.

وفي مقابل ذلك نجد مظاهر أخرى للقوة، فعلاقة الأحزاب بالسلطة أو بالهيئات الحاكمة هي علاقة قوة، وينطبق نفس الوصف على الجماعات الضاغطة والرأي العام والمشاريع الاقتصادية الكبرى، ومصدر قوة هذه التنظيمات والوحدات هو امتلاكها لموارد مادية أو بشرية، فلا أحد ينفي دور المال في التأثير على السلطة، ولا دور استمالة الرأي العام واستقطاب الأفراد في إعطاء الكثير من التنظيمات قوة تفاوضية، كما لا يمكن أن ننفي أن انتخاب الشعب لحزب هو اعتراف من هذا الأخير بممارسة نوع من القوة يؤدي إليها هذا الاعتراف وهي السلطة، وهي تسمى كذلك بالنظر إلى ممارستها استنادا إلى الشرعية.

إن هذه الوحدات التي نطلق عليها الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام هي وحدات لها مصادرها التي تستمد منها قوتها، وهذه القوة التي تمارسها هذه الوحدات تخضع لها الجهات الرسمية أي المؤسسات الحكومية، في شكل مشاركة في ممارسة اختصاصاتها أي صناعة القرارات، أو في شكل التأثير على متخذي هذه القرارات.

إن إطلاق تسمية القوى على هذه الوحدات يجد تبريره فيما تملكه هذه الأخيرة من قوة، لكن لأن هذه القوة تتخذ السلطة السياسية وجهة لها والقرار السياسي هدفا فإن مفهوم القوى يقرب بوصف السياسية، تمييزا لها عن القوى الاجتماعية وعن السلطة.

### الفقرة الثانية: مفهوم السياسة

إن مصطلح السياسة يشهد على الصعوبة البالغة التي تعترى عملية التعريف الدقيق والمحدد للمفاهيم والمصطلحات، فهو كما يعتبره البعض خضع لتعويم وسط الكثير من المعاني، فرغم البساطة التي يبدو عليها وسهولة تداوله بين الناس نستطيع القول بأنها قليلة هي المصطلحات التي تمتاز بهذه الملاءة.

فكثرة تداول المصطلح في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ألصقت به عددا لا يحصى من المعاني، وليس أبلغ على هذا التعدد من تعريف جوليان فروند الذي شبه مصطلح السياسة بكيس السفر، "كيس سفر يحتوي ما تنوع من الأشياء، فيه ما شئت من الصراع والحيلة والعنف والإرهاب والتخريب والحرب والقانون...".

إن صعوبة إعطاء تعريف دقيق للسياسة تنجم كذلك عن تعقد البناء الاجتماعي وتداخل ما هو سياسي بما هو اقتصادي أو ديني أو أيديولوجي أو قانوني. ذلك أن عزل السياسي عن غيره من المجالات الاجتماعية، لا يمكن إلا أن يكون عزلا إجرائيا يمكن الباحث فقط من إقامة بنائه النظري، وليس عزلا فعليا يتم على مستوى الواقع، فعلى هذا المستوى تتداخل مختلف الأنشطة الاجتماعية فيما بينها.

إن هذا التداخل كان من نتائجه تعدد المعاني التي أعطيت لمصطلح السياسة، ووسط ذلك يمكن أن نشير إلى المعاني التالية:

أ- المعنى العامي لكلمة سياسة

المعنى العامي هو معنى منتشر بين عامة الناس. ونستطيع أن نميز في إطاره بين معنيين، أحدهما يمتاز بكونه يصغ صفة النبيل على السياسة، والآخر يصغ عليها ما يقابله من المعاني غير النبيلة.

ففي إطار المعاني النبيلة نجد من يعتبر "السياسة فن القيادة الاجتماعية"، وأنها "نشاط منظم وضابط يتيح له المجتمع منقسم الانتظام حول هدف أسمى"، ويمكن أن نشير في نفس الإطار إلى تعريفها بأنها نشاط لتوزيع الثروات على أفراد الشعب وتمكينهم من ممارسة حقوقهم.

وفي هذا الصدد أيضا نجد الأستاذ حسن صعب يصف الوظائف السياسية بأنها أنبل الوظائف الإنسانية، فالسياسة هي صناعة الخير العام، وبضيف انه "لا يكفي أن تسوء السياسة في زمان ما، أو أن تسوء ممارسة السياسيين لها في مكان ما لنصدر حكما مطلقا على السياسة والسياسيين، فنقول "ما دخلت السياسة شيئا إلا وأفسدته"، إبراهيم وموسى وعيسى ومُجد سياسيون بقدر ما هم رسل وأنبياء، وقد مارس كل منهم السياسة وهو يبشر بالرسالة، ومن الأقوال العربية الدارجة "ولها يزرع الله بالسلطان (أي بالسياسة) ما لا يزرع بالقرآن"<sup>1</sup>

أما السياسة فيما يقابل ذلك من معاني غير نبيلة فتعتبر نشاطا قذرا ومذلا ومنحطا يحيل على كذب ونفاق وثرثرة مصطنعة، ودسائس لا يمتنها سوى الأشخاص الذين يمتازون ببراعتهم في الكذب والنفاق وتحقيق مآربهم الشخصية، دون إعطاء اعتبار للمصلحة العامة، حتى ليبدو السياسيون منافقين يسعون إلى مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة. إنها شر لا بد منه كما يراها البعض.

#### ب- المعنى الاشتقاقي لكلمة سياسة<sup>2</sup>

إن كلمة سياسة باللغة العربية تقابل كلمة Politics بالإنجليزية و Politique بالفرنسية، والمصطلحان مشتقان من اللفظ اللاتيني Polis وهو يعني المدينة أو اجتماع المواطنين، مما يجعل Politike المشتقة عنها أي السياسة، يقصد بها "الفن السياسي الذي يهتم بمعالجة أمور المدينة".

ولقد شهد هذا المعنى تطورا واكب تطور تنظيم المجتمعات الإنسانية. فإذا كانت السياسة قد عرفت في القرن الثالث عشر بأنها "فن حكم المدن"، فإن انتشار نموذج الدولة جعلها تعرف إلى حدود النصف الأول من القرن العشرين بأنها فن حكم الدول، إلى أن اتخذت بعد الحرب العالمية الثانية تعريف "فن حكم المجتمعات الإنسانية" ليقطع مفهوم السياسة بذلك ارتباطه بشكل التنظيم السياسي (المدينة أو الدولة)، ليعانق مباشرة جوهر النشاط وليس شكله، مما جعله يهتم بالظاهرة السياسية سواء داخل المجتمعات التي عرفت الدولة أو تلك التي بقيت حبيسة التنظيم السياسي البدائي.

"وينوه دوفيرجيه «Maurice Duverger» بصورة خاصة في تطور الاصطلاح بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين بين حكم الدول وحكم المجتمعات، فيقول: "عرف المعجم لبتره Littré السياسة عام 1870 بقوله: "السياسة علم حكم الدول"، وعرفها معجم روبر Robert عام 1962 بقوله "السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية". إن التقريب بين هذين التعريفين اللذين يفصل بينهما قرن من الزمان أمر هام. إنها كليهما يجعلان الحكم موضوع السياسة. ولكن التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى. وكلمة الحكم تعني عندئذ، في كل جماعة من الجماعات، السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة والإكراه."<sup>3</sup>

في اللغة العربية إشتق تعبیر السياسة من السوس، وهي تعني الرياسة، إذ يقال سوسوه وأساسوه أي رأسوه. والسياسة كذلك من ساس الأمر سياسة أي قام على الأمر بما يصلحه، والأمر هنا ليس أي أمر إذ المراد هو أمر الناس، فمنه ولي الأمر، لذلك يراد به شأن الحكم والخلافة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - د. حسن صعب: علم السياسة. دار العلم للملايين، طبعة 1981. ص: 25

<sup>2</sup> - تراجع بهذا الخصوص، د. حسن صعب: علم السياسة. دار العلم للملايين، طبعة 1981. ص: 20 وما يليها.

<sup>3</sup> - د. حسن صعب: علم السياسة. ص: 21

<sup>4</sup> - المرجع السابق ص: 19

## ج- المعنى الاصطلاحي لكلمة سياسة

من الناحية الاصطلاحية<sup>1</sup> يمكن أن نرصد عددا هائلا من التعريفات، فلقد أعطى البعض مائة تعريف للسياسة، وهناك من يقول بأن لكل عالم سياسة تعريفه الخاص، بل أن منهم من لا ينفك يعرف السياسة حتى يبدي عدم اقتناعه بالتعريف الذي أعطاه.

ومن التعريفات التي أعطيت للسياسة إعتبارها سلوكا يتعلق بمؤسسات وعمليات الحكم، أو إعتبارها عملية بمقتضاها تتعامل الجماعات البشرية مع مشكلاتها وصولا إلى تحقيق أهدافها، ومن الباحثين من يركز على عنصر الإكراه فيعتبرها مجموعة من التفاعلات الإنسانية التي تتضمن استخدام أو التهديد باستخدام القوة، ومنهم كذلك من يعتبرها تفاعلات تحدث في كافة المجتمعات ذات الوجود المستقل يتم بموجبها الاضطلاع بوظيفتي التكيف والتوفيق داخل المجتمع وخارجه عن طريق الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع، أما البعض الآخر فيعتبرها كل ما يتصل بتوزيع الموارد داخل المجتمع بهدف إشباع حاجيات أعضائه.

وهناك فريق آخر يذهب إلى أن معنى السياسة لا يتحدد إلا بتحديد المجاميع الكبرى للنشاط السياسي، ومن هؤلاء من اعتبر أن كل ما يتعلق بالدولة يعتبر سياسيا، فيما اعتبر آخرون أن القوة هي لب السياسة، وبينها أعطى البعض أهمية للصراع باعتباره حقيقة لا يخلو منها أي مجتمع فإن جانبا آخر منهم اعتبر صنع القرار السياسي النشاط الرئيسي للقيادة.

وإذا كانت هذه المجاميع متكاملة ولا تشكل سوى تجليات لحقيقة واحدة هي السياسة، فإن مجمل هذه التعريفات تتمحور حول ظاهرة الحكم والسلطة. فسواء ركزنا على عنصر القوة أو الإكراه أو على دور السياسة في تكيف المجتمع مع محيطه الداخلي أو الخارجي، وسواء أخذنا بالاعتبار الظاهرة القرارية أو ظاهرة الصراع فإننا نكون بصدد الدوران حول جوهر واحد هو السلطة، الوصول إليها وممارستها واحتكارها، ومن ثم يمكن القول بأن السياسة نشاط كغيره من الأنشطة التي تتم داخل المجتمع ومنها النشاط الاقتصادي، وإذا كان يختلط بهذه الأنشطة فإنه لا يعدم خصائص تميزه ومن أهمها أنه يتمحور حول السلطة مثلما يشكل المال والخيرات المادية محور النشاط الاقتصادي

وعلى هذا الأساس يتم وصف الأحزاب والجماعات الضاغطة والرأي العام بأنها قوى سياسية، فالأحزاب تسعى إلى الوصول إلى السلطة وممارستها واحتكارها إذا أمكن، والجماعات الضاغطة والرأي العام يمتازان بتأثيرهم على الجهات المسؤولة على اتخاذ القرار السياسي.

## الفقرة الثالثة: مفهوم النظام والقرار السياسي

إن دراسة القوى السياسية يحتاج كذلك إلى الإلهام ببعض المفاهيم الكثيرة التداول في سياق مناقشة أنشطة هذه القوى، وفهمها أساسي لاستيعاب ذلك، ولقد ارتأينا تسليط الضوء على موقع القوى السياسية من مفهوم النظام السياسي ومفهوم القرار السياسي.

### أ- النظام السياسي

إن إطلالة على النظام السياسي من أجل تحديد موقع القوى السياسية منه هو جزء من التعريف بهذه القوى، فهذه الأخيرة لا تشتغل إلا في إطار أنظمة سياسية.

ولقد خضع التعريف بالنظام السياسي بدوره للسيرورة التي طبعت تطور الدراسات السياسية، فلقد تأثر بهيمنة المقاربة القانونية التي كانت تنظر إليه باعتباره يشير إلى "المؤسسات السياسية وبالذات الحكومية الموجودة في مجتمع معين، أي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية".

<sup>1</sup> -يراجع د. ابراش ابراهيم: علم الاجتماع السياسي.

إن مفهوم النظام السياسي أوسع من ذلك، فهذه المؤسسات تجسد الإطار الذي تتم فيه العمليات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية للنظام السياسي، فهناك جانب كبير من النشاط السياسي يمارس خارج المؤسسات الحكومية أي في الأحزاب والجماعات الضاغطة، وبذلك فإن هذه التنظيمات تدخل في تكوين النظام السياسي وتشكل جزء منها رغم أنها ليست جزء من مؤسسات الحكم. وبهذا المعنى فإن النظام السياسي لا يضم فقط الأجهزة الحكومية بل كذلك أنماط التفاعل الأخرى التي تحدث خارجها لكن تؤثر فيها.

بهذا المعنى إذن يمكن القول بأن القوى السياسية هي بنيات تدخل في تكوين النظام السياسي، وهي في تفاعل مستمر مع البنيات الحكومية كالحكومة والبرلمان من خلال التأثير والمراقبة، فالنظام السياسي يشار به إلى مجموع التفاعلات والعلاقات التي تنشأ داخل مجتمع ما وتتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، وتتضمن القوة أو الإكراه المادي. لذلك فإن كل البنيات التي تساهم في هذا التفاعل وتكون طرفا في هذه العلاقات التي تستهدف إصدار القرارات السياسية استجابة لمطالب المجتمع تدخل في تكوين النظام السياسي، سواء اتخذ هذا الإسهام شكل المساهمة المباشرة أي شكل تولي المسؤوليات الحكومية أو البرلمانية باعتبارها مراكز لإصدار قرارات سياسية وهذا ينطبق على الأحزاب السياسية، أو شكل مراقبة السلطة والضغط عليها من خارج مواقع المسؤولية كما هو الحال بالنسبة للجماعات الضاغطة.

## ب- القرار السياسي

لقد اقترح الكثيرون اختزال العملية السياسية في القرار السياسي، ويمتاز هذا الموقف بالكثير من الصواب، وذلك بالنظر إلى أن مفهوم السياسة سواء تم التعامل معه كمنتجات العمل الحكومي أو كعمليات تستهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، فإن مضمون السياسة يتحدد انطلاقا من القرار السياسي، فعندما نستعمل السياسة الاقتصادية أو الاجتماعية فإننا نشير بذلك إلى القرارات السياسية التي صدرت في هذه القطاعات، كما أننا عندما نستخدم السياسة كمجموع الأنشطة التي تؤدي إلى تولي السلطة وممارستها فإن السلطة في هذا المجال يشار بها إلى مراكز القرار السياسي.

إن القرار السياسي هو الأداة التي يمتلكها الحكام ويستعملونها للاستجابة للمطالب التي تعرض على النظام السياسي أو للحسم في المشاكل التي تواجه هذا النظام، وإذا كانت هذه القرارات من الناحية القانونية تتخذ لها تسميات مختلفة كالقانون أو المرسوم فإن هذه الأخيرة ليست سوى تسميات لمسمى واحد هو القرار السياسي، وما اختلف هذه التسميات إلا من أجل تحديد الجهة التي أصدرته، فعندما نستعمل القانون نكون أمام قرار سياسي أصدره البرلمان، في حين أننا عندما نتواجد أمام مرسوم فإن الوزير الأول هو الذي أصدره، علما بأن الكثير من القرارات السياسية يمكن أن تتخذ شكل بلاغ.

إن القرارات المشار إليها إذا كانت تصدر عن هذه المؤسسات فإن ذلك لا يمكن أن يخفي كونها تعتبر محل تدخل فاعلين سياسيين آخرين، ونشير خصوصا إلى الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، فالأحزاب سواء تولت الحكم أو بقيت في المعارضة تعتبر من البنيات الفاعلة في صناعة القرار السياسي، فهي تعد برنامجا تقوم بتنفيذه إذا وصلت إلى الحكومة، وأداة التنفيذ هي القرارات السياسية، ودورها لا يقل أهمية عندما تتواجد في المعارضة، فانطلاقا من هذا الموقع تستطيع عرقلة قرار سياسي أو تعديله أو دفع الحكومة إلى اتخاذ قرار معين. وينطبق ذلك أيضا على الجماعات الضاغطة بالنظر إلى ما يعرف على هذه الأخيرة من ممارسة للضغط على السلطة لإصدار قرارات سياسية تخدم مصالح أعضائها، حيث تعمل بوسائلها المختلفة كالتفاوض واستمالة الرأي العام من أجل دفع الأشخاص الذين يتولون السلطة إلى اتخاذ قرارات تخدم مصالح الأعضاء المنضوين تحت لوائها.

## المبحث الثاني: القوى السياسية وبعض الحقول المعرفية

تمتاز مادة القوى السياسية بكونها تنهل من موارد علمية مختلفة، فهي تعتمد على النتائج التي تم التوصل إليها في العلوم الاجتماعية المختلفة ومنها علم السياسة، كما أنها تمتاز بتكاملها مع غيرها من المواد المهمة بسلطة الدولة ومؤسساتها كالمادة القانونية الدستورية.

## الفقرة الأولى: القانون الدستوري والقوى السياسية

تتنازع في تحديد مفهوم القانون الدستوري وتحديد محتواه مقاربات مختلفة، فالقانون الدستوري بمعناه الضيق يشير إلى مادة دراسية تحاول دراسة النظام السياسي انطلاقاً من محتوى الوثيقة الدستورية، فالدستور بهذا المعنى هو الذي يحدد مواضيع مادة القانون الدستوري، فيكون التركيز نتيجة ذلك منصبا على دراسة "كيفية تنظيم وممارسة السلطة في الدولة وذلك بتنظيم سلطات الحاكمين وعلاقتهم بالمحكومين، إن الأمر يتعلق بدراسة دقيقة لتقنيات مألوفة لدينا كالانتخاب والاستفتاء الشعبي، لهيئات رسمية كالحكومة والبرلمان، ولشخصيات سياسية كالمملك ورئيس الوزراء"<sup>1</sup>.

وفضلاً عن جعل الدستور مرجعية لتحديد مؤسسات النظام السياسي فإن الأمر يتعلق بمقاربة قانونية ومؤسسية تدرس مؤسسات النظام السياسي بالاعتماد على مقتضيات الدساتير والقوانين المكتملة لها، فهي تدرس هذه المؤسسات بناء على المعطيات التي توفرها الوثيقة الدستورية بشأن هذه المؤسسات، مما يجعلها تقتصر على دراسة تشكيلها واختصاصاتها.

إن مادة القوى السياسية منظورا إليها انطلاقاً مما قد تضيفه لهذه المقاربة القانونية يمكن اعتبارها مكتملة للقانون الدستوري. فهي "تتخلى على الوصف القانوني والشكلي المحض والكثير التفاؤل. فالواقع هو أن اتخاذ القرارات من طرف السلطات العامة هي نتاج علاقات القوة بين الجماعات المعنية بها، يجب إذن استيعاب الواقع عن طريق الاهتمام ... بالمجموعات التي تراقب فعليا السلطة بدل الاهتمام فقط بهندستها الدستورية"<sup>2</sup>.

فالمؤسسات الدستورية تصدر قرارات سياسية، لكن الذي ينشط هذه المؤسسات ويدها بالدينامية هي القوى السياسية، أي الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام. فالبرلمان أو الحكومة، فضلا عن كونها اختصاصات وهيكل قانونية، فإنها فوق ذلك تساهم في تشكيلها القوى السياسية، فأعضاء الحكومة هم في الأصل شخصيات تنتمي إلى أحزاب، والقرارات السياسية التي يصدرونها هي في واقع الأمر قرارات تنطلق من رؤية الحزب ومن برنامجه السياسي، كما أن أعضاء البرلمان الذين يمارسون وظيفة التشريع ينتمون إلى أحزاب ويجسدون مواقف الأحزاب التي ينتمون إليها، والأحزاب هي التي توظفهم في أثناء ممارستهم لمهامهم، ويمكن أن نقول نفس الأمر بشأن الجماعات الضاغطة التي تعد الكثير من القرارات السياسية التي يصدرها النظام السياسي استجابة للمطالب التي تتقدم بها وللضغط الذي تمارسه على هذه المؤسسات السياسية الرسمية.

إن ما يعاب على هذه المقاربة هو عدم اعتدادها بالقوى السياسية التي تلعب دورا حاسما في بلورة الأنظمة السياسية، وهو العامل الذي دفع إلى تجاوز هذه المقاربة والشروع في الاعتماد على النتائج التي توصل إليها علم السياسة، ولقد عمق من أزمة المقاربة الدستورية ظهور متغيرات كثيرة كشفت عن لاجدوى التركيز على النصوص الدستورية لفهم النظام السياسي منها الانتباه إلى أن المؤسسات الرسمية لا تستغني في ممارسة مهامها عن القوى السياسية.

لقد أدى ذلك إلى انفتاح الدستوريين على تخصصات أخرى منها علم السياسة، ولقد تمظهر هذا الانفتاح في تخصيص جزء من أبحاثهم للتعريف بالقوى السياسية وبظواهر سياسية تجاهلها القانون الدستوري التقليدي، ومنها الأحزاب السياسية والنقابات، وحديثا مواضيع كالتناوب السياسي.

غير أن هذا الانفتاح لا يمكن أن يؤدي إلى اختلاط علم السياسة ومادة القوى السياسية على الخصوص بالقانون الدستوري. ذلك أن هذه الهادة إذا أصبحت تهمل من علم السياسة فإن هذا الأخير لا يقتصر فقط على الموضوعات التي تتناولها مادة القانون الدستوري، كما أن هذه الأخيرة مازالت ودية في جزء منها للمقاربة المؤسساتية القانونية التي تبقى مقارنة أساسية، ولعل هذا ما يفهم من عناوين المؤلفات التي تزوج بين القانون الدستوري والمؤسسات السياسية أو العلم السياسي.

<sup>1</sup> - أنظر في هذا الشأن، دة رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. الجزء الأول. دار توفال للنشر، الطبعة الأولى سنة 1986. ص: 5 وما يليها.

<sup>2</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique. Montchrestien. Quatrieme edition. 1988. p : 517

إن مادة القوى السياسية تمتاز أيضا بكونها لا تعتمد المقاربة القانونية إلا بشكل فرعي وجزئي، أي فقط بالقدر الذي يسمح بمعرفة الإطار القانوني الذي تشتغل فيه هذه القوى، وبالقدر الذي يسمح بتقدير مساحة تدخلها في عملية صناعة القرار. وذلك لا يرجع إلى تقليل من أهمية المقاربة القانونية، بقدر ما هو ناجم عن كون القرار السياسي إذا كان من اللازم مروره عبر المساطر والإجراءات والمؤسسات القانونية ليتخذ طابعا رسميا وشرعيا فإن صناعته هي نتاج علاقات القوة بين القوى السياسية، وهو ما يقتضي إعطاء الأولوية للواقع بدل الهياكل والمؤسسات، للقوى السياسية التي تراقب أو تمارس فعليا السلطة بدل الهندسة الدستورية لهذه الأخيرة.

### الفقرة الثانية: علم السياسة والقوى السياسية

العلم هو مجموعة من الحقائق والمعارف التي نتوصل إليها باستعمال المنهج العلمي. وإذا كان اقتران العلم بمبادئ كالبولوجيا والفيزياء لا يثير أي إشكال بالنظر إلى التطور الذي تحقق على هذا المستوى لاسيما ما يتعلق بدقة النتائج التي تم التوصل إليها فإن اقتران العلم بالسياسة يثير جانبا من الصعوبات، فالجمع بينهما معناه التساؤل بشأن إمكانية إخضاع السياسة للعلم، فضلا عن التحفظات التي أصبحت تحيط بالعملية العلمية بجملها، فإن المجال السياسي والنشاط السياسي والسياسي على وجه العموم يقدم خصائص قد يعتبرها البعض تقلل من علمية كل المعرفة التي يتوصل إليها العلم السياسي، لذلك فإن ثمة معوقات بقدر ما يمكن اعتبارها تدل على خصوصية المجال السياسي فإنها تدل أيضا على الصعوبة التي تعترض الباحث.

ومن أهم مظاهر خصوصية المجال السياسي في علاقته بالعلم أي من حيث قابليته للخضوع للدراسة العلمية يمكن أن نشير إلى ممانعته، ومن مصادر هذه الممانعة أنه:

□ مجال مغلق: ذلك أن من الصعوبة إن لم يكن مستحيلا الحصول على كل المعلومات والمعطيات المتعلقة بظاهرة من الظواهر السياسية لتحليلها ودراستها. والسبب في ذلك يرجع إلى التكتم الذي يحيط بالظاهرة، فدراسة القرار السياسي مثلا يحتاج إلى كم هائل من المعطيات المتعلقة بالعمليات والدوايب التي يمر منها هذا القرار وسلوكات ومواقف الفاعلين في هذا القرار، فأغلب القرارات لاسيما المهم منها يتم اتخاذه داخل لجان مغلقة، الشيء الذي دفع البعض إلى التعامل مع مرحلة تحويل المطالب إلى قرارات سياسية كمرحلة مظلمة سميت بالعلبة السوداء.

□ مجال متحرك: فالمجال السياسي يمتاز بحركية دائمة، فلكل زمان مشاكله السياسية، ففي زمن البطالة تطرح مشكلة التنمية والمشاكل الاجتماعية المرتبطة بها، في حين أن في أزمنة أخرى قد تطرح إشكالية حقوق الإنسان أو العلمانية

□ يمكن الإشارة ضمن مصادر ممانعة المجال السياسي إلى اختلاف الظروف السياسية من مجتمع إلى آخر، فلكل مجتمع مشاكله وظروفه التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا يقتضي التعامل مع كل حالة على انفراد والتحفظ في تعميم الحقائق التي يتم التوصل إليها. وهذا يعوق المجهود التقني الذي يميز أي علم.

□ إلى هذه المعطيات ونتيجة لها تنضاف مشكلة العلوم الاجتماعية كافة، ويتعلق الأمر بضعف الجانب التجريبي. وهذا يفرض على الباحث التعامل مع الحدث السياسي كما هو بحيث لا يستطيع إعادة التجربة مرة أخرى. وحتى إذا أمكن استعمال أسلوب المحاكاة بحيث يتخيل الدارس وضعية سياسية وفاعلين ومواقف يغذيها بالبيانات وتخيل ما ستؤول إليه العملية، فإن هذه العملية لا يمكن أن تعوض التجربة المختبرية. وحتى إذا حاول الباحث دراسة الظاهرة السياسية من خلال الاحتكاك المباشر بها فإن الفصل بين ذات الباحث وموضوع الدراسة يطرح بحدة طالما أن هناك خوف من تحول الباحث إلى فاعل مؤثر في الظاهرة، ويمكن أن نتخيل من أجل فهم ذلك دارسا يهتم بموضوع الديمقراطية داخل حزب من الأحزاب، فما عليه في هذه الحالة سوى الاكتفاء بالمعطيات التي يجمعها من خارج العملية الحزبية أو الانخراط في التجربة ومن ثم التواجد أمام احتمال الفعل فيها.



عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

## القوى السياسية من محاور العلم السياسي

يتجاذب تعريف العلم السياسي تياران أساسيان، أحدهما يجعل من الدولة موضوع علم السياسة والآخر يجعل من ظاهرة السلطة موضوع هذا العلم، لكن قبل التطرق إلى هذين التيارين سنتطرق إلى محاولة التعريف التي قامت بها لجنة من علماء السياسة عينتها منظمة اليونسكو للحسم على وجه الخصوص في التخطيط الذي يرتبط بتسمية هذا العلم من جهة، وبمواضيعه من جهة أخرى.

### أ- اليونسكو والتعريف بالعلم السياسي

ان لكل علم حقل اهتمامه أو بالأحرى حقوق ومجالات الاهتمام، ونظرا للصعوبة التي اعترت التعريف بهذا العلم في اوج مراحل ظهوره وتطوره، لجأت اليونسكو الى نخبة من علماء السياسة اجتمعت في مبنى اليونسكو بباريس في سبتمبر 1948، ودرست ما يختص به علم السياسة دون سائر العلوم الاجتماعية، وأوصت باعتماد عبارة "علم السياسة" بدل العلوم السياسية وحددت موضوعات هذا العلم في ما يلي<sup>1</sup>:

#### أ- النظرية السياسية

1- النظرية السياسية

2- تاريخ الافكار السياسية

#### ب- المؤسسات السياسية

1- الدستور

2- الحكومة المركزية

3- الحكومة الاقليمية والمحلية

4- الادارة العامة

5- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية

6- المؤسسات السياسية المقارنة

#### ج- الاحزاب والفئات والرأي العام

1- الاحزاب السياسية

2- الفئات او الجمعيات

3- مشاركة المواطن في الحكومة والادارة

4- الرأي العام

#### أ- العلاقات الدولية

1- السياسة الدولية

2- التنظيمات والادارة الدولية

<sup>1</sup> -يراجع في هذا الشأن: د. حسن صعب: علم السياسة. دار العلم للملايين، طبعة 1981. ص: 131 وما يليها.

### 3- القانون الدولية

ان هذا التعريف الذي ساهمت به منظمة اليونسكو لم تعد له إلا أهمية تاريخية، أما من الناحية العملية فقد تم هجره إلى البحث أكثر فيما يميز هذا العلم وما يختص به، خاصة انه لا يبين القاسم المشترك بين جميع الموضوعات التي يجعلها من مشمولات العلم السياسي<sup>1</sup>.

ولا أدل على تجاوز هذا التعريف من أن الكثير من المواضيع التي لم يعد يجادل أي عالم سياسي حول طبيعتها السياسية لم تكن من مشمولات هذا التعريف، ومن ذلك مثلا الاتصال السياسي، والإعلام، والمال مثلا.

#### ب- علم السياسة علم الدولة

إن الاتجاه الأكثر قدما هو الذي يجعل مهمة علم السياسة هي الإحاطة بالدولة. ويمتاز هذا الاتجاه بتطابقه وتزامنه مع تطور المعنى الاشتقاقي لكلمة Politique المشتقة من Polis اليونانية التي تعني المدينة، أي الإطار المكاني للنشاط العام. فبعدما كانت السياسة تشير إلى فن إدارة المدن، ومن بعد إلى فن إدارة الدول، لم يكلف الكثير من علماء السياسة أنفسهم عناء في حصر موضوع العلم، الشيء الذي جعل علم السياسة هو العلم الذي يدرس ظاهرة الدولة.

وعندما نعرف العلم السياسي بأنه علم الدولة، فمن الواضح ان المراد من ذلك هو ان هذا العلم يبحث في نشأة هذه الدولة ومؤسساتها وكيفية اشتغالها ووظائفها واهدافها، فيصبح من مواضيع اهتمامها دراسة مؤسسة الحكومة والبرلمان والتشريع والتنفيذ والقوانين والدستور والانتخابات، وكل ما له علاقة بهذا التنظيم الاجتماعي السياسي الذي يطلق عليه اسم الدولة.

وفي المقابل يقصى من دائرة اهتمام العلم كل الظواهر الأخرى التي لا تندرج ضمن مؤسسات الدولة، ومنها الأحزاب السياسية والنقابات والرأي العام، أو تلك التي تظهر في مجتمعات لا تعرف الدولة حتى وإن كانت تعرف السلطة ووجود حاكمين ومحكومين.

ويستند هذا الاتجاه على كثير من المعطيات، منها أن "منذ أيام اليونان إلى اليوم، كانت الدولة محور الدراسات السياسية، فلقد اهتم الفلاسفة اليونان بالدولة المثلى، وانشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو الخلافة... وبدل هذا الاهتمام المتواصل بالدولة على ان الفكر السياسي اعتبر في الماضي ان الظاهرة السياسية هي الدولة، واعتبر علم السياسة علم الدولة

ويستند كذلك على حقيقة مفادها ما أصبح معروفا بعولمة الواقعة الدولية، فالدولة كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي أصبحت منتشرة في المجتمعات الغربية والسائرة في طريق النمو، بل حتى في الدول التي عرفت بالشيوعية والتي كانت تتعامل مع الدولة كظاهرة تاريخية مألها الزوال.

ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن الدولة تشتمل على مؤسسات هي على درجة كبيرة من الظهور في الحقل السياسي ومنها الحكومة والمؤسسات التمثيلية والإدارية. كما أن الدولة هي التي تحتكر الإكراه وتمارسه. وهذا يجب أن يؤدي إلى الاستنتاج التالي: ليس هناك عملية سياسية تتم بمعزل عن الدولة ودون دخولها فاعلا أو موضوعا، ومن ثمة فإنها تستحق أن تكون محور علم السياسة.

وإذا كان لهذا التعريف جانبه من الصواب الناجم عن كون الدولة هي في الزمن الراهن محور العملية السياسية برمتها فإن تحفظات بهذا الشأن تقتضي الإشارة إليها، ومنها أن الدولة لا توجد دائما، بل إنها تبدو في بعض المجتمعات كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الحديث. كما أن الدولة ليست الهيئة الوحيدة الظاهرة داخل الإطار السياسي فالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام والإعلام كلها تشارك في تسييس الحياة الاجتماعية وصياغة العملية السياسية.

<sup>1</sup> د. حسن صعب: علم السياسة. دار العلم للملايين، طبعة 1981. ص: 132.

أخيرا فإن الإكراه ليس بالضرورة العنصر المميز للدولة، وفي هذا الاتجاه نجد ج.ب كوط يتساءل عن مكامن الاختلاف أو التشابه بين سلطة رئيس الجمهورية وتلك التي مارسها Al capone<sup>1</sup>. كما يمكن أن نسجل في هذا الإطار أن التاريخ شهد على وجود دول لم تكن تتمتع خلال فترات تاريخية بأي سلطة ومنها الدولة اللبنانية خلال الحرب الأهلية، وهناك كذلك مؤسسات غير دولية لكنها تتمتع بسلطات فعالة ومنها المافيا الصقلية.

وبوجه عام فإن السلبية الأساسية لهذه المقاربة هي أنها تحول إلى موضوع ثابت للعلم شكلا من التنظيم الاجتماعي السياسي، هو تاريخيا وثقافيا شكلا عارضا وطارئا. وهنا يمكن أن نتساءل عما إذا لم تكن في أغلب الدول نشهد نوعا من الإفراغ التدريجي لسلطة الدولة نحو الأعلى لصالح المؤسسات الدولية وفوق الوطنية، ونحو الأسفل لفائدة الجماعات اللامركزية وأحيانا التجمعات المهنية.

### ج- علم السياسة علم السلطة

إن التوجه المهيم حاليا يحاول تحديد مضمون علم السياسة انطلاقا من مفهوم السلطة وليس الدولة. فالدولة ليست سوى أسلوبا من الأساليب المستعملة لممارسة السلطة داخل المجتمع. إن هذا التصور يقوم على واقعة معروفة هي أنه قبل معرفة الدولة مرت جميع المجتمعات بظواهر من الهيمنة أو التأثير، وبأشكال من التنظيم تختلف عن الدولة لكنها تتضمن تمييزا بين حاكبين ومحكومين تربطهم علاقة السلطة والخضوع<sup>2</sup>.

كما أنه إلى جانب البنيات السياسية الرسمية توجد دائما بنيات أخرى تمارس تأثيرها على أجهزة الحكم، وهي بالتالي ذات علاقة وطيدة بالسلطة وتمارس تبعا لذلك نشاطا سياسيا.

إن هذا التصور إذا كان يفتح الباب أمام علم السياسة لاقتفاء أثر السلطة داخل مختلف المجتمعات وكيفما كان شكل تنظيمها السياسي، فإنه يتيح أيضا إمكانية إدماج عدد كبير من المؤسسات التي تبدو موضوعة على محيط سلطة الدولة داخل علم السياسة، ومن هذه المؤسسات الأحزاب والنقابات والرأي العام.

غير أن هذا التفسير الواسع لمواضيع علم السياسة ليس بدون سلبيات، فليس من السهل فصل السياسي عن الاجتماعي، كما أن هذه المقاربة تطرح جملة من الصعوبات، فإما أن يحدد علم السياسة قبل كل شيء مراكز السلطة المرتبطة مباشرة أو بشكل غير مباشر بأداء وظائف الدولة، لكنه سيسقط حينئذ في المقاربة الستاتولوجية، وإما أن يبسط العلم نفوذه نحو مجموع ظواهر السلطة، لكنه سيغامر بذاتيته وتمييزه بالالتقاء مع المواضيع التقليدية لعلم الاجتماع العام كسوسيولوجيا العائلة أو المدرسة.

كما أنه ليس من الأكيد أن كل علاقة إجتماعية يوجد فيها الإكراه يجب أليا وصفها بأنها سياسية بمجرد أن فيها نوعا من الهيمنة. وإلا فإننا سنعتبرها موعلة في السياسة علاقة الأب بالأبناء والمعلم بالتلاميذ والمشغل بالعمال، ومن ثم يجب الحذر من الخلط بين السلطة والنفوذ والإكراه والتأثير.

### د- القوى السياسية وعلم السياسة

إن القوى السياسية وما تشير إليه من التنظيمات والبنيات الإجتماعية المختلفة التي لها أثر على السلطة وعلى النظام السياسي وعملية صناعة القرار السياسي، كالأحزاب والجماعات الضاغطة هي جزء من اهتمام علم السياسة. وفي ذلك نجد من يصف الأحزاب السياسية بكونها القطاع الأقدم في هذا العلم، فلقد ظهرت دراسات اهتمت بالأحزاب السياسية منذ 1914، ويتعلق الأمر بكتاب الأحزاب السياسية لمؤلفه روبرت ميتشلز<sup>3</sup>، كما أن أرتور بنتلي أصدر منذ 1908 كتابا يناقش أهمية الجماعات الضاغطة في صناعة القرار السياسي<sup>1</sup>، ومنذ ذلك الحين توالى الدراسات التي تناولت موضوع القوى السياسية مستعملة في ذلك مختلف المناهج.

<sup>2</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique. Montchestien. Quatrieme edition. 1988. p : 4

<sup>3</sup> - Robert Michels : les partis politiques, essai sur les tendances oligarchiques des démocraties, paris, flammariion, 1914.

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام  
المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح  
الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 978-9954-38-617-0  
مطبعة سبارطيل طنجة 2016

إن القوى السياسية هي بنيات إجتماعية تؤثر على الحياة السياسية، ويتخذ ذلك شكلين:  
مشاركة مباشرة في المؤسسات السياسية الرسمية، كالحكومة والبرلمان وهنا نكون بصدد الأحزاب السياسية،  
أو تأثير وضغط خارجي يستهدف التدخل لدى هذه السلطات من أجل الحصول على قرارات أو تغييرها بالاتجاه الذي يخدم  
مصالحها، وفي هذه الحالة نكون أمام الجماعات الضاغطة والرأي العام.  
وستشكل هذه الصور التي تتخذها المشاركة محاور هذا الدراسة المتعلقة بالقوى السياسية، حيث سنتناول في الأجزاء الثلاثة التالية  
منه المواضيع التالية:

الأحزاب السياسية

الجماعات الضاغطة

الرأي العام

---

<sup>1</sup> - Arthur Bentley : The process of government : a study of social pressures, chicago, the university of chicago press, 1908.

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

## الفصل الثاني: الأحزاب السياسية les partis politiques

إن الأحزاب السياسية كما أسلفنا هي قوى سياسية، ومن ثم فإنها تنظيمات و بنيات اجتماعية تمتاز بالحضور المرموق في الحياة السياسية للدول الديمقراطية، فهي تشارك في الانتخابات، وتشكل الحكومات، وتبدأ المشهد العمومي بالمناقشات حول القضايا العامة، وتنقل إلى السلطة مطالب الناس وحاجياتهم.

إضافة إلى ذلك اعتبرت من الظواهر السياسية والدستورية البارزة في هذا العصر، فقد عرفت انتشارا كبيرا، تكاد تنعدم معه الدول التي لا تعرفها، كما أنها تعتبر اليوم مدخلا تحليليا ضروريا لدراسة الأنظمة السياسية، فقد غدا من الصعب فهم هذه الأنظمة بالاعتماد على المؤسسات الدستورية، ما لم تؤخذ الأحزاب السياسية وغيرها من القوى السياسية بعين الاعتبار.

إن الإشارة إلى الأهمية التي تحظى بها الأحزاب وحضورها البارز في الحياة اليومية للمجتمعات والأنظمة السياسية، لا يمكن أن يحجب المواقف التي تنتقد الأحزاب، فتعتبرها خطرا على الديمقراطية، فهي في نظر الكثيرين تؤدي إلى تفضيل الصالح الحزبي على الصالح القومي، وتفتت وحدة الأمة، وتشوه وتزيف الرأي العام وتضعف الاستقرار الحكومي<sup>1</sup>.

إن هذا النقاش الذي تتجاذبه فئات الدارسين هي التي تفرض إخضاع ظاهرة الأحزاب السياسية للدراسة والبحث، وهذه الدراسة تقتضي التعريف بهذا النوع من القوى السياسية من زوايا مختلفة، ومن بين الأسئلة التي يتعين الإجابة عنها نجد ما يتعلق بجدوى هذه الأحزاب، و بالتنوع الذي يميزها، و لبلوغ ذلك لا بد من إعطاء تعريف أولي لها.

<sup>1</sup> -راجع هذه المواقف المتضاربة بشأن الأحزاب عند د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ... م.س. ص: 78 وما يليها.

## المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية

يمتاز تعريف الأحزاب السياسية بالتعدد، وهو وضع ناجم عن اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة السياسية<sup>1</sup>. فالتعريف يتغير بحسب ما إذا نظرنا إلى الحزب كأفكار وعقيدة سياسية، أو امتداد لطبقة اجتماعية، أو تنظيم وهياكل، وبحسب ما إذا أخذنا بعين الاعتبار معطيات أخرى كالهدف الذي يسعى الحزب إلى تحقيقه وهو الوصول إلى السلطة، أي تولي مقاليد الحكم.

### أ- زاوية النظر البشرية

منظورا إليها من زاوية نظر اجتماعية، فإن الحزب هو تكتل من الناس، إنه مجموعة من الناس. وهذا التعريف في حقيقة الأمر يعتبره نقص كبير، فكل التنظيمات الأخرى، ومنها الجمعيات والنقابات تتشكل من هذا المعطى البشري. لذلك يتم الاستناد إلى زوايا النظر الأخرى لتمييز الحزب عن غيره من التجمعات.

### ب- زاوية النظر المذهبية

يقترح من ينظر من هذه الزاوية الاعتماد على عنصر العقيدة السياسية، بحيث يصبح الحزب تجمعا لأشخاص يعتنقون العقيدة السياسية نفسها، أي نفس الأيديولوجيا والبرامج السياسية والآراء والمواقف والرؤى إزاء القضايا العامة. ويأتي الاعتماد على العقيدة السياسية، نظرا لأهمية البرنامج السياسي، خصوصا في مرحلة التأسيس، إذ يعمل على "تحقيق التآلف بين أفراد متفرقين حتى تبرز الاعتبارات التنظيمية فيما بعد. ولهذا السبب نجد الفقيه الفرنسي "بنيامين كونستانت" يعرف الحزب بأنه "جماعة من الناس تعتنق مذهبها سياسيا واحدا"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 243.

<sup>2</sup> - د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها ... م.س. ص: 19.

## ج- زاوية النظر الوظيفية

يركز أنصار هذه الواجهة التي تمتاز بواقعيته على عنصر التأثير على السلطة أو الوصول إليها، بحيث ينظر إلى الحزب في هذه الحالة باعتباره "التجمع الذي ينتظم من أجل المشاركة في الحياة السياسية، بغية الاستيلاء كليا أو جزئيا على السلطة، وذلك لإعطاء الأولوية لأفكار ومصالح أعضائه"<sup>1</sup>.

وهذه الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الأحزاب السياسية هي في واقع الأمر تتزامن مع ثلاث مراحل يقطعها الحزب في نشأته، وبصيغة أخرى فإن هذه التعريفات الثلاثة المشار إليها تتطابق فعلا مع مراحل حقيقية في حياة الحزب، فالتجمع والعقيدة السياسية يكونان مطلوبان عند بداية تأسيس الحزب، وهذا على الخصوص بالنسبة للعقيدة السياسية، فهي أساسية لتحقيق وحدة أعضاء الحزب، فعندما يجتمع الناس من أجل تأسيس حزب ما فهم يجتمعون حول أفكار وعقائد تتمحور في كثير من الحالات حول القيمة التي سيضيفها الحزب المراد تأسيسه إلى المشهد السياسي القائم، فتطرح في أثناء هذه المرحلة أسئلة من قبيل لماذا تأسيس هذا الحزب، وما الذي سيسعى إلى تحقيقه، أو ما نوع المطالب التي سيدافع عنها

يجب في بدايات تأسيس الحزب التوفر على أفكار يتفق حولها المؤسسون، وإذا نحن أوقفنا زمن عملية تأسيس الحزب عند هذه المرحلة وحاولنا تعريفه أمكننا القول بأنه جماعة من الناس يعتقد أفرادها نفس الأفكار أو نفس المذهب والعقيدة.

في حين أن العقيدة السياسية تندني أهميتها في سلم الأولويات بعد الإعلان على تأسيس الحزب، حيث تكون الأولوية آنذاك للجانب التنظيمي، فاهتمام قيادات الأحزاب ينصرف إلى تشكيل اللجان والفروع المحلية والإقليمية، كما ينصرف إلى النشاط الانتخابي بهدف الحصول على النتائج التي ستمكن الحزب من الاستمرار، والوصول إلى السلطة.

ينجم عما قلناه أعلاه أن الحزب متى كان في بداية تشكله، فإن نظرة موضوعية إليه تكشف على أن الذي يميز المجموعة المؤسسة هو الاتفاق حول الأفكار والتوجهات العامة للحزب إزاء القضايا التي يوليها هؤلاء الأهمية، فالحزب في هذه الحالة لا يكون متوفرا على تنظيم ولا يكون قد شرع بعد في عمله من أجل الوصول إلى السلطة. في حين أن تعريف الحزب من زاوية التنظيم والأفكار والمشاركة في الانتخابات وممارسة السلطة ينطبق على حزب قائم يوجد في مرحلة متقدمة بعد تأسيسه. وهاهنا يصبح الحزب هو تلك المجموعة من الأفراد الذين يعتقدون نفس الأفكار وبتنظيمهم من أجل المشاركة في الانتخابات بهدف الوصول إلى السلطة.

ويلاحظ أيضا أن اختلاف زوايا النظر إلى الحزب، بين زاوية مذهبية وأخرى وظيفية يتزامن مع التطور الفعلي التاريخي الذي قطعته الظاهرة الحزبية، فتعريف الحزب انطلاقا من مؤشر العقيدة السياسية يتطابق مع البدايات التاريخية الأولى لظهور الظاهرة الحزبية، حيث كانت الأحزاب عبارة عن تجمعات من الأشخاص تجمعهم الأفكار، حيث كانت أقرب إلى الأندية الفكرية والسياسية منها إلى الأحزاب المعاصرة.

ففي غياب أي تنظيم وتمايز بين الأجهزة المحلية والوطنية مثلا، وفي غياب أي إمكانيات للمشاركة في السلطة، كانت الأحزاب في أصولها عبارة مجالس للنقاش بين أشخاص يتقاربون فكريا ويتقاسمون نفس المواقف. لكن عندما بدأ السماح للأحزاب بأن تتولى السلطة تدريجيا، وتم تعميم الحق في التصويت على عامة الناس بالعمل وفق نظام الاقتراع العام، وجدت هذه المجموعات نفسها مجبرة على البحث عن منحرفين وأصوات في كل مناطق الدولة لتتمكن من الفوز بعدد أكبر من المقاعد في البرلمان، وقد ولد لديها هذا المعطى الحاجة إلى الاهتمام بالجانب التنظيمي من أجل التمكن من استقطاب أكثر الناخبين، أي تأسيس فروع على مستوى الأقاليم والجهات والمدن والقرى

<sup>1</sup> - François Goguel, voir : Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 244.

وقد اقتضت هذه المرحلة من تطور الظاهرة الحزبية والتي تتزامن مع نهاية القرن التاسع عشر، النظر إلى الحزب ليس فقط انطلاقاً من مؤشر العقيدة فحسب، وإنما كذلك من مؤشر التنظيم، يضاف إلى ذلك أن زيادة فرص الأحزاب في بلوغ السلطة عن طريق الانتخابات أضاف مؤشرات أخرى إلى التعريف، فأصبح الحزب يشار به إلى تجمع من الأشخاص ينتظمون من أجل المشاركة في الانتخابات بغاية الوصول إلى السلطة.

#### د- زاوية النظر الطبقيّة

الجدير بالإشارة إليه هو أن هذه التعريفات التي تستند إلى زاوية النظر العقائدية والوظيفية يتم وضعها في خانة التعريفات الليبرالية، فهي لا تولي اعتباراً للأوضاع الاقتصادية والطبقية للأشخاص المنتسبين أو المؤسسين للحزب، وهذا يقودنا للإشارة إلى المفهوم الماركسي الذي يعتبر الحزب "مجموعة من الناس الذين تربطهم المصالح الاقتصادية في المقام الأول، وتحاول أن تصل إلى الحكم عن طريق الإصلاح أو الثورة"<sup>1</sup>، لذلك فإن الحزب عند ستالين هو "قطاع من طبقة، قطاعها الطليعي، يعكس مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة"<sup>2</sup>. فهو تنظيم طبقي "يعبر عن وجهة نظر الطبقة وينطق بلسانها ويدافع عن مصالحها إزاء الطبقات المضادة لها"<sup>3</sup>.

إن ما يجمع الأشخاص في نظر هذه الأطروحة ويجعلهم ينتظمون في إطار حزبي هو انتماؤهم إلى نفس الطبقة و خروجهم من رحم نفس الوضع الاقتصادي والاجتماعي، فعكس التعريف الليبرالي الذي يحاول أن يقفز على المعطى الطبقي بتركيزه على العقيدة السياسية، فإن التعريف الماركسي ينطلق من أن الولاء السياسي يجب أن يوصل بمستوى المعيشة والمهنة والانتماء الطبقي. وهذا صحيح إذا ما اعتبرنا أن المصالح الطبقيّة هي من العوامل التي تؤدي إلى إنشاء الأحزاب السياسية وتحكم عامة في السلوك السياسي للإنسان داخل مجتمعه<sup>4</sup>. فالعامل لا يتقارب من حيث عقيدته إلا مع أمثاله من العمال، والبرجوازي لا يختلف في أفكاره السياسية عن غيره من البرجوازيين، فهؤلاء يتفقون مثلاً حول ضرورة اهتمام الدولة بمقاولاتهم ومنحهم تخفيضات ضريبية، فيما يتفق العمال عكس ذلك على قيام الدولة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية من زيادة في الأجور وخدمات صحية وغيرها، حتى وإن اقتضى ذلك تحمل البرجوازيين لأعباء ضريبية إضافية.

ولكن رغم صواب هذه المقاربة الماركسية، فإننا لا يمكن أن ننفي أن الطبقات الاجتماعية تخترقها ولائات مختلفة، دينية وعرقية و جهوية وحتى عنصرية أحياناً، تكون وراء إنشاء أحزاب مختلفة، إذ لا يمكن أن ننفي أن العقيدة الدينية هي الأساس الذي تقوم عليه الأحزاب المسيحية في أوروبا مثلاً، ففي هذه الأحزاب تدوب التمايزات الطبقيّة بين الأعضاء، ومن ثم لا يكون للطبقة دور يذكر في قيام الحزب، بل حتى الأحزاب الشيوعية نفسها التي يعتبرها الكثيرون تقوم على أساس طبقي فإنها في الأصل تقوم على فكرة وعقيدة سياسية تتمحور حول إقرار نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي محل النظام القائم، وبالتالي فإن للأفكار دوراً مهماً في تعريف الحزب وتأسيسه.

#### هـ- محاولات اقتراح تعريف شامل

سعياً وراء اقتراح التعريف الذي يلامس كافة العناصر الأساسية نجد الأستاذ أسامة الغزالي حرب بعد استعراضه لتعريفات عديدة يقترح اعتبار الحزب "اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثلية المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها"<sup>5</sup>. إن الكاتب بذلك يركز على عناصر التجمع والتنظيم والسعي إلى بلوغ السلطة أو التأثير عليها دون إغفال لفكرة المصلحة كعامل يوحد أعضاء هذا التجمع المنظم مضحياً في المقابل بدور العقيدة السياسية في هذا التجميع.

<sup>1</sup> -د. أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث. عالم المعرفة 1987. ص: 19.

<sup>2</sup> -د. أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث ... م.س. ص: 19. أنظر كذلك د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ... م.س. ص: 22.

<sup>3</sup> -د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ... م.س. ص: 21.

<sup>4</sup> -راجع البحث الخامس من الفصل الثاني من هذا الكتاب

<sup>5</sup> -د. أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث. عالم المعرفة 1987. ص: 21.



ويصوب تعريف "لابالومبارا" و"فينر" في نفس المسعى، فلقد نهجا طريقة أخرى من أجل إعطاء تعريف دقيق يساهم على أسباب الانقسام في التعريفات السابقة، وذلك عن طريق رصد العناصر اللازمة لقيام أي حزب، ولقد اشترطا توفر العناصر التالية<sup>1</sup>:

1. تنظيم دائم: أي أن يتوفر تنظيم عمره يفوق العمر السياسي لممثليه، أو على الأقل أن لا تكون الغاية من تأسيسه هي الاشتغال خلال فترة محددة زمنيا، ولا يهم أن يفشل في ذلك فيختفي من الوجود قبل اختفاء مؤسسيه مادام أنه عند تأسيسه كان يطمح إلى أن يكون حزبا دائما.

2. أن يتوفر للحزب تنظيم وطني ومحلي ظاهر، أي أن تكون له هياكل وطنية ومحلية تقيم فيما بينها علاقات منتظمة ومتنوعة

3. أن تكون لدى أعضائه وخصوصا قاداته إرادة واعية للوصول إلى السلطة وممارستها، أي أن يطمحوا إلى تولي مناصب الحكم واتخاذ القرار، وأن لا يكتفوا فقط بالتأثير على السلطة من خارج مؤسساتها.

4. أن يهتم هذا التنظيم بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأي طريقة أخرى، ولا يتأثر تعريف الحزب بعدم مشاركة هذا الأخير في الانتخابات طالما أنه يسعى رغم ذلك إلى الحصول على الدعم الشعبي لمواقفه عبر وسائل أخرى.

ولهذا التعريف من الأهمية ما جعل أحد الباحثين يقول بأن أهميته تكمن في أنه أفرغ من المحتوى الحقوقي الذي يعيق إدراج التنظيمات التي لا تتوفر على ما نسميه بالقانون الأساسي للحزب، كما أن من محاسن هذا التعريف حسب نفس الباحث أنه يمكن من التمييز بين الأحزاب بمفهومها الحديث وغيرها من التنظيمات المشهودة قبل القرن التاسع عشر، هذا فضلا عن تركيزه من خلال العنصرين الأخيرين على ما يميز الأحزاب عن الجماعات الضاغطة التي لا تسعى إلى السلطة ولا تشارك في الانتخابات.

وإذا كان هذا التعريف قد نال تنويرها من قبل الكثيرين فإنه لا يخلو من أخطاء، فهو ينطلق من الخصوصيات الحزبية الأمريكية ويحاول تعميمها وإسقاطها على الظاهرة الحزبية خارج هذا البلد، فمؤشرات التعريف التي يشير إليها لابلومبارا وفينر لا تتضمن أي إحالة على المصالح الاقتصادية ولا على العقيدة السياسية، في حين أن هذه الأخيرة مثلا لها دور كبير في تمييز الأحزاب السياسية بعضها عن بعض، بل إن العقيدة السياسية تنعكس حتى على التنظيم الحزبي وعلى أدائه والوظائف التي يؤديها، إذ لا يمكن أن ندرس نموذج الأحزاب الشيوعية مثلا دون إحالة على النظرية السياسية التي تقوم عليها، لذلك يمكن الجزم بالقول بأن هذا التعريف ينطلق من رؤية لا تأخذ بعين الاعتبار سوى التجربة الحزبية الأمريكية التي يقول عنها موريس دوفرجي بأن العقيدة والمعطيات الأيديولوجية لا تلعب فيها إلا دورا ضعيفا.

## المبحث الثاني: نشأة الأحزاب السياسية

إن الحزب بمفهوم التكتل حول شخص أو التشيع لفكرة أو قضية يصعب حصر تاريخ ظهوره، فقد ارتبطت في الحضارة اليونانية والإسلامية مثلا بالممارسة السياسية التي تدور حول تأييد أو معارضة هذا القائد السياسي أو هذا الوضع الاقتصادي أو هذا الخيار السياسي<sup>2</sup>. فنجد مثلا من يعتبر أن بدايات تشكل الأحزاب السياسية في البلاد الإسلامية ترجع إلى الاجتماع الشهير الذي انعقد بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة عقب وفاة الرسول ﷺ، والذي دار فيه النقاش بينهما حول من هو صاحب الحق في تولي أمور الدولة خلفا له ﷺ، ذلك أن النقاش بينهما دار حول أمر من أهم الأمور السياسية وهي تولي رئاسة الدولة<sup>3</sup>

وعلى العكس من ذلك فإن رصد بداية تشكل الأحزاب بمفهومها المعاصر، أي كتتنظيمات اجتماعية تشتغل داخل الشرعية بغية الوصول إلى السلطة، يمكن أن يعود بنا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث تم رصد الأحزاب أول الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا.

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. p : 395

<sup>2</sup> - د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية... م.س. ص: 62

<sup>3</sup> - فاروق عبد السلام: الإسلام والأحزاب السياسية. ص: 57 وما يليها مطبعة الفجالة الجديدة. 1978. عند نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية... م.س. ص: 62 هامش 5.

ومن العوامل التي لعبت دورا حاسما في ظهور الأحزاب السياسية يمكن أن نشير إلى نمو الديمقراطية. ونقصد بذلك معنيين حفزا هذه الظاهرة على التطور، أول هذه العوامل هي الانفتاح التدريجي للأنظمة السياسية على التنظيمات الاجتماعية، وهذا على وجه الخصوص في الدول الرائدة خلال مرحلة نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فبعدها كانت السلط تجتمع في يد الملك الذي يستحوذ عليها، فإن حدوث بعض الثورات في انكلترا وفرنسا جرد الملك من السلطة ونقلها إلى مجالس ديمقراطية ينتخبها الشعب، أي إلى ما أصبح يصطلح عليه اليوم بالبرلمانات، التي تقوم على مبدأ الانتخاب، مما أدى إلى ميلاد الأحزاب وتبلور وظيفتها الانتخابية وشكلها التنظيمي.

غير أن تطور الأحزاب بامتداداتها التنظيمية الممتدة جغرافيا، لم يكن ليتم لولا انتقال هذه الدول إلى العمل وفق نمط الاقتراع العام، أي وفق النظام الذي يسمح للجميع أغنياء وفقراء بالمشاركة في الانتخابات، وذلك بعد إلغاء نظام الاقتراع المقيد الذي يمنح حق التصويت فقط للمتوفرين على مؤهلات مالية وعلمية.

فهذا النظام الذي أصبح معمولا به تدريجيا ابتداء من النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان يفرض على الأحزاب العمل من أجل الحصول على أكبر قدر من أصوات الناخبين، مع ما كان يقتضيه ذلك من جهد تنظيمي وهيكلية من أجل القيام بدور التأطير السياسي لهذه الكتلة. ففي إنجلترا مثلا لم تظهر الأحزاب فعليا إلا مع إصلاح النظام الانتخابي لسنة 1932<sup>1</sup>.

وعموما فإن علماء السياسة يميزون بين أصلين للظاهرة الحزبية، الأول انتخابي برلماني، أما الثاني فخارج عن هذه الدائرة الانتخابية البرلمانية. غير أن تطورات شهدتها الكثير من الأنظمة السياسية أدت إلى مراكمة عناصر إعادة النظر في هذا التمييز.

### المطلب الأول: الأصل الانتخابي البرلماني للأحزاب

يرجع هذا التمييز إلى عالم السياسة الفرنسي "موريس دوفيرجي"، فقد ميز بين الأحزاب ذات النشأة البرلمانية والأحزاب ذات النشأة غير البرلمانية. واعتبر أن عملية تكوين الأحزاب تبدأ بخلق الكتل البرلمانية وبعدها تظهر اللجان الانتخابية ثم يقوم أخيرا اتصال بينهما. لكن الذي تجدر الإشارة إليه هو أن ذلك لا يتم في أزمنة متقاربة، فاللجان الانتخابية لم تتواجد سوى في ظل المجالس البرلمانية المنتخبة بينما التكتلات البرلمانية كانت موجودة حتى في البرلمانات الوراثية أو المعينة.

### الفقرة الأولى: الكتل البرلمانية

يقصد بالتكتلات البرلمانية بلغة قانونية الفرق النيابية، وهي عبارة عن برلمانيين يتوحدون داخل فرق أو مجموعات، يتميز كل منها باسمها وانتماؤها الحزبي، وهذا التكتل يجعلهم في وضع عددي قوي يمكنهم من الاستفادة من امتيازات برلمانية كثيرة، تتعلق بعدد الأسئلة المسموح بطرحها على الحكومة أسبوعيا، كما تمكنهم من التفاوض بشأن تمثيل هذه الفرق في الحكومة وغير ذلك من الامتيازات الأخرى.

لكن ما هي العوامل الموحدة لهذه التكتلات، أو على أي أساس يتوحد البرلمانيون، هل هي العقائد السياسية؟ بالنسبة لـ "موريس دوفيرجي"، هي كذلك، لكنه يقول بان الواقع لا يؤكد دائما هذه الفرضية فثمة عوامل قد تلعب دور المحرك، ومن ذلك العوامل الجغرافية والمصالح المهنية التي قد يجتمع حولها البرلمانيون، أما العقيدة السياسية فدورها قد يأتي لاحقا.

إن الكاتب يحيلنا على التجربة الفرنسية مع نهاية القرن الثامن عشر، حيث أنه في سنة 1789 بدأ نواب الأرياف في الجمعية العمومية الفرنسية يصلون إلى فرساي. ومن أجل التغلب على شعورهم بالغرابة والتهيب للدفاع عن مصالحهم الإقليمية، عمد نواب كل مقاطعة إلى التجمع وقاموا باستئجار أماكن<sup>2</sup> يجتمعون فيها ويناقشون، ليتبين بعد ذلك أنهم لا يتقاسمون الرأي حول القضايا المحلية فحسب بل

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit.P: 397

<sup>2</sup> - "علما سبيل المثال نذكر أن ممثلي المناطق والأقاليم المختلفة في فرنسا، والذين كانوا يقدون إلى فرساي قبل الثورة الفرنسية، حيث يجتمعون هناك ليتذكروا شؤون المنطقة وليسهوا في الدفاع عن المصالح الإقليمية التي يمثلونها، قد استأجروا مقاهي يعقدون فيه اجتماعاتهم. وتعدد هذه الاجتماعات نشأت رابطة فكرية فيما بينهم قائمة على أساس نابع من مصالح الإقليم الذي يمثلونه.

تجمعهم أيضا المواقف حول المشاكل الأساسية التي تمس السياسة الوطنية عامة. ولقد سعوا بعد ذلك إلى اجتذاب نواب المناطق الأخرى الذين كانوا يقاسمونهم نفس الرأي، الشيء الذي حوله إلى تكتل أيديولوجي.

إلى جانب العوامل الإقليمية والأيدولوجية يمكن أن نشير إلى مصالح البرلمانين أنفسهم، فالتكتل يجعل هؤلاء يستفيدون من امتيازات داخل البرلمان، بل يمكن بعضهم من أن يصبحوا وزراء داخل الحكومة. ولا بد من الإشارة إلى بعض العوامل الأخرى التي لعبت تاريخيا دورا هاما في تكوين الفرق البرلمانية، الأمر يتعلق بالرشوة التي اعتمد عليها كثيرا لتجميع أصوات الأغلبية في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر<sup>1</sup>.

إن هذا التكتل البرلماني، شكل نقطة الانطلاق لظهور الأحزاب السياسية، "حتى وإن كانت هذه التنظيمات لم تصل في دقة جهازها وأهدافها إلى ما وصلت إليه الأحزاب السياسية في الوقت الحاضر"<sup>2</sup>، أما النقلة الثانية في هذه النشأة فقد تمت عند حدوث الاتصال بين هذه التكتلات البرلمانية واللجان الانتخابية.

### الفقرة الثانية: اللجان الانتخابية Les comités électoraux

ارتبط ظهورها ببدأ العمل وفق نظام الاقتراع العام (أي الاقتراع غير المقيد بالمال أو المؤهل الفكري)، الشيء الذي جعل الأحزاب أمام ضرورة احتواء أكبر عدد ممكن من الناخبين للوصول إلى السلطة. ولقد تأكدت هذه الضرورة بعدما أدى الانتخابات التي أجريت فعلا خلال هذه الفترة إلى إعادة انتخاب مرشحي النخب الاجتماعية التقليدية ومنها الأرستقراطية العقارية والبرجوازية، أي إلى انتخاب مرشحي الأحزاب الممثلة لهذه الطبقات ومنها الحزب الليبرالي، في حين كان يفترض نظرا للعدد الكبير للطبقات الأخرى خاصة العمال، أن تفوز بالانتخابات، الشيء الذي حرم الأحزاب الاشتراكية الممثلة للنخب الجديدة من الاستفادة من اعتماد نظام الاقتراع العام.

وقد ارجع سبب ذلك إلى أن توسيع الهيئة الناخبة لم يرافقه تعريف بالنخبة اليسارية الناشئة، الشيء الذي جعل الأصوات كما في السابق تذهب لصالح مرشحي الفئات المحظوظة داخل المجتمع، مما فرض اتخاذ المبادرة بإنشاء لجان وخلايا على مستوى التجمعات السكنية الصغرى كالأحياء مثلا بهدف التعريف بهذه النخب البديلة وبرامجها السياسية المناصرة للطبقات المحرومة داخل المجتمع ومنها الطبقة العاملة.

في هذا الإطار يقول موريس دوفيرجي أن نشوء اللجان الانتخابية يكاد يكون بمبادرة من اليسار، لأنه يفيد في الأساس هذا اليسار، إذ بفضل يمكن التعريف بالنخبة الجديدة القادرة على منافسة النخبة القديمة في أذهان الناخبين. واضطر اليمين بحكم الضرورة إلى إتباع هذه القدوة ليحافظ على موقعه.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن قيام هذه اللجان قد يتخذ أي طريقة ممكنة، فقد يعتمد المرشح في ذلك على خلية من أصدقائه يدعمونه في الانتخابات. ويمكن الإشارة إلى بعض الظروف الخاصة التي ساعدت على نشوء اللجان ومنها نظام تسجيل الناخبين المعتمد بموجب القانون الإنجليزي الصادر سنة 1832، حيث تكونت بموجب ذلك جمعيات إختصت في تسجيل الناخبين في اللوائح الانتخابية أخذت تتدخل تدريجيا في اختيار المرشحين.

وهكذا صارت هذه الجماعة البرلمانية كتلة تحرض على ضم مختلف العناصر من الأقاليم الأخرى كلها وجدها مبالغة أفكارها وأهدافها، وبذلك ولد ما يعرف بناادي "club de Breton". وعندما انتقلت الجمعية الوطنية من فرساي إلى باريس، أصبح لزاما على نادى بريتون أن يجد له مقرا جديدا، وانتهى بهم المطاق إلى الأديرة ليكون مقرا لهم، وعرفوا بعد ذلك بالبعاقية (les jacobins) نسبة إلى اسم الدير. وعلى غرار هذه المجموعة وبنفس الأسلوب تكونت مجموعة أخرى عرفت بجموعه لفضة الكنيسة les Girondins. وهناك مجموعات أخرى نشأت لتخدم فكرة أو مذهبا، لكن تسميتها اتخذتها من مكان تجمعها، وهذا ينطبق مثلا على Groupe de l'institut، groupe du palais national، groupe de la rue des pyramides، أنظر نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية... م.س. ص: 66.

1 - يقول دوفيرجي: "وكان يوجد في مجلس العموم بالذات شبك يأتي إليه البرلمانيون لقبض ثمن أصواتهم أوقات الاقتراع. وفي سنة 1814 انشئ مركز السكرتير السياسي لدى الخزينة ليؤمن هذه العمليات المالية. وكان يسمى (سكرتير التعمينات) لأنه كان يتحكم في التعمينات عن طريق الرشوة." أنظر دوفيرجي.

2 - نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية... م.س. ص: 65.

وبعد نشوء الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية كان كافيا حدوث تنسيق دائم بينهما لكي ينشأ الحزب بهياكله المركزية والمحلية، وقد لعب النائب البرلماني دورا أساسيا في هذا التنسيق والربط بين جزئي الحزب من خلال سعيه إلى توطيد علاقته ببلجنته الانتخابية التي عليها تتوقف إعادة انتخابه.

### المطلب الثاني: المنشأ اللابرولماني للأحزاب

تعتبر نشأة الحزب خارجية عندما يتم تأسيس الحزب خارج البرلمان، فالحزب في هذا الإطار لا يكون نتاج تكتل البرلمانيين وقيامهم بمبادرة تأسيس الحزب، وإنما بمبادرة تأتي من خارج البرلمان، فهي تتم بفضل مؤسسة قائمة من قبل، وذات نشاط خاص خارج عن نطاق الانتخابات وعن البرلمان، تدفع أشخاصا وتشجعهم على تشكيل حزب سياسي.

والتكتلات أو المنظمات التي تعمل على إنشاء الأحزاب السياسية كثيرة ومتنوعة، ومن الأمثلة على ذلك<sup>1</sup>:

- النقابات العمالية: فالكثير من الأحزاب الاشتراكية مدينة للنقابات بنشأتها، والحزب العمالي البريطاني ابلغ الأمثلة على ذلك، فقد ولد نتيجة قرار صدر عن اتحاد النقابات سنة 1899 القاضي بإنشاء تنظيم انتخابي برلماني يمثل الطبقة العمالية داخل مؤسسات الحكم. ولقد توصلت النقابات الانجليزية الى هذا القرار بعدما اقتنعت بأن جزء كبيرا من مطالب العمال لا تتحقق بالعمل النقابي، بل لا بد لها من تواجد العمال في مؤسسات الحكم، أي في الحكومة والبرلمان، ولقد كانت هذه الضرورة وراء اتخاذ قرار تأسيس حزب عمالي.
- التعاونيات الزراعية والتكتلات المهنية الفلاحية كانت بدورها وراء إنشاء العديد من الأحزاب الزراعية في الدول الاسكندنافية وسويسرا وأستراليا والولايات المتحدة.
- الجمعيات الثقافية والتكتلات الفكرية ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى المحاولة التي قام بها جون بول سارتر وبعض الكتاب اليساريين في تأسيس التجمع الديمقراطي الثوري في فرنسا.
- المنظمات الطلابية والتكتلات الجامعية كان لها دورا كبيرا في ظهور الأحزاب اليسارية الأولى خلال القرن 19 في أوروبا.
- الكنائس والفرق الدينية، وكأمثلة على ذلك نشير إلى الأحزاب الدينية في أوروبا، التي تقف وراءها الكنيسة كالحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا.
- جمعيات قدماء المحاربين التي يذكر لها على سبيل المثال دورها في قيام الحزب الفاشي في إيطاليا
- تأثير الجمعيات السرية والتكتلات الممنوعة، هذه التي بمجرد ما يرفع عنها الحظر تتحول إلى أحزاب (الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا والحزب الشيوعي السوفياتي) وينطبق نفس الأمر على حركات التحرر التي واجهت الاستعمار.
- التجمعات الصناعية والتجارية: ابنك، مشاريع كبيرة، تكتلات صناعية، نقابات أرباب العمل، ومن بين الأحزاب الناشئة بدعم من هذه القوى نشير إلى حركة بوجاد في فرنسا التي يقف وراءها فئة التجار الصغار والصناع التقليديين.

<sup>1</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. p : 398

ورغم أهمية هذا التمييز الذي وضعه موريس دوفيرجي بين الأحزاب ذات النشأة البرلمانية والانتخابية والأحزاب الناشئة خارج البرلمان، فإن الكثير من علماء السياسة المهتمين على وجه الخصوص بالظاهرة الحزبية في العالم الثالث أشاروا إلى بعض مظاهر قصور نظرية دوفيرجي بالنظر إلى أنها لا تستوعب كل أحزاب العالم الثالث.

### المطلب الثالث: نقد نظرية دوفيرجي

إن أهم دراسة يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن المعطيات التي تستدعي إعادة النظر في تمييز موريس دوفيرجي بين الأحزاب ذات المنشأ البرلماني والأحزاب ذات المنشأ الخارجي تتمثل في دراسة أنجزها كينيث جاندا<sup>1</sup>، فلقد حاول هذا الأخير مقارنة الظاهرة الحزبية في مجموعة من مناطق العالم من خلال التمييز الذي وضعه دوفيرجي.

إن هذه الدراسة أثارَت مسألتين، أولهما يتعلق بما إذا لم يكن من اللازم إضافة فئة ثالثة إلى الفئتين التي أشار إليهما دوفيرجي، ويتعلق الأمر بالأحزاب الناشئة جراء الانشقاق أو الاندماج الذي يحدث بين الأحزاب، أما المسألة الثانية التي أثارَتها هذه الدراسة فهي تمييز الظاهرة الحزبية الإفريقية، فلقد كشفت الدراسة على أن من بين 72 حزبا التي شملتها الدراسة في أفريقيا لا تمثل الأحزاب الناشئة نشأة برلمانية سوى نسبة واحد على ثلاثة عشر، مقابل نسبة واحد على ثلاثة في باقي العالم<sup>2</sup>.

إن هذا الوضع قاد إلى الاستنتاج بأن نموذج دوفيرجي الذي يتمحور حول المؤسسة البرلمانية ينطبق على الدول الغربية ولا ينطبق إلا بنسبة ضئيلة على الدول الحديثة النشأة. كما أن تعميم أي نموذج حول نشأة الأحزاب السياسية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أن ظهور الأحزاب في الدول الغربية يعد تويجا لمسلسل من التطور السياسي، فلقد عرفت هذه الدول قبل أن تعرف الأحزاب مؤسسات تمثيلية (برلمانات)، وتنظيمات شبيهة بالأحزاب منها النوادي السياسية، في حين أن الكثير من دول العالم الثالث لم تشهد هذا التطور التدريجي، فقد نشأت الأحزاب في كثير من التجارب بتزامن مع نشأة الدول وفي ظل ما يشبه فراغا مؤسساتيا، وفي سياق يتميز بمواجهة الاحتلال الأجنبي. من هنا فإن غياب الإطار البرلماني الذي كان من الممكن أن يشهد هذه النشأة جعل أغلب الأحزاب في أفريقيا وآسيا تنشأ خارج البرلمان<sup>3</sup>.

ويوضح البعض أن بعض المستعمرات كانت قد أقامت مجالس تمثيلية في مستعمراتها، وطبقت وإن بشكل محدود مبدأ الانتخاب، ولكن حتى في مثل هذه الحالات فإن الحركات الوطنية رفضت في الغالب الاشتغال داخل هذه المؤسسات<sup>4</sup>.

وإذا كان ما أشارت إليه هذه الدراسات من انتقادات يمس بتصنيف موريس دوفيرجي، بحكم أن هذا الأخير جعل الدائرة البرلمانية محور نشأة الأحزاب، وبحكم أن جميع الأحزاب التي تخيلها تدور حول البرلمان، من خلال سعيها إلى الحصول على مقاعده، فإن هذا التصنيف الذي يوجد محل النقد لا يمكن انتقاده إلا من حيث أسسه، فليست جميع الأحزاب تنشأ حول البرلمان، فمنها ما نشأ قبل البرلمان، و فقط من أجل إجلاء المستعمر من البلاد، لكن ذلك لا يلغي جانب الصواب فيه، فالأحزاب مهما اختلفت من حيث ظروف نشأتها، فإنها أصبحت اليوم تنشأ إما داخل البرلمان أو خارجه.

### المبحث الثالث: وظائف الأحزاب السياسية

إن التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في الأنظمة المعاصرة لا يجب أن يجعلنا نتصور حياة الفوضى تعم الممارسة السياسية دون هذه الأحزاب. فإلى عهد قريب اعتبرت الأحزاب مظهرا من مظاهر تحديث الأنظمة التي لم تولد فيها الأحزاب ولادة طبيعية. فأساس اشتغال الأنظمة السياسية هو ضرورة وجود بنيات تؤدي الوظائف اللازمة لاستمرار النسق ودوامه. هذا فضلا عن

<sup>1</sup> - schwartzenberg (R.G) : sociologie politique ... op.cit. P : 398

<sup>2</sup> - schwartzenberg (R.G) : sociologie politique ... op.cit. p : 398.

<sup>3</sup> - Schwartzenberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. p : 398-399

<sup>4</sup> - Lapalombara (J) et Weiner (M) : political parties and political development, Procton 1966. in Schwartzenberg (R.G) : sociologie politique ... op.cit. p : 399/

كون وجود الأحزاب شكليا في كثير من الأنظمة ليس دليلا على أنها تؤدي نفس الوظائف التي تؤدي في الأنظمة الغربية، كما أنه ليس دليلا قاطعا على أن النظام السياسي قد استعاض بالأحزاب عن البنات التي كانت تؤدي ذات الوظائف قبل إقامة الأحزاب.

غير أن هذا القول لا يجب أن يحجب عنا كون الظاهرة الحزبية أصبحت ظاهرة عالمية، وسواء ولدت ولادة طبيعية، أي كتنظيمات تتوج مراحل من التطور السياسي، أو تم استيرادها من الغرب، فإن لها وظائف يفترض أن تؤديها.

غير أننا يجب أن نشير إلى أن مقارنة الأحزاب من الزاوية الوظيفية، أي بدراسة الوظائف التي تؤديها، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الموجود على مستوى البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشتغل فيها الأحزاب السياسية.

ولدراسة هذا الموضوع سنبين بين الوظائف التي كشفت عنها الدراسات الكلاسيكية، وتلك التي اكتشفت عن طريق المقاربات والمناهج الجديدة.

### المطلب الأول: الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية

لقد كانت المقاربة العلم السياسية لموضوع الأحزاب متأثرة بالتعريف الذي كان يعطى لعلم السياسة باعتباره علم الدولة، الشيء الذي جعل تصور وظائف الأحزاب تدور فقط حول مؤسسات الدولة. لكن عندما نظر إلى علم السياسة كعلم يدرس ظاهرة السلطة، وجدنا علماء السياسة ينصرفون إلى البحث عن الوظائف الأخرى للأحزاب، بعيدا عن تلك التي تتعلق بالانتخابات والبرلمان والحكومة.

غير أن تسميتها بالوظائف الكلاسيكية لا يجب أن يفهم منه أنها وظائف متجاوزة، فالأحزاب السياسية مازالت تؤديها إلى اليوم، أما طبيعتها الكلاسيكية فمصدرها أنها عرفت منذ زمن، وأن هناك موجة جديدة من الوظائف اكتشفت عندما توسعت الدراسات السياسية وتطورت.

وتتمثل هذه الوظائف التقليدية في تكوين الرأي العام واختيار المرشحين للانتخابات وتأطير المنتخبين.

#### أ- وظيفة تكوين الرأي

ويراد بالتكوين، التعليم والتثقيف والتوعية، فالحزب مثل غيره من التنظيمات الاجتماعية هو مدرسة للتعليم، يتلقى فيها المواطن أول أدبيات العمل السياسي، ويطلع فيها على القضايا والمشاكل التي تشغل مجتمعه، ويصقل فيها مواقفه وأراءه التي يؤمن بها، ليصبح بذلك مواطنا يتعاطى بشكل إيجابي مع قضايا مجتمعه.

وتعتمد الأحزاب للقيام بهذه الوظيفة التكوينية على إعلامها الحزبي، ويشمل هذا الإعلام ما يتوفر عليه الحزب من صحف وجرائد ومنشورات أخرى، يناقش على صفحاتها ما يستجد من القضايا السياسية والاجتماعية. كما تؤدي الأحزاب هذه الوظيفة من خلال مساهمتها في مختلف النقاشات السياسية التي تخصص لتوضيح الاختيارات السياسية.

إن الأحزاب بذلك تؤمن تنشئة وتأطير مذهبيا أو أيديولوجيا، يؤدي إلى خلق أو دعم العقيدة السياسية لدى الناخب أو المرشح. وبواسطة ذلك يصبح الناخب قادرا على فهم الأفكار والبرامج التي يتقدم بها المرشحون أثناء الانتخابات، ومن معرفة أي نوع من السلوك أو من المواقف التي سيتبناها في أثناء الانتخابات<sup>1</sup>.

ومن الأدوات الهامة التي يعتمد عليها في هذا الإطار نجد وضع ونشر برامجها السياسية، فالأحزاب بقيامها بذلك تبعد الحياة السياسية عن الشخصنة وتزنع عن الانتخابات طابعها الشخصي بحيث تسمح للناخبين بالاختيار بين اتجاهات سياسية ومذاهب ورؤى أو

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 400

حتى مشاريع مجتمعية، بدل اختيار الأشخاص<sup>1</sup>، وتصبح الانتخابات لحظة لانتقاء البرنامج الذي يستجيب لطموحات الناخبين وليس لحظة لتأكيد الولاء لشخص المرشح.

### ب- وظيفة التجنيد السياسي

يعتبر الحزب مكانا لتكوين وإعداد الكفاءات السياسية التي يحتاجها النظام لتولي المهام السياسية<sup>2</sup>، فأعضاء الحزب بما يقومون به من تدبير للشأن الحزبي، يتأهلون تدريجيا لتولي المهام السياسية داخل أجهزة الدولة، سواء تعلق الأمر بالمهام التمثيلية أو الحكومية.

وتؤدي هذه الوظيفة إما من خلال تقديم المرشحين للمهام الانتخابية أو من خلال اقتراح الكفاءات لملأ المناصب السياسية الغير التمثيلية. ويتخذ انتقاء هذه الكفاءات الحزبية أحد الأسلوبين، الأسلوب الديمقراطي عندما تسند مهمة الانتقاء إلى قاعدة الحزب، والأسلوب غير الديمقراطي عندما تسند المهمة للقيادة. ويكاد هذا التمييز يلتقي مع التمييز بين الأسلوب المعتمد من قبل أحزاب الأطر والأسلوب الذي تنهجه أحزاب الجماهير<sup>3</sup>.

إن انتقاء المرشحين للانتخابات العامة من قبل أحزاب الأطر غالبا ما يرجع إلى لجان تتكون من شخصيات قيادية، مما يؤدي إلى تغييب قاعدة الحزب عن ذلك، وما يؤدي بالتالي إلى وصف هذا الأسلوب بأنه غير ديمقراطي. وتعد تجربة الولايات المتحدة رائدة من حيث اتخاذها لتدابير احتياطية ضد هذه الممارسة غير الديمقراطية، حيث يتم الاعتماد على ما يسمى بالانتخابات التمهيدية، وهي انتخابات يصوت فيها الناخبون المنتمون إلى الحزب ولكن فقط من أجل تحديد المرشح الذي سيرشحه الحزب. أما أحزاب الجماهير فإنها تمتاز بإسناد مهمة اختيار الأشخاص الذين سيتقدمون للانتخابات لهيئات تمثل قاعدة الحزب، وهو ما يجعل أسلوبها في انتقاء المرشحين أكثر ديمقراطية من الأسلوب الذي تعتمده أحزاب الأطر.

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 400

<sup>2</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. p :106

<sup>3</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 401

## الفقرة الثالثة: تأطير المنتخبين

بعد انتقاء المرشحين الذين يقدمهم الحزب للانتخابات، وبعد فوزهم في هذه الانتخابات يتابع الحزب نشاطه بتأمين عملية تأطير هؤلاء المنتخبين وتوجيههم سواء كانوا في البرلمان أو في مجالس الجماعات المحلية.

ويقوم الحزب بعملية التأطير من جهة، من خلال تأمين اتصال مستمر بين الناخبين والمنتخبين، ويلعب المناضلون في هذا الإطار دور الوسيط الذي يدافع ويوضح مواقف وأنشطة منتخب الحزب في الهيئات التمثيلية وباتجاه صاعد يعلم منتخبي الحزب بمطالب وانتظارات المواطنين<sup>1</sup>.

ويؤدي الحزب من جهة ثانية وظيفة التأطير بواسطة تمكين هؤلاء المنتخبين من إطار للتشاور يطلق عليه في حالة المنتخبين للبرلمان الفريق النيابي. وفيما يرجع للهامش المتروك للمنتخبين للتصويت داخل الهيئات التمثيلية التي ينتمون إليها يجري التمييز بين الأحزاب المرنة التي يكون فيها النواب غير ملزمين بالتصويت بنفس الطريقة حيث يتمتع كل برلماني بحرية التصويت دون إلزامه بالرجوع إلى قيادته الحزبية أو الانضباط لمواقفها، والأحزاب الصلبة التي تفرض طريقة موحدة للتصويت ولا تترك أي هامش للمنتخبين للاختيار، ويحدث ذلك على الأقل في الاستحقاقات المهمة.

## المطلب الثاني: الوظائف الغير الانتخابية للأحزاب

إن استعمال مقاربات جديدة في دراسة الظاهرة الحزبية أدت إلى الكشف عن وظائف أخرى تؤديها الأحزاب السياسية. وسيتم بسط هذه الموضوع وفق التالي:

أ- ضرورة مراعاة البيئة التي تشتغل فيها هذه الأحزاب، وذلك بالنظر إلى أن البيئة تعتبر محددًا أساسيًا لنوع الوظائف التي سيؤديها الحزب<sup>2</sup>، فما هو مطلوب أداءه من الحزب في بلد ديمقراطي متقدم، تقل فيه الفوارق الاجتماعية ولا يعاني من الأمية وعدم الاستقرار، ليس مطابقا لما ينتظر من الحزب في بلد من بلدان العالم الثالث، ففي هذه البلدان تنضاف إلى الوظائف الانتخابية والبرلمانية التقليدية وظائف تعويض غياب المؤسسات أو عجزها، أي ممارسة وظائف تتعلق بالعدل والإدارة والشرطة والتعليم والضمان الاجتماعي، بل إن هذه الوظائف تتراكم أكثر عندما نكون أمام حزب يوجد في وضع محاربة الاستعمار، حيث يتخذ في هذه الحالة شكل دولة موازية<sup>3</sup>. كما تجدر الإشارة إلى أن كون هذه الدول توجد في طور النمو فإن الحزب مطالب بأن يلعب دور الأداة الرئيسية لهذه التنمية<sup>4</sup>. إن هذه الدول تواجه أزمات ومشاكل مرتبطة بالهوية والشرعية والمشاركة السياسية وضبط المجال الترابي والتنمية، ومن ثم فإن أحزاب هذه البلدان ستكون مدعوة للتعامل مع هذه الأزمات وتكييف وظائفها وأدوارها مع واقع هذه الدول، وتحديثها سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

ب- إن علم السياسة لم يغتن فقط من الكشف عن واقع الظاهرة الحزبية في العالم الثالث، بل إن التركيز على البيئة التي تشتغل فيها الأحزاب أعادت إلى الواجهة واقع أحزاب البلدان الغربية التي كشفت فيها الدراسات الحديثة لاسيما منها تلك التي أنجزها ألmond وباول عن وظائف كان يجهلها التحليل الكلاسيكي، فهي تشارك في:

□ وظيفة إصدار القواعد القانونية وتطبيقها والتقاضي بشأنها، وبتعبير آخر فإن الأحزاب السياسية تتولى عملية صنع القرار السياسي وتنفيذه، وذلك بممارستها للحكم أو بتأثيرها ومراقبتها للمؤسسات السياسية الرسمية.

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 401

<sup>2</sup> - « pour Frank J. Sorauf, le parti est, dans son activité et ses conduites aussi bien que dans ses structures, une réponse a l'environnement. ». Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 402

<sup>3</sup> - David E. Apter : The politics of modernization. Chicago, 5<sup>e</sup> ed, 1969, P : 181-182. Cité par Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit.404.

<sup>4</sup> Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 404



□ وظيفة الاتصال: فالأحزاب تعتبر من أهم القنوات الاتصالية<sup>1</sup>، وتكمن أهمية هذه الوظيفة في أنها تؤدي إلى تجاوز علاقة المواجهة التي تربط الحاكم بالمحكوم، بين السلطة والمواطن، فالأحزاب تتلقى مطالب الأفراد وتؤمن لها تعبيرا عاما ومسموعا بما لها من وسائل اتصال لا تتوفر للمواطن. وتجدر الإشارة إلى أن دور الأحزاب في هذا السياق ليس ناقلا للرسالة وإنما هو معدل كذلك، حيث أن الأحزاب تعمل على تجريد هذه المطالب من سماتها الفوضوية والمتطرفة. كما أن دورها ليس صاعدا فقط وإنما هو اتصال هابط كذلك، أي أن دورها لا يقتصر على إخبار السلطة بمطالب المواطنين وإنما أيضا إخبار المواطنين بشؤون الحكم عامة، وينطبق هذا على الخصوص على الأحزاب الموجودة داخل الحكومة، حيث تتولى دور الدفاع عن منجزاتها وتعمل على تحقيق مشروعيتها عن طريق إقناع الناخبين بأهميتها.

□ كما تساهم الأحزاب في أداء وظائف أخرى تؤدي إلى دعم النظام السياسي وتكيفه مع محيطه، ويتعلق الأمر بوظيفة التكيف المحافظة عليه<sup>2</sup>.

□ تساهم الأحزاب السياسية أيضا في نظر "الموند" و"باول" في أداء وظائف أخرى، فبعد التعبير عن المطالب من قبل جماعات الضغط تقوم الأحزاب بتجميع هذه المطالب وتنسيقها من أجل تقديمها إلى مراكز القرار في شكل متجانس ومنسجم بعد أن كانت مطالب مشتتة، وتحويلها إلى خيارات على أساسها يتم اتخاذ القرار النهائي من قبل المقررين السياسيين، واختزالها في بعض المطالب الجماعية بعد أن كانت عبارة عن مطالب فردية وكثيرة<sup>3</sup>.

ج- لقد أخضع روبرت ميرتون بدوره الآلة الحزبية الأمريكية للدراسة سعيا إلى الوقوف على الأسباب التي تجعل الأحزاب الأمريكية تصمد أمام النقد الذي يوجه لها، ولقد اعتبر أن هذه الآلة إذا كانت قد صمدت أمام كل هذه الانتقادات، فإن ذلك يرجع إلى أنها تؤدي وظائف أساسية بالنسبة للمجتمع الأمريكي، ويشير الكاتب بذلك إلى ثلاث وظائف طالما تجاهلها الدارسون ويتعلق الأمر ب:

□ وظيفة إجتماعية تتمثل في أنسنة العلاقات الاجتماعية عن طريق تقديم خدمات إنسانية للناخبين في شكل مساعدات قانونية أو مادية من قبل الحزب.

□ وظيفة تخويل امتيازات سياسية تمكن من أرباح اقتصادية فورية، وهذه الوظيفة تشبه نوعا من الوساطة بين الحكومة وأصحاب المقاولات.

□ كما أن الأحزاب السياسية الأمريكية تفتح الآفاق لحراك اجتماعي للفئات المحرومة، ولاسيما الأشخاص الذين تضيق أمامهم آفاق تسلق المراتب الاجتماعية بسبب انتمائهم العرقي أو انتمائهم إلى طبقة دنيا.

إن الأحزاب الأمريكية تؤدي إذن وظائف لا تؤديها البنى الاجتماعية الرسمية، ولهذا السبب فشلت محاولات التطهير السياسي، لذلك فإن ميرتون يعتبر أن مآل كل محاولة لإلغاء بنية إجتماعية قائمة هو الفشل طالما لم يتم إحلال بنية بديلة قادرة على أداء نفس الوظائف<sup>4</sup>.

#### د- الوظيفة المنبرية للأحزاب الثورية

إذا كانت الأحزاب الشيوعية من الناحية النظرية تستهدف القضاء على النظام القائم وتغييره فإنه بمجرد ظهورها داخل نظام من الأنظمة تؤدي وظيفة سميت بالوظيفية المنبرية، ومفاد ذلك أن ظهورها يجعل الحاكمين يأخذون بعين الاعتبار مطالب الفئات الاجتماعية التي يمثلها ويدافع عنها هذا الحزب، وعندما يتم ذلك تتراخى الروح القتالية لدى الطبقة العاملة وتتخلى بالتالي عن العنف والثورة فتندمج

<sup>1</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 404

<sup>2</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 404

<sup>3</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 405

<sup>4</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. P : 406

بالتالي في المجتمع وتقبل بالوضع والنظام القائم محتفظة في نفس الأثناء بمطالب محدودة. وبهذه الطريقة يساهم حزب ثوري مضاد للنظام السياسي في شرعنة وتحقيق استقرار بعض عناصر هذا النظام<sup>1</sup>.

### هـ- الأحزاب السياسية عامل دمج اجتماعي

إن هذه الوظيفة تنفيذ النظام السياسي بقدر النفع الذي تسديه للحزب نفسه، ذلك أنها تؤمن له الانغماس في المجتمع عبر توسيع قاعدته الانتخابية، بحيث إذا لم يؤدي هذا الحزب يتحول إلى ظاهرة عارضة زائلة. إن الحزب في هذه الحالة يجسد نوعاً من الاستجابة لحاجة الناس إلى الاندماج داخل المجتمع ومؤسساته السياسية.

ويتم الدمج الاجتماعي بسعي الأفراد إلى الانسحاب إلى الحزب انطلاقاً من دوافع مختلفة، اجتماعية ونفسية أو عرقية أو غيرها من الأسباب، وعند انتسابهم إليه يتيح لهم الحزب المشاركة في المهمات العامة، مما يزيد اندماجهم في المحيط الذي يعيشون فيه. وتجدر الإشارة إلى أن أحزاب الجماهير ببنياتها المعدة للتأطير تعد أكثر تسليحاً لذلك من أحزاب الأطر، فأحزاب الجماهير غالباً ما تتوفر على هياكل متخصصة في التوعية والتأطير الموجه لمنحطيتها ومناضليها.

إن أثر الأحزاب السياسية لا يتوقف عند حدود دمج الأفراد، بل إنه يمتد إلى الجماعات عندما يمكنها من تجاوز صراعاتها الفئوية ومطالبها الخاصة<sup>2</sup>. كذلك فإن الأحزاب عندما تسعى إلى استقطاب الأفراد والجماعات وتمثيلهم ونقل مطالبهم إلى النظام السياسي فإنها تقودهم إلى الوعي بوجهات نظر الأفراد والجماعات الأخرى، الشيء الذي يهيئهم للقبول بتنازلات وتسويات باسم السلم والتوازن الاجتماعيين. فإذا كان الوضع يبدو هادئاً في الدول التي تمنع فيها الأحزاب فإنه معرض للانفجار متى لم يوجد نظام هذه الدولة بنية تقوم بنفس الوظيفة، وعلى العكس من ذلك فإن الأحزاب تعمل على تصريف الصراعات الاجتماعية وإعطائها صبغة سياسية واقعية<sup>3</sup>.

### المبحث الرابع: موارد الأحزاب

تعتمد الأحزاب السياسية في ممارسة أدوارها على مجموعة من الموارد، ومنها الموارد البشرية، والمالية والإيديولوجية. فالأحزاب السياسية لا يكون لها وجود بدون منحطيين، ولا تكون لأدوارها اية فعالية دون موارد مالية، كما لا يمكن أن تكون قوة اقتراحية دون أرضية فكرية مذهبية تنطلق منها في وضع برنامجها.

### المطلب الأول: المورد البشري

إن الأحزاب لا يمكن أن تقوم لها قائمة إذا لم تتأسس على تجمع بشري، وقد رأينا في إطار تعريف الحزب أن السمة الأساسية الأولى التي تميز الأحزاب هي كونها تجمع من الأشخاص، لكن من المناسب أن نميز في هذا الإطار بين الفئات المختلفة من الموارد البشرية التي تعتمد عليها، مما يمكننا من تمييز درجات مشاركة الناس في حياة هذه الأحزاب

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. P. 407

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 259.

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 159

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، الترقيم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

#### - الناخبون les électeurs

وهؤلاء يشكلون مجموعة بشرية تجسد الدرجة الأضعف من الارتباط بالحزب. فهم يصوتون عادة في صالح الحزب، لكن دون أن تربطهم أي عضوية بالحزب ودون مشاركة في حياة الحزب<sup>1</sup>، أي مثلاً في اجتماعاته ومؤتمراته. ويبقى موعد الانتخابات هي الفرصة التي يعبرون فيها عن علاقتهم بالحزب ووفائهم له.

#### - المتعاطفون les sympathisants

وهم مجموعة من الناس الذي يمتازون بالاهتمام الذي يولونه لأنشطة الحزب، فهؤلاء يحضرون في التجمعات العامة، ويشترون جريدة حزبيهم، وأحيانهم بمدونه بالأموال<sup>2</sup>. وإن شئنا تمييزهم أكثر قلنا أنهم أكثر حماساً للحزب مقارنة مع الناخبين<sup>3</sup>، لكن دون أن يصل بهم حماسهم إلى الانخراط رسمياً في الحزب.

#### - المنخرطون أو المنتسبون les adhérents

هؤلاء وحدهم يعتبرون أعضاء الحزب. وما يميزهم هو توفرهم على بطائق الحزب، ويؤدون الاشتراكات بشكل دوري<sup>4</sup>.

#### - المناضلون les militants

وهي فئة من المنتسبين، وإذا جاز ذلك يمكن تسميتهم بالمنتسبين النشيطين. وهؤلاء يميزهم ما يخصصونه من الوقت للقيام بمهام حزبية من قبيل تنفيذ مقررات الحزب واستقطاب الأعضاء والدعاية للحزب أثناء الانتخابات.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 246

<sup>2</sup> - : Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 246

<sup>4</sup> - : Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 246

<sup>3</sup> -د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ... م.س. ص: 31 وما يليها

## - القادة les dirigeants

وهؤلاء هم الذين يتحملون مسؤولية الحزب، ويسيرونه ويخططون ويحددون استراتيجيات بلوغ أهدافه. وهؤلاء أيضا هم الذين يمثلون الحزب في مفاوضاته مع السلطة السياسية أو الأحزاب الأخرى. ويتحدد الانتماء إلى هذه الفئة الحزبية عادة على ضوء الانتخابات الحزبية<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: المورد الايديولوجي

يراد بالايديولوجيا نظاما من الأفكار والقيم، الذي تحيل عليه الأحزاب والتشكيلات السياسية<sup>2</sup>، بغرض تأكيد هويتها، وتوضيح أهدافها وتمييز نفسها عن غيرها من الأحزاب.

وما إدراج هذا الموضوع ضمن محاور الدراسة، إلا بسبب الرغبة في التعريف بالمقوم الفكري، الذي يشكل إلى جانب العامل البشري، والمورد المالي إحدى المرتكزات الأساسية للأحزاب. فإذا كان الحزب لا يستغني عن الناخبين ولا عن الموارد المالية لتمويل أنشطته، فإنه لا يمكن ان يستغني أيضا عن الأفكار والايديولوجيا التي هي أساس ومنطلق القيام بدوره الاقتراحي، وهي أيضا سبب الصراع بين الأحزاب، فالغاية النهائية للحزب من الانتخابات ومن تولي السلطة هو جعل أفكاره ومعتقداته واقتراحاته وبرامجه قيد التطبيق.

وجدير بالإشارة إلى أن الأهمية التي تحتلها الايديولوجيا الحزبية تتغير من دولة إلى أخرى، فالجانب الايديولوجي ليس حاسما في إقامة الفروق بين أحزاب الولايات المتحدة، فالمعطى الايديولوجي هو معطى ثانوي لدى هذه الأحزاب<sup>3</sup>.

كما أن من الأمور التي تجدر الإشارة إليها هو أن اثر الايديولوجيا يتغير من زمن إلى آخر<sup>4</sup>، فبينما كان المدخل الايديولوجي حاسما في التمييز بين الأحزاب خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، فان هذا المدخل بدأ منذ سقوط جدار برلين والاتحاد السوفيتي يفقد بريقه.

وقد يتبدل اثر هذا المتغير الايديولوجي من فترة تاريخية لأخرى داخل نفس المجتمع، وذلك بحسب المناخ السياسي المهيمن، فعندما تمر الأنظمة السياسية بفترات التوافق لا يظهر للايديولوجيا في هذه الأثناء من أثر، إذ لا يمكن أن نميز آنذاك بين الأحزاب إلا بالعودة إلى ماضيها التاريخي<sup>5</sup>.

وتكاد تجمع الدراسات أن التمايزات الايديولوجية تتأسس على انقسامات كثيرة، منها الغنى والفقر، الدين والدولة، المركز والمحيط والقربة والمدينة. غير أن من الواجب التأكيد على اختلاف هذه الأسس من مجتمع لآخر، وذلك بحسب الخصوصية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والتاريخية. وستتطرق في هذا الإطار إلى أبرز العائلات السياسية

## ● العائلة الليبرالية

وتتميز الأحزاب الليبرالية "بمشروعها السياسي الهادف إلى ضمان استمرار وتقدم المجتمع الليبرالي واقتصاده الرأسمالي"<sup>6</sup>. وإلى إقامة "نظام دستوري يضمن الحريات كما يضمن الملكية الخاصة"<sup>7</sup>. ويمتاز الليبراليون أيضا بحذرهم الشديد إزاء الدولة وسياستها التدخلية، فهم يتبنون شعار "دعه يمر، دعه يعمل".

1 - : Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 247

2 - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. P :50

3 - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. P : 50

4 - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. p : 50

5 - Seiler Daniel-Louis : la politique comparée. Armand colin paris 1982. p : 112

6 - Seiler Daniel-Louis : la politique comparée... opcit. p : 114

7 - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. p : 51

## ● الأحزاب المحافظة

لا يختلف المحافظون عن الأحزاب الليبرالية في الكثير من المواضيع، منها دفاعهم عن الملكية الخاصة. لكنهم يختلفون في مواضيع أخرى من بينها أنهم متحفظون إزاء الحريات، ويفضلون القبضة الحديدية للدولة، لأن قوتها هو أساس قوة الاقتصاد. غير أن قوتها لا يجب أن تسخر باتجاه التدخل في المجال الاقتصادي، لذلك فتدخلها مقبول كدولة البوليس وليس كقوة اقتصادية. يضاف إلى هذه الخصائص ما يستمد من تسميتها بالأحزاب المحافظة، فهي أحزاب تحذر من التغيير<sup>1</sup>.

## ● العائلة الاشتراكية

لقد نشأت الأحزاب الاشتراكية انطلاقاً من البحث عن الأثر السياسي للطبقة العاملة. فبعدما تحولت الدول المتقدمة خلال القرن التاسع عشر إلى نظام الاقتراع العام أصبحت الطبقة العمالية قوية بعدد العمال، لكن دون حزب يمثلها في دواليب السلطة، أي من دون قدرة على ترجمة مطالبها وشعاراتها على أرض التطبيق، لذلك تم التفكير في تأسيس هذه الأحزاب الممثلة للطبقات العمالية.

وقد أثرت الكثير من الأحداث والمحطات على الانسجام الداخلي لهذه العائلة. وتمحورت الاختلافات على وجه الخصوص حول موضوع السلطة، فبينما مال الشيوعيون إلى خيار الثورة وقلب النظام للاستيلاء على السلطة، نجد الاشتراكيين يميلون إلى الأساليب الشرعية والديمقراطية في توليها، فهم يقبلون بالانتخابات.

وإجمالاً، فإن أغلب التيارات الحزبية التي تنتمي إلى هذه العائلة تتفق حول ضرورة إقرار المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الثروة والقضاء على مظاهر اللامساواة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. p : 54

<sup>2</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. p : 61 et s

## ● حركة البيئيين

الحركة البيئية هي تعبير عن رفض التقدم المدمر للطبيعة، وعن رفض للخيار التكنولوجي الذي تهدد مخاطره كوكب الأرض والجنس البشري الذي يعيش عليها. ومن أمثلة هذه المخاطر ما يأتي من التسابق النووي<sup>1</sup>.

ولقد شهدت هذه الحركة، والأحزاب التي تنضوي في إطارها توسيعا في مجالات احتجاجها، فقد أصبح مفهوم البيئة يؤخذ عندها بمعناه الواسع ولم يعد يقتصر فقط على البيئة الطبيعية.

لقد أصبحت هذه الأحزاب تعارض التسليح وتدعو إلى احترام حقوق الإنسان، وتعارض العنصرية<sup>2</sup>، وباختصار تنظر إلى البيئة كمفهوم واسع يتخذ معنى شروط الحياة المستقبلية الإنسانية الكريمة.

### المطلب الثالث: المورد المالي للأحزاب

تؤدي الأحزاب السياسية وظائف هامة، ترجع بالفائدة على المجتمع والدولة، وعلى عموم الحياة العامة، وإذا كانت المساحة لا تسمح هنا بالإشارة إلى كل وظائف الأحزاب، فإننا سنذكر رغم ذلك بأنها تؤدي وظائف الدمج، وتحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتزود مؤسسات الدولة بالنخب التي تتولى تدبير الشأن العام بعد تكوينها داخل أروقة ودواليب وهيئات الحزب، إضافة إلى أدائها لوظيفة اقتراحية من خلال اقتراح البدائل والحلول للمشاكل التي تطرح على النظام السياسي. هذا فضلا عن تجسيدها لإحدى المراكز الأساسية للديمقراطية، بحيث أن مؤسسات الدولة تعتمد كثيرا على الأحزاب في تنشيط العملية الديمقراطية، وخاصة في جانبها الانتخابي.

وأمام هذه الوظائف التي ينبغي أن تؤديها الأحزاب السياسية، فإن هناك الكثير من التكاليف التي تتحملها، وبدونها لا يمكن للحزب أن تقوم له قائمة، أو أن يؤدي وظائفه، فتكوين الرأي العام والنخب، وعقد المؤتمرات والتجمعات والمشاركة في الانتخابات، واقتراح البدائل، كلها وظائف وأنشطة يحتاج تنشيطها وتحريكها إلى موارد مالية مهمة.

ومن أجل هذه الغاية تعتمد الأحزاب السياسية في أداء وظائفها على أموال تستمدتها من مصادر مختلفة. نستطيع على إثرها أن نميز بين التمويل الخاص للأحزاب والتمويل العمومي.

### ● التمويل الخاص للأحزاب السياسية

لقد اعتمدت الأحزاب السياسية منذ ظهورها مع مطلع القرن التاسع عشر على التمويل الخاص، ويتشكل هذا التمويل من:

- واجبات انخراط الأعضاء؛
  - الهدايل المستوحات من الأنشطة الاجتماعية والثقافية للحزب؛
  - الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية؛
- ويطرح التمويل الخاص بمصادره المختلفة إشكالات كثيرة من أبرزها:
- تراجع حجم اشتراكات المنخرطين

<sup>1</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. p : 69

<sup>2</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op.cit. p : 69

فبعدما كانت تشكل المصدر التمويلي الأساسي والأكثر ديمقراطية، فإن دورها في تمويل مالية الأحزاب تراجع إلى أدنى مستوياته<sup>1</sup>، ويرجع البعض هذا التراجع إلى الفتور الذي أصاب الناس تجاه العمل السياسي عامة، هذا الذي يتخذ مظهره له، تقلص عدد المنخرطين في الأحزاب السياسية.

وإذا جاز تفسير هذه الظاهرة، فإن الأمر يقتضي الإشارة إلى تغير في تكتيكات الأحزاب واستراتيجيتها، خصوصا أمام تراجع دور المحددات التقليدية للمشاركة السياسية، ونقص ذلك على الخصوص تراجع دور الايديولوجيا. فالأحزاب السياسية لم تعد تستهدف كثرة المنخرطين، وإنما كثرة الأصوات الانتخابية، وإذا جنح بعضها إلى استقطاب المنخرطين فذلك لا يكون إلا باعتبارهم وسيلة فعالة للدعاية الانتخابية الشفوية.

ويجد هذا القول أساسه، في ما لوحظ من تغير في خطاب الأحزاب السياسية في اغلب التجارب العالمية، فقد أصبح من الصعب التمييز بينها على أساس الخط المذهبي والسياسي، فالحزب الاشتراكي لم يعد يرى حرجا في تطبيق الخصوصية وتشجيع المقاوله وتأهيلها من خلال منحها ما يلزمها من الامتيازات الضريبية، مثله مثل الحزب الليبرالي الذي لم يعد ينسى التأكيد على ضرورة مراعاة القدرة الشرائية للمواطن، ويوافق على مجانية التعليم، وعلى تعميم بعض الخدمات الاجتماعية.

من جانب آخر أصبحنا نرى الأحزاب تتعالى عن كل أنواع الخطاب السياسي القائم على التمايزات الطبقية، فهي تسعى إلى استقطاب كل الأصوات، بل إلى استقطاب أصوات كل الطبقات والفئات الاجتماعية، لذلك نجدتها تؤكد في خطاباتها على القيم والأهداف التي تحظى بإجماع كل الفئات والناس، من قبيل التأكيد على قيم المواطنة والتقدم والتنمية والتسامح والاختلاف، وغيرها من القيم التي يتفق بشأنها الجميع. في مقابل تشطيب الكثير من الأحزاب على مواضيع الصراع الطبقي والثورة البروليتاريا وغيرها.

<sup>1</sup> - أحمد بوز: المال والسياسة: دراسة في مالية الأحزاب. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص: 39 وما يليها.

## - المداخل المستوحات من الأنشطة الاجتماعية والثقافية للحزب

ويراد بهذه المداخل تلك التي تجنيها الأحزاب من الجرائد ومختلف المطبوعات التي تنشرها، إضافة إلى ما قد تجنيه بعض الأحزاب، مثلاً، من امتلاك المطبعة.

فالأحزاب السياسية تلجأ، تحت ضرورة التوفر على منبر إعلامي و"قناة تواصلية تساعده على نشر خطابه وسط المجتمع"، أو بحثاً عن الموارد المالية، إلى خلق جرائدها، وبعضها ينشئ أيضاً داراً للطبع. لكن الواقع يثبت خاصة في المغرب، أن القليل من هذه الجرائد هي التي تستطيع أن تحقق ما يكفي من المبيعات، فيما يبقى غيرها يعيش حالة على الأحزاب التي أصدرتها<sup>1</sup>.

## - الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية

أمام الصعوبات المالية للأحزاب في مواجهة نفقات العمل السياسي، وأمام تراجع حجم مساهمات المنخرطين وقلة مداخلها من الصحف والمهنشورات التي تصدرها الأحزاب، وانعدام أو قلة التمويل العمومي، تلجأ إلى نوع آخر من التمويل الخاص، يتخذ شكل الهبات والتبرعات النقدية والعينية.

وإذا أردنا إعطاء أمثلة عن هذا النوع من التمويل قلنا أننا مصدره هو الخواص كأفراد أو كعقالات وشركات، أو كهيئات اجتماعية وسياسية من نقابات وجمعيات وهيئات مهنية.

ولقد ارتبط الحديث عن هذا النوع من التمويل بالمشاكل التي يطرحها، فهو مصدر الكثير من الفضائح التمويلية السياسية التي عاشتها دول رائدة في الديمقراطية، كالألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>2</sup>، ففي كثير من الحالات اكتشف القضاء توصل الأحزاب بأرصدة مالية سرية استعملها في تمويل حملته الانتخابية.

ويمتاز هذا النوع من التمويل بسلبيات كثيرة، على إثرها عملت الأنظمة القانونية الوطنية على اختلافها جاهدة لتنظيمه والتقليل من تأثيراته السلبية على العمل السياسي، ومن هذه السلبيات:

- المساس بمبدأ المساواة بين الأحزاب والمرشحين
  - رهن القرار الحزبي، وعلى أثره القرار السياسي لمؤسسات الدولة بيد التجمعات المالية واللوبيات والجماعات الضاغطة.
  - المساس بمشروعية الشأن السياسي، فمن شأن اكتشاف فضائح الرشوة واعتماد الأحزاب والمرشحين على المال الخاص، أن يمس بسمة كل السياسيين وبتقنة المواطنين في مؤسسات الدولة
- لهذه الأسباب، ولغيرها، بدأت الدول التفكير في الحد من أثر المال الخاص في العملية السياسية، فانتجت ما يصطلح عليه بالتمويل العمومي.

## ● الفقرة الثانية: التمويل العمومي للأحزاب

إن التمويل العمومي للأحزاب السياسية، لا ينبع فقط من الرغبة في الحد من سلبيات التمويل الخاص، فهذا الأخير لم يرد في تفكير أي دولة منعه بشكل نهائي، وذلك يرجع إلى أن الدولة يصعب عليها تحمل تكاليف كل الأحزاب القائمة، إضافة إلى أن مساهمة الخواص في مالية الأحزاب التي ينتمون إليها هي جزء من التجسيد والتعبير عن انتمائهم الحزبي.

<sup>1</sup> - أحمد بوز: المال والسياسة ... م.م. ص: 55 وما يليها.

<sup>2</sup> - voir sur le net : - Sébastien Carrière : Le financement des campagnes électorales aux USA, 1998. <http://www.geocities.com>

- Un scandale français, le financement de la vie politique. <http://www.cheminade.org>

- le financement des campagnes électorales. <http://www.usinfo.state.gov>



لذلك يتخذ تدخل الدولة في هذا المجال نموذجاً يهدف إلى عقلنته بما يقيم الحياة السياسية على مبادئ المساواة والشفافية، ويحفظ القرار السياسي الحزبي من هيمنة المال، الداخلي منه والخارجي.

وتلجأ الدولة في هذا المجال إلى جملة من التدابير، منها:

- منع اعتماد الأحزاب على الأموال الأجنبية
- تحديد سقف مساهمة الأفراد في تمويل الحزب، وفي هذا السياق نجد قانون الأحزاب المغربي قد حدد 100.000 درهم كأقصى حد يمكن أن تبلغه مساهمة المتبرع الواحد<sup>1</sup>
- الشفافية: ويراد بذلك الإعلان عن حجم ومصادر الأموال التي تتلقاها الأحزاب
- المراقبة: حيث تسند مراقبة تدبير مالية الأحزاب إلى هيئة قضائية

ويستند تدخل الدولة التنظيمي والرقابي والتمويلي، على فكرة "ضمان المساواة بين المرشحين والأحزاب السياسية، ذلك أن المنافسة السياسية لا تكون متساوية إلا إذا كانت الوسائل التي يتوفر عليها كل مرشح للتعريف بأفكاره وبرنامجه، قابلة للمقارنة، وهو ما يعني بعبارة أخرى، أن المنافسة السياسية يجب أن لا تحسم بواسطة الأموال ... فهي لا تكون حرة إلا إذا كانت الترشيحات حرة، أي غير مقيدة بارتفاع التكلفة الباهظة للحملات الانتخابية، مما يؤدي إلى إقصاء المرشح أو الحزب الذي لا يتمكن من الحصول على ما يصرفه على نشاطه الانتخابي بوجه خاص<sup>2</sup>.

أما عن أساس هذا التمويل العمومي، فنجد في الأدوار والوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية، فهي تنظم المواطنين وتمثلهم، كما أن الديمقراطية التمثيلية لا تستقيم إلا في ظل وجود الأحزاب السياسية. هذه الأدوار تعترف بها الدساتير الكثيرة، ونجد الدستور المغربي ينص في هذا الإطار على أن الأحزاب تساهم إلى جانب هيئات أخرى في تنظيم المواطنين وتمثيلهم<sup>3</sup>، هذا الدور الذي تم تكريسه رسمياً بشكل أكثر وضوحاً وشمولية مقارنة مع الدستور بموجب قانون الأحزاب الصادر في المغرب في فبراير<sup>4</sup> 2006.

ويميز عادة بين ثلاث صور أساسية يتخذها التمويل العمومي:

- مساعدة سنوية تمنح للإنفاق على تسيير الحزب
- مساهمة تمنح للمساعدة على تغطية نفقات الحملات الانتخابية
- مساهمة تتخذ شكل دعم صحافة الحزب
- إضافة إلى تمكين الأحزاب من استعمال الإعلام العمومي في حملاتها الانتخابية

<sup>1</sup> - "المادة 28: تشتمل الموارد المالية للحزب على:

- واجبات انخراط الاعضاء،
- الهبات والوصايا والتبرعات النقدية أو العينية على ما يلي: "الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم،
- العائدات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية للحزب
- دعم الدولة."

<sup>2</sup> - د. حسن جماعي: التمويل العمومي للأحزاب السياسية، مجلة طنجيس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، يونيو 2005 ص: 46.

<sup>3</sup> - ينص الفصل الثالث من الدستور المغربي لسنة 1996 على ما يلي: "الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم،"

<sup>4</sup> -، "يحث تنص المادة الثانية على الأتي: "تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. وهي بهذه الصفة، تساهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي."

ولقد قطع المغرب المستقل مراحل مختلفة في تعامله مع اشكالية التمويل السياسي، كان انطلاق أولها مع صدور ظهائر الحريات العامة، وتتميز هذه المرحلة بحظر اعتماد الأحزاب على التمويل الخارجي<sup>1</sup>، وبتحديد سقف مساهمة الأفراد في مالية الحزب، فقد حدد في 240 درهم<sup>2</sup>، لكن أهم ما ميز هذه المرحلة هو الحظر النهائي للدعم العمومي<sup>3</sup>.

غير أن حظر مساعدة الدولة للأحزاب، كان حظرا رسميا فقط، أما على المستوى الواقعي والسري فقد كانت الدولة تقدم دعما ماليا للأحزاب السياسية، وهناك الكثير من الوقائع المؤكدة لذلك من أبرزها ما درج القاموس السياسي المغربي على تسميته بأحزاب الإدارة، كناية على الدعم الذي كانت تتلقاه هذه الأحزاب من الدولة<sup>4</sup>.

ولم يدخل التمويل العمومي للأحزاب مرحلته الرسمية والشرعية إلا سنة 1986، فقد أصبح ابتداء من هذه السنة دعما علنيا وشرعيا، فقد أعلن المغفور له الحسن الثاني في رسالة إلى الوزير الأول عن تخصيص 20 مليون درهما سنويا لدعم الصحافة الوطنية ومساعدة الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، وقد أصبح هذا القرار ساريا منذ القانون المهالي لسنة 1987<sup>5</sup>.

وقد توالى في المغرب ابتداء من هذا التاريخ النصوص المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية، فقد صدر سنة 1992 مرسوم ينص على تمويل الدولة للحملات الانتخابية، وكانت آخر هذه النصوص هو قانون الأحزاب السياسية الصادر في فبراير 2006<sup>6</sup>. ومن أهم ما ميز هذا القانون هو الربط الذي أقامه بين الحصول على الدعم العمومي، والمشاركة الانتخابية، فلتحصل الأحزاب على الدعم السنوي المخصص لتغطية مصاريف التدبير يتعين على الحزب أن يحصل على نسبة 5% على الأقل من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات<sup>7</sup>. وهو ما ينطبق على الدعم المتعلق بتغطية مصاريف الحملات الانتخابية، فهذه وكما يظهر من علتها فهي لا تسلم لغير الأحزاب المشاركة في الانتخابات، دون الأحزاب الأخرى المقاطعة مثلا.

ومن الشروط الهامة التي اقترن بها الدعم نجد عقد المؤتمرات الحزبية في أوانها. وفي هذا الإطار نجد المادة 40 من القانون تنص على أن "كل حزب لا يعقد مؤتمره خلال خمس سنوات يفقد حقه في الاستفادة من الدعم السنوي المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون. يسترجع الحزب حقه في الاستفادة من هذا الدعم ابتداء من تاريخ تسوية وضعيته".

وهذا الشرط يعقد عليه الكثير من الآمال في سبيل ديمقراطية الحياة الحزبية، وعلى الخصوص القضاء على عدد من الظواهر المرضية التي تصيب الأحزاب السياسية، ومن أبرزها، عدم عقد المؤتمرات وعدم حدوث التناوب على المسؤوليات والهيئات الحزبية، وغياب الديمقراطية والاشقاقات.

## المبحث الخامس: أصناف الأحزاب السياسية

قبل الانتقال إلى تسليط الضوء على بعض التصنيفات لابد من الإشارة إلى غياب أي تصنيف مقنع متفق عليه من قبل علماء السياسة، وهذا يرجع إلى الصعوبة التي يطرحها الواقع المتحرك الذي يصعب الإمساك به بواسطة جهاز مفاهيمي جامد<sup>8</sup>. ورغم ذلك فإن علم السياسة واكب التطورات التي طرأت على الظاهرة الحزبية، بحيث نميز اليوم بين التصنيفات التقليدية والتصنيفات الجديدة.

<sup>1</sup> - art 17 du Dahir n° 1-58-376 du 15 novembre 1958 réglementant le droit d'association.

<sup>2</sup> - art 6 du Dahir n° 1-58-376 du 15 novembre 1958 réglementant le droit d'association.

<sup>3</sup> - « les partis politiques et les associations à caractère politique ne peuvent recevoir de facon directe ou indirecte de subventions de l'Etat, des municipalités ou d'autres collectivités publiques, des offices et établissements publics ». Article 18 du Dahir n° 1-58-376 du 15 novembre 1958 réglementant le droit d'association.

<sup>4</sup> - يراجع بشأن هذه الوقائع أحمد بوز: المال والسياسة ... م.س. ص: 59 وما يليها.

<sup>5</sup> - أحمد بوز: المال والسياسة ... م.س. ص: 74.

<sup>6</sup> - ظهير شريف رقم 1.06.18 صادر في 14 فبراير 2006، بتنفيذ القانون رقم 36.04 المتعلق بالأحزاب السياسية

<sup>7</sup> - المادة 29 تمنح الدولة للأحزاب السياسية التي تحصل على نسبة 5% على الأقل من عدد الأصوات المعبر عنها في الانتخابات العامة التشريعية برسم مجموع الدوائر الانتخابية المحدثة وفقا لأحكام المادة 2 من القانون التنظيمي رقم 31-97 المتعلق بمجلس النواب دعما سنويا للمساهمة في تغطية مصاريف تديرها. يقيد المبلغ الإجمالي لهذا الدعم في قانون المالية.

<sup>8</sup> : Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 263

## المطلب الأول: التصنيفات التقليدية

نميز داخل هذه الفئة بين التصنيف البنوي الذي وضعه موريس دوفرجي منذ 1951 وتصنيفات أخرى محايدة له، وإذا كانت هذه التصنيفات توصف بأنها تقليدية فلا يعني ذلك أنها ترجع إلى قرون خلت، فهي تصنيفات كانت متداولة خلال النصف الثاني من القرن العشرين<sup>1</sup>.

### الفقرة الأولى: أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير

هذا التصنيف لا ينطلق من عدد المنخرطين في هذه الأحزاب كما قد يوحي به مصطلح الجماهير، وإنما يستند على معطيات وخصائص بنوية تميز كل صنف. من بينها سعي الحزب إلى استقطاب الكثرة أم اكتفاؤه وتركيزه على النوعية، أي على الأعيان والأطر.

#### أحزاب الأطر *Partis de cadres*

أحزاب الأطر هي أقدم النماذج الحزبية، لقد شكلت في ظل نظام الاقتراع المقيد التعبير السياسي على الطبقات المهيمنة، والبرجوازية على وجه الخصوص، وهي تمتاز بسمات ثلاثة:

- تتمثل السمة الأولى في كون أحزاب الأطر لا تسعى إلى زيادة عدد المنتسبين<sup>2</sup>، وهذا المعطى لا يجب أن يفسر بوجود فارق عددي بينها وبين أحزاب الجماهير من حيث عدد الأصوات المحصل عليها في الانتخابات، كما لا يجب أن نعتقد بأن أحزاب الأطر تمتنع عن قبول انتساب الأفراد إليها إذا ما أتيح لها ذلك، كل ما في الأمر أنها لا تولي أهمية للانخراط، والمهم لديها أن يكون هناك عدد كبير من الناخبين لا الكثير من المنتسبين، وهي تعوض هذا النقص في عدد المنخرطين باستقطاب الأشخاص ذوي النفوذ والتأثير، القادرون على أن يحصدوا للحزب عددا كبيرا من الأصوات إما بتقدمهم إلى الانتخابات باسم الحزب أو بدعم مرشحي الحزب، اعتمادا على وضعهم الاجتماعي أو المهادي الذي يمكنهم من ممارسة نفوذ وتأثير على اختيارات الناخبين<sup>3</sup>.

إن مصطلح الأطر الذي يلصق بهذا النوع من الأحزاب يرادف مصطلح الأعيان، وهؤلاء هم الأشخاص الذين يمتلكون شهرة على الصعيد الوطني أو المحلي بما يمتلكونه من علاقات متنوعة مع السكان، نظرا لوضعهم الاعتباري المعنوي أو المالي، أي بالنظر إلى مكانتهم الاجتماعية أو موقعهم داخل السلطة أو بالنظر إلى إمكانياتهم المالية، وهم بذلك يمثلون قوة سياسية ومالية تغني حزب الأطر عن كثرة المنتسبين وعن الاعتماد على اشتراكات المنخرطين لتمويل أنشطته وحملته الانتخابية، بالنظر إلى ما يوفره الأطر من رأس مال سياسي وما يقدمونه من دعم مالي للحزب.

إن السمة الثانية التي تميز أحزاب الأطر تتمثل في ضعف التنظيم الحزبي، وإذا كانت قلة المنخرطين أحد الأسباب التي تؤدي إلى ذلك، فإن الأصل الاجتماعي لأعضائه يعد عاملا رئيسيا، فالأطر المنضوون تحت لواء الحزب بقدرما يحفزهم النشاط السياسي بقدرما يتهربون من التزاماته كلها كان مثقلا بالانضباط الحزبي، فالأطر أو الأعيان لهم مشاغلهم التي تستنفذ أغلب أوقاتهم، لذلك يصعب عليهم مواكبة أنشطة الحزب باستمرار، الشيء الذي يقلل من أهمية الكثير من الهياكل الحزبية.

ويظهر ضعف التنظيم لدى أحزاب الأطر عندما ننظر إلى علاقتها بالبرلمانيين المنتهين إلى هذه الأحزاب، فهؤلاء لا ينضبطون دائما لمقررات الأجهزة الحزبية<sup>4</sup>، ووسيلة الضغط التي يمتلكونها تكمن في قدرتهم على تغيير ألوانهم السياسية، أي تغيير انتمائهم الحزبي، دون تأثر علاقاتهم بناخبهم، إضافة إلى أن وصولهم إلى هذه المناصب التمثيلية لا يتوقف كثيرا على الانتماء إلى الحزب. في حين لا يكون بيد الحزب أي وسيلة للضغط عليهم، ودون أن يكون بإمكان الحزب اتخاذ إجراء تأديبي كالطرد مثلا في حق البرلمان الذي أدخل

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 263

<sup>2</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 412

<sup>3</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 412

<sup>4</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 413

بالانضباط، ذلك لأن الخاسر في هذه الحالة هو الحزب الذي سيفقد برلمانيا في الوقت الذي يبقى البرلماني في منصبه رغم طرده من الحزب.

إن السمة الثالثة التي تميز أحزاب الأطر تكمن في السيطرة التي تمارسها القيادة على المستوى الحزبي الوطني والمحلي. إن هذه السمة تبدو منطقية إذا أخذنا بعين الاعتبار تعامل حزب الأطر مع مسألة الانخراط، فالحزب ليس في حاجة إلى منتسبين عاديين، إذ يحقق اكتفاءه بمجرد استقطاب الأعيان الذين يمولون أنشطة الحزب ويتولون الدعاية له ويحققون إشعاعه بما لهم من نفوذ وتأثير على الناخبين محليا أو وطنيا. وعدم اهتمامه بالاستقطاب يقلل من أهمية قاعدة الحزب في التأثير على القيادة، هذا على الخصوص عندما نعلم بغياب الهياكل الحزبية، الشيء الذي يحول القيادة إلى قوة مهيمنة على الحزب.

غير أن هذا الأمر لا يعني أن المنتسبين والأعضاء ليست لهم أهمية في نظر حزب الأطر، فهم في أقل الاحتمالات يعتبرون أصواتا إنتخابية، كما أنهم يمثلون وسيلة للدعاية الحزبية، لذلك فإن القادة يحرصون دائما على عدم الظهور بمظهر التسلسل، كما أن الأنشطة الحزبية يتم الحرص على جعلها تبدو متصفة بكل سمات الديمقراطية من مناقشة واعتماد آلية التصويت في اتخاذ القرارات.

#### أحزاب الجماهير Partis de masses

لقد ظهرت هذه الأحزاب مع نهاية القرن التاسع عشر<sup>1</sup> عند تأسيس الأحزاب الاشتراكية. وهي تمتاز ببعض السمات ومنها السعي نحو استقطاب أكبر قدر ممكن من المنتسبين و تنظيمها القائم على بنية قوية.

أما تكثيف الانتساب فلقد كانت وراءه الرغبة في إعطاء تأثير سياسي للأفراد الذين لم يكن لهم أي تأثير في ظل نظام الاقتراع المقيد وهم عامة الشعب المحرومين و البروليتاريا. فورا نشوء هذه الأحزاب وتصرفها المتميز تجاه المنخرطين، رغبة في إعطاء نظام الاقتراع العام مدلوله الحقيقي بجعله يعكس مصالح الطبقات المحرومة. فعندما بدأ العمل بنظام الاقتراع العام استمر هذا الأخير في لعب دور محافظ على الخصوص في الأرياف حيث أن الذي استفاد منه هم الأعيان التقليديون أي البرجوازيون والاقطاعيون، ولقد كان ذلك نتيجة عدم تنظيم الجماهير وتأييدها وتوجيهها نحو التصويت على الأحزاب التي تتبنى مطالبها، وهو ما قامت به أحزاب الجماهير.

إن السعي إلى تكثيف انتساب الأشخاص من قبل أحزاب الجماهير لا يفسره فقط كون الجماهير العريضة أصبحت في ظل نظام الاقتراع العام قوة سياسية، وإنما يفسر أيضا بكون هذه الأحزاب جعلت من هذه الجماهير ومن اشتراكاتها المورد الرئيسي لتمويل أنشطتها الحزبية وحملاتها الانتخابية، فهي بذلك قوة مالية وليس فقط قوة سياسية، فكلها استقطبت هذه الأحزاب عددا أكبر من الأفراد كلها جعلها ذلك تحصل على مزيد من الأصوات والاشتراكات المالية التي يدفعها الأعضاء.

إن البنية القوية لأحزاب الجماهير وهي سمتها الثانية نتيجة طبيعية للسمة الأولى. فإذا كانت أحزاب الجماهير تتميز بكثرة المنخرطين، فإن إدارة هذه الكثرة وتوجيهها وتوعيتها تحتاج إلى بنى إدارية حزبية تتولى مراقبة المنخرطين والمستفيدين أو المطرودين من الحزب، وبنيات أخرى لجمع التبرعات والاشتراكات، وأخرى للسهر على الانضباط الداخلي، إضافة إلى بنى تربوية وتأييرية وتوعوية، إن كثرة هذه الهياكل جعلت البعض يشبه دور حزب الجماهير بدور الدولة التي يجب أن تتوفر على أجهزة الشرطة والقضاء والتعليم والمالية والحالة المدنية.

وبالنظر إلى دور الحزب الجماهيري في انتخاب مرشحيه من حيث أنه يوفر لهم الدعم المالي (بتمويل حملاتهم) والإعلامي (بجعل صحافته منبرا لهم) والانتخابي (بدعوة منخرطيه والمتعاطفين معه إلى التصويت على المرشح)، فإن برلماني الحزب يصبح مدينا للحزب بفوزه الشيء الذي يجعله في موقع من يتعين عليه الانضباط لبرنامج الحزب وقراراته، الانضباط لتوجه الحزب في عمله البرلماني وخاصة ما يرجع للتصويت داخل الهيئات التمثيلية، وهذا الالتزام بمواقف الأحزاب يكون ناتج عن اقتناع المرشحين بما تقدمه لهم أحزابهم، فهذه

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 415

الأخيرة تمول حملتهم الانتخابية وتفرض على المنخرطين فيها التصويت على مرشحي الحزب، ولذلك يندر أن نرى منتخبا منتخبا إلى حزب جماهيري يغير لونه وانتماءه السياسي.

### الفقرة الثانية: الأحزاب المرنة والأحزاب الصارمة

الأحزاب المرنة (Partis souples) هي تلك الأحزاب التي تتمتع بتنظيم غير قوي، لاسيما على المستوى المحلي، في حين أن الأحزاب الصارمة (partis rigides) تتمتع ببنية تنظيمية قوية وبتراتبية واضحة بين أجهزتها.

ونحتكم كذلك في التمييز بين الصنفين إلى درجة انضباط البرلمانين لقرارات أحزابها، ففي الوقت الذي تمتاز فيه الأحزاب الصارمة بانضباط صارم من جانب البرلمانين لقرارات الحزب في ما يتعلق بالتصويت داخل البرلمان، فإن الأحزاب المرنة تمتاز بضعف درجة هذا الانضباط.

ومن أمثلة الأحزاب المرنة يمكن أن نشير إلى الحزبين الجمهوري والديمقراطي الأمريكيين، فالدارس للأحزاب الأمريكية يكتشف أن هذه الأحزاب يكاد يعدم وجودها داخل البرلمان الأمريكي، إذ بمجرد ما يصل مرشح هذا الحزب أو ذاك إلى البرلمان فإنه يكون حرا في ممارسة حقه في التصويت<sup>1</sup>. إن دراسة التجربة الحزبية الأمريكية تظهر أيضا مرونة كبرى على مستوى التنظيم، فليس هناك تراتبية ما داخل هذه الأحزاب على الصعيد الفدرالي، فالدارس يكاد يجزم بوجود حزب ديمقراطي وحزب جمهوري على مستوى كل ولاية من الولايات المتحدة، وهذا ما جعل البعض يصف الحزب الأمريكي بأنه "ليس أكثر من رابطة ضعيفة لا يجمعها إلا سعيها وراء السلطة"<sup>2</sup>

إن أخذ هذه المعطيات في التمييز بين الأحزاب الصارمة والأحزاب المرنة يطرح جدوى هذا التصنيف طالما أن الخصائص المذكورة تجعل هذا التصنيف يلتقي مع التصنيف الأول، فبالاعتقاد على هذه الخصائص نكتشف أن أحزاب الأطر هي أحزاب مرنة وأن أحزاب الجماهير هي أحزاب صلبة.

غير أن ثمة معطى أساسي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وهو أن التجربة الحزبية البريطانية تؤكد وجود أحزاب تنتمي إلى فئة أحزاب الأطر ولكنها أحزاب صلبة، ويتعلق الأمر على سبيل المثال بحزب المحافظين الذي يمتاز بانضباط صارم رغم أنه حزب أطر، الشيء الذي يعطي لإقامة تصنيف على أساس التنظيم والانضباط مبرره وأساسه.

### الفقرة الثالثة: أحزاب شمولية وأحزاب متخصصة

الأحزاب الشمولية (Partis totalitaires) هي الأحزاب التي تسعى للتدخل في كل المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. على العكس من ذلك فإن الأحزاب المتخصصة (Partis spécialisés) هي التي تضع لنفسها أهدافا محددة، وهي على الخصوص تطمح إلى الدفاع على فئة محددة من المواطنين<sup>3</sup>، ومن الأمثلة على ذلك نشير إلى الأحزاب الزراعية في الدول الاسكندنافية التي تدافع عن المزارعين، كما ينطبق نفس الأمر على أحزاب البيئة. غير أن هذا التصنيف له محدوديته طالما أن هذه الأحزاب لا يمنعها تحديد هدف محدد من التدخل في القضايا السياسية الأخرى.

### المطلب الثاني: التصنيفات الجديدة

يعتبر المعطى البنوي أهم ما تتأسس عليه التصنيفات المشار إليها أعلاه، فهي تقوم على النظر إلى نوعية الأشخاص الذين تستهدفهم الأحزاب، أو بالأحرى نوعية العلاقات التي تربطها الأحزاب بالموارد البشرية، أو من خلال العلاقات التنظيمية ونوعية العلاقات التي تربطها ببرلمانيها، أو بالنظر إلى نوعية المطالب والفئات الاجتماعية التي تستهدفها.

<sup>1</sup> - إنها "تمتاز بالمرونة الكافية لإعطاء أعضاء الحزب من ممثلي الشعب فرصة التصويت ضد مشروع قرار أو قانون يتقدم به الحزب في بعض الأحيان". د. نعمان الخطيب. مرجع سابق ص: 584.

<sup>2</sup> - الدكتور طارق علي الهاشمي: الأحزاب السياسية ص: 105. ذكر عند نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ... م.س. ص: 583.

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 269

لم يحضر لدى هذا التصنيف التقليدي إقامة تصنيف على أساس جغرافي، أو على أساس إيديولوجي، بل أن التصنيف التقليدي أصبح عاجزا عن احتواء أحزاب كثيرة.

الفقرة الأولى: ثغرات التصنيفات التقليدية

لقد فشلت النظرية التقليدية للأحزاب السياسية، التي يعد موريس دوغرجي مؤسسها، في الإحاطة بالظاهرة الحزبية، إضافة إلى ظهور أحزاب العالم الثالث التي خلخلت مفاهيم هذه النظرية، وبقاء الكثير من الأحزاب الغربية خارج التصنيفات الغربية نفسها، فإن هذه النظرية شهدت فشلا آخر في توقع اندثار أحزاب الأطر وبقاء أحزاب الجماهير.

أ- نجاح أحزاب الأطر يكذب التوقع باندثارها

إن التطور الذي تعرضت له الحياة السياسية في مختلف البلدان جعلت أن هذه الأحزاب السياسية تتعرض بدورها لتغيرات، هذه التغيرات إضافة إلى أنها كذبت توقعات باندثار أحزاب الأطر وهيمنة أحزاب الجماهير<sup>1</sup>، فإنها شهدت تحولا كبيرا في طبيعة الأحزاب السياسية، جعلت الكثيرين على ضوء هذه التطورات ينتقدون التصنيفات التقليدية.

وقد استندت الآراء التي توقعت اختفاء أحزاب الأطر أساسا على أن التغيير في مواقف الحزب من مكان إلى آخر سينتهي في يوم من الأيام إلى اكتشاف التناقض في الخطاب من جانب الناخبين، كما أن مفهوم الأطر الذي فهم على أن الأمر يتعلق بالأعيان التقليديين سيؤدي اختفاؤهم إلى اختفاء هذه الأحزاب، هذا الموقف كذبه التطور، فقد أثبتت هذه الأحزاب قدرتها على البقاء بل إن الذي أصبح مهددا بالزوال هي أحزاب الجماهير التي أصبحت مطالبة بمسايرة التطور. وليس أدل على قدرتها على البقاء من حزب المحافظين البريطاني والحزبين الأمريكيين الديمقراطي والجمهوري رغم كونها أحزاب أطر لا أحزاب جماهير<sup>2</sup>

إن الأحزاب التي شهدت تقلصا في إشعاعها هي أحزاب الجماهير، ويرجع ذلك إلى تغير الظروف السوسيواقتصادية<sup>3</sup> التي جاءت هذه الأحزاب كإجابة لها، فهذه الفئة التي تنظم الأحزاب الاشتراكية شهدت إنتعاشتها خلال فترة النصف الأول من القرن العشرين، أي في الوقت الذي كانت فيه الطبقة العمالية تتوسع باستمرار وتتجدد للدفاع من أجل تحسين أوضاعها التي كانت مزرية، الشيء الذي لم يعد قائما ابتداء من الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت هذه الفترة بداية تقلص الطبقة العمالية من الناحية العددية، وتغيرها من الناحية الكيفية نتيجة تحسن أوضاعها الاجتماعية بسبب الرفع في رواتب العمال وتحسين شروط العمل، هكذا "تراجع العامل اليدوي الأقل تعليما والسكان في التجمعات السكنية الكبرى الموجودة في ضواحي المدن، لفائدة فئات جديدة أكثر تأهلا وتعليما، وأكثر تجاوبا مع قيم المجتمع ما بعد الصناعي (جودة الحياة، الترفيه) مقارنة مع المشاكل القديمة للطبقة العاملة. في الواقع فإن ما بقي من هذه الطبقة في معناها القديم يتكون في المجتمعات الغربية من العمال المهاجرين الذين لا يتوفرون على حق التصويت"<sup>4</sup>. إن هذا الوضع شمل مختلف الدول الغربية التي كانت تتضمن أحزابا للجماهير تقوم على قاعدة عمالية هامة، كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا<sup>5</sup>

إلى جانب التغيرات السوسيو-اقتصادية التي مست القاعدة الشعبية لأحزاب الجماهير، فإن ثمة أسباب ذات طبيعة استراتيجية فعلت فعلها في هذا التبدل، "ففي الديمقراطيات المعاصرة، فإن الأحزاب التي تسعى إلى السلطة لا يمكنها التوجه فقط إلى طبقة واحدة (وبشكل خاص إلى الطبقة العاملة)، دون الحكم على نفسها باحتراف أبدي لموقع المعارضة"<sup>6</sup>،

<sup>1</sup> - كان ذلك توقع الأستاذ موريس دوغرجي. أنظر Schwartzenberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 422

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 269 et s

<sup>3</sup> - Schwartzenberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit.422

<sup>4</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 29

<sup>5</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 28-29-30.

<sup>6</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 29.

إن هذا الوضع الجديد فرض على الكثير من الأحزاب الاشتراكية مجارات التيار عن طريق إجراءات تعديلات مست إيديولوجيتها، فقد لوحظ على سبيل المثال أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (S.P.D) أزال من برنامجه كل ما يذكر بالاشتراكية الماركسية<sup>1</sup> في مؤتمر<sup>2</sup> عقد سنة 1959 تحول على إثره من حزب ينجني ثلث المقاعد البرلمانية إلى حزب ينافس الحزب الديمقراطي المسيحي في تشكيل الحكومة. إن مساندة هذه الظروف الجديدة هو ما قام به الحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الإيطالي، وأحزاب كثيرة أخرى توصلت إلى حتمية مساندة التبدلات التي تطرأ على الواقع الاجتماعي والاقتصادي<sup>3</sup>

### ب- فشل التصنيف في احتواء الأحزاب الغربية

الانتقاد الثاني الذي تعرض له التصنيف التقليدي مصدره بقاء أنواع من الأحزاب خارج هذا التصنيف، ومن بين هذه الأحزاب يشار إلى الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي ظهرت في مختلف أنحاء أوروبا، وما يميزها هي صعوبة إدراجها ضمن أحزاب الأطر لأنها مهيكلت بشكل جيد، وهي سمة لا نجدها سوى في أحزاب الجماهير، ولكنها أيضا لا يمكن أن نصنفها ضمن هذه الفئة نظرا لأنها لا تسعى نحو جمع المنخرطين، فما تحصده هذه الأحزاب من أصوات لا ينجم عن الانتماء إلى الحزب، وإنما نتيجة الانتماء إلى جماعة دينية مسيحية، إن المحدد إذن هو الإحساس بالانتماء إلى المسيحية وليس الانتماء إلى الحزب المسيحي<sup>4</sup>.

ومن الأحزاب الأخرى التي بقيت خارج هذا التصنيف يشار إلى الأحزاب الزراعية التي ظهرت في الدول الاسكندنافية، فبينتها الصارمة لا يمكن إدراجها ضمن أحزاب الأطر، ولكن باقتصار الانتساب إليها على فئة المزارعين فإنها لا يمكن بأي حال أن تندرج داخل فئة أحزاب الجماهير<sup>5</sup>.

### ج- فشل التصنيف في احتواء أحزاب العالم الثالث

ومن مصادر الانتقاد الموجه لهذا التصنيف التقليدي كذلك نجد الصعوبات التي تعترض الباحثين في التعامل بواسطته مع الأحزاب السياسية في العالم الثالث، فقد أجريت محاولات من أجل ذلك كان مآلها أنها وصفت بالسطحية والوقوف عند حدود المظاهر طالما لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف السوسولوجية والاقتصادية والتاريخية لهذه المجتمعات، فالكثير من أحزاب بلدان العالم الثالث تبدو قابلة لإدراجها ضمن فئة أحزاب الأطر أو أحزاب الجماهير في حين أن مراعاة واقعها السوسولوجي يبرز فروقا شاسعة بينها وبين نفس الأحزاب في الدول المتقدمة، فالانتساب مثلا إلى أحزاب العالم الثالث لا يكون بالضرورة نتيجة التأطير والتوعية، بل إنه يكون في الغالب نتيجة ولاءات شخصية أو قبلية<sup>6</sup>.

### الفقرة الثانية: الأصناف الحديثة

إن هذه الأحزاب التي نضعها ضمن فئة الأصناف الحديثة، أصبحت بدورها غير قادرة على اللحاق بالتطور السريع الذي تشهده الظاهرة الحزبية، وذلك على الخصوص بحكم تراجع دور الأيديولوجيا في تحديد هوية الأحزاب، غير أن ذلك لا يقلل من أهميتها الأكاديمية والعلمية، فهي تساعد على التعرف على جوانب أخرى للأحزاب. ومن هذه التصنيفات:

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 423

<sup>2</sup> سنة 1959 تخلت الحزب الاجتماعي الديمقراطي نهائيا عن اعتبار نفسه "قرب الطبقة العاملة ليصبح "قرب الشعب"، مؤكدا قبوله للمبادئ الأساسية لاقتصاد السوق. Bad-godesberg - في مؤتمر Meny Yves : politique comparée ... op-citp :30

Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 423.

<sup>3</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 29-30.

<sup>4</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 271

<sup>5</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 272

<sup>6</sup> - Voir, Sylla lanciné : Tribalisme et parti unique en Afrique noir. 1977 presses de la fondation nationale des sciences politiques.

## أ- أحزاب الرأي والأحزاب الأيديولوجية<sup>1</sup>

تمتاز أحزاب الرأي (Partis d'opinion) بخصائص أربعة:

- يجمع حزب الرأي أشخاص ينتمون إلى فئات إجتماعية مختلفة ولا يسعى إلى جعل نفسه معبرا عن طبقة واحدة
  - تمتاز أحزاب الرأي بقبول البنية الاجتماعية القائمة ولا تستهدف إعادة بناء للمجتمع ككل، وبصيغة أخرى فإن هذه الأحزاب يكون لها طموح إصلاحية وليس ثوري
  - لا تتوفر هذه الأحزاب على بنية تنظيمية قوية، فهي غالبا ما تعتمد على جهاز مركزي، كما أنها لا تتوفر على وسائل فرض انضباط الأعضاء
  - يمتاز حزب الرأي بنوع من الانتهازية التي تطبع خطه السياسي، فهذا الأخير لا يتحدد انطلاقا من التشبث برؤية أيديولوجية.
- أما الأحزاب الأيديولوجية (Partis ideologiques) فتمتاز بالخصائص التالية:
- تشبث بخط مذهبي دقيق
  - خطابها موجه نحو طبقة اجتماعية محددة
  - لا تؤمن بالتعددية والاختلاف في الرأي
  - تطمح إلى مراقبة جميع هيكل الدولة، وتطرح نفسها كمصدر وحيد لمشروعية السلطة

والجدير بالإشارة إليه هو أن هذا التصنيف يبدو وكأنه يفقد قيمته طالما أنه من الممكن القول بأن أحزاب الرأي هي نفسها أحزاب الأطر وأن الأحزاب الأيديولوجية هي نفسها أحزاب الجماهير، وهو أمر لا يمكن التسليم به إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن لهذا التصنيف أهمية تكمن في إظهاره للبعد الأيديولوجي للأحزاب، وهو ما يكسبه تميزا عن التصنيف الذي يقوم على التمييز بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير، الذي لا تظهر من خلاله هذه الاختلافات الأيديولوجية.

## ب- أحزاب المناضلين وأحزاب الناخبين

إن التطورات السوسيواقتصادية التي شهدتها البلدان الغربية كان لها تأثير كبير على الظاهرة الحزبية. ذلك أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت تحولا للأحزاب نحو اتخاذ شكل جديد اصطلح عليه أحزاب التجمع (partis de rassemblement) أو الأحزاب الاستقطابية (parti attrape-tout) سعيا منها نحو مجارات التطور الذي طرأ على المجتمع.

فقد تخلت أغلب الأحزاب عن صفتها كأحزاب للمناضلين (Partis de militants) تهتم بتكوين وتأطير الجماهير لتوجه اهتمامها بشكل أساسي نحو الحياة الانتخابية، من أجل تحقيق فوز فوري، لتتحول بذلك إلى أحزاب الناخبين (Partis d'électeurs).

إن هذا التحول لم يكن دون تأثير على هذه أحزاب المناضلين، فقد فرض عليها ذلك تغيير استراتيجيتها، حيث لم تعد تركز على فئة إجتماعية دون أخرى، بل إنها أصبحت تسعى للحصول على أصوات مختلف الفئات الاجتماعية جاعلة نفسها أحزابا فوق طبقية.

وعلى مستوى خطابها شهدت أيضا تغييرا مهما، فبدلا من التشبث بخطاب أيديولوجي واضح، فإنها بلورت خطابا جديدا يمتاز بالعمومية والهرونية التي تسمح بتأويلات مختلفة، فبدل خطاب يعبر عن انتظارات فئة اجتماعية بعينها، تبنت هذه الأحزاب قيما تتعالى عن كل انقسام طبقي أو أيديولوجي من قبيل الاستقلال الوطني وإقامة دولة قوية، وغيرها من القيم التي لا يختلف بشأنها الناخبون.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 273



والجدير بالإشارة إليه هو أن هذه الفئة من الأحزاب تتموقع داخل اليسار مثلها هو الأمر مع الحزب الاشتراكي الألماني مثلها تتموقع في الوسط كما هو الشأن بالنسبة للحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا وألمانيا، كما تتموقع داخل اليمين كما هو الأمر بالنسبة للجمع من أجل الجمهورية في فرنسا<sup>1</sup>.

### المبحث السادس: الأنظمة الحزبية

إن دراسة الظاهرة الحزبية إذا كانت لا تكتمل دون مراعاة الظروف السوسولوجية والاقتصادية والسياسية، فإنها أيضا لا تكتمل إلا بدراستها بما يظهر ما إذا كان الحزب يشتغل بمفرده داخل النظام السياسي أم بوجود أحزاب أخرى تشتغل إلى جواره.

والتطرق للأنظمة الحزبية تفرضه أهميته التحليلية البالغة، فالحزب بمجرد التواجد داخل نظام غير تنافسي، أي بمجرد ما يجد نفسه وحيدا دون منافس داخل النظام السياسي، تتغير طبيعته<sup>2</sup>

ولا مناص من التأكيد على التنوع الشديد الذي يطبع الأنظمة الحزبية، هذا التنوع الذي جعل علماء السياسة يتوصلون إلى نتائج مختلفة في تصنيفهم للأنظمة الحزبية. فمنهم من ركز على معيار العدد فميز بين نظام الحزب الواحد ونظام الثنائية والتعددية الحزبية، ومنهم من ركز على معيار الأغلبية الحكومية فميز بين نظام القطب الواحد ونظام القطبين ثم نظام تعدد الأقطاب، ومنهم كذلك من اعتمد معيار التنافس داخل النظام فميز بين الأنظمة التنافسية والأنظمة غير التنافسية.

ولضرورة التبسيط اخترنا التركيز على التصنيف القائم على معيار العدد، لذلك سنعرض بين نظام لحزب الواحد ونظام الثنائية الحزبية ثم نظام التعددية الحزبية. لكن قبل ذلك لا بأس من التطرق إلى العوامل التي تفرض على البلدان تفضيل نظام حزبي عن آخر.

### المطلب الأول: عوامل تتحكم في تحديد النظام الحزبي

إن اختلاف الأنظمة الحزبية من دولة لأخرى غالبا ما تكون وراءه عوامل ساعدت على فرضه، وفي هذا الإطار يمكن أن نميز بين العوامل الخاصة والعوامل العامة.

أما العوامل الخاصة فإنها ترتبط بكل بلد على حدة، ويمكن أن ندرج في هذا المجال كل ما يمكنه أن يؤثر في تحديد النظام الحزبي من أعراف ومعتقدات دينية وعوامل تاريخية خاصة. ومن الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها أن الخصام الذي جمع بين جيفرسون وهاملتون في مؤتمر فيلاديلفيا كان وراء نشوء نظام حزبي ثنائي في الولايات المتحدة. كما يمكن أن نشير إلى أن من بين العوامل التي أدت إلى التكريس النهائي للتعددية الحزبية في المغرب ما شهدته فترة الخمسينات من صراع حول مضمون المؤسسات الدستورية المغربية بين القصر من جهة وحزب الاستقلال الذي كان يتجه نحو الهيمنة على النظام الحزبي المغربي.

وإلى جانب العوامل الخاصة نجد عوامل عامة ومشتركة، وفي إطارها يمكن أن نميز بين العوامل الاجتماعية والتاريخية والتقنية.

### أ- فبالنسبة للعوامل الاجتماعية يشار عادة إلى التالي

- العامل السوسيواجتماعي: أي إلى العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والحزب. فإذا كانت الطبقة تتكون من الأشخاص الذين يتواجدون في وضع موضوعي متشابه بالنسبة للنظام الاقتصادي، هذا الوضع المتشابه الذي ينمي لديهم شعورا بوحدة المصالح، فإن هذه الطبقة تتخذ من الحزب تعبيرها السياسي والوسيلة التي بواسطتها تسعى لتغليب مصالحها الخاصة في صراعها مع الطبقات الأخرى، فوحدة المصلحة تقتضي وحدة الحزب السياسي، ويقود هذا المحدد بالتالي إلى إفرار أحزاب بعدد الطبقات الاجتماعية.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 274 et s

<sup>2</sup> - Aron (R) : Democratie et totalitarisme. paris 1965. p : 118. cité par : Deiler (D.L) : La politique comparée ... op.cit. p : 127.

إن إثبات العلاقة بين العامل الطبقي والسياسة لا يحتاج الى كبير عناء، فاستحضار عدد من التجارب يظهر ذلك ، بل إن بعض الدراسات التي أنجزت في فرنسا أظهرت بجلاء متانة هذه العلاقة التي تربط الانتماء إلى جماعة سوسيو مهنية بالتوجهات السياسية<sup>1</sup>. إلا أن العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والسياسة "تظهر بشكل لا مثيل له في بريطانيا، حيث أغلب الملاحظين البريطانيين أشاروا الى ان الطبقة الاجتماعية تشكل المتغير الأساسي إن لم نقل الوحيد"، إن مهتمتا من مثل "هارولد لاسكي" قال منذ 1938 بأن "الحزب هو ما يجسده أو يعنيه بالنسبة للمصالح الاقتصادية لأنصاره"<sup>2</sup>، إن هذا الأمر يبدو إذا نظرنا إلى ما يحصده حزب العمال من أصوات العمال، ان بعض الإحصائيات تشير إلى أن 85% من الأصوات التي كان يحصل عليها هذا الحزب مصدرها هو الطبقة العاملة.

إن التجارب المشار إليها تؤكد إذن أهمية المعطى الطبقي ومدى تأثيره على السلوك السياسي، إنه إذن محدد أساسي للولاء السياسي في الدول المشار إليها. لكن الجدير بالإشارة إليه، هو أن الباحثين يعززون هذا الأثر البالغ للمعطى الطبقي بشكل خاص في بريطانيا إلى غياب أو قلة أثر العوامل الأخرى، فهذا Samuel finer يقول بأن "المعطى الطبقي مهم إن لم نقل مركزي في السياسة البريطانية، وذلك ببساطة لأن لا شيء موجود سواه"<sup>3</sup>.

غير أن الحديث عن الطبقة بهذا الحجم من الاندهاش بأثرها لا يخفي أن مجتمعات كثيرة غير هذه التي أشرنا إليها لم تشهد أثرا بهذا الحجم، فالولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت قد شهدت تكتل النقابات العمالية وراء الحزب الديمقراطي في أعقاب الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 فإن ذلك الوضع لم يكن عاما ولا ثابتا في الواقع السياسي الأمريكي، ولقد أرجع هذا الأمر إلى قوة المعطيات الأخرى الاثنية والدينية والجغرافية، والى غياب الوعي الطبقي لدى نسبة هامة من الأمريكيين، وإلى غياب حزب وإيديولوجية تنسجم مع الطبقة العمالية<sup>4</sup>.

هذه المعطيات المكيفة لحجم وأهمية التأثير الذي قد يلعبه العامل الطبقي، لا تبدو أهميتها بنفس الحجم في مجتمعات أخرى، كالمجتمع البريطاني، فهذه العوامل لا توجد الا بنسبة ضئيلة، نظرا للطابع المتجانس والمتمدد لهذا المجتمع<sup>5</sup>. لكن ما ثبت طيلة فترة زمنية طويلة من التاريخ السياسي البريطاني الحديث بدأ يشهد نوعا من التغير حوالي الربع الأخير من القرن العشرين، ففي هذه الفترة التاريخية بدأت معطيات جديدة تؤثر على السلوك السياسي مقللة من أهمية الاعتماد على المعطى الطبقي في تفسير السلوك السياسي، ومن هذه المعطيات ظهور النزعة القومية في اسكتلندا مثلا، ومواضيع سياسية كالسوق المشتركة، لكن الأهم من ذلك هو ما لاحظته البعض من تغيرات اقتصادية مست القاعدة العمالية التقليدية لحزب العمال البريطاني، مما جعل الكثير من المحللين يفكرون في تدقيق هذا العامل الطبقي عبر الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من المتغيرات منها طبيعة المشغل (عام/خاص)، هل الناخب مالك أم مستأجر لسكانه<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - أظهرت بعض الدراسات التي أنجزت في فرنسا سنة 1981 أن 65% من العمال صوتوا لمرشح اليسار الفرنسي فرانسوا ميتران، بينما صوت 35% من العمال لمرشح اليمين جيسكار ديستان، بل إن دراسة أنجزت سنة 1978 أظهرت أن 87% من العمال يتوقعون في اليسار، بينما 13% فقط منهم يتوقع في اليمين. راجع: P : 27. op-cit. Meny Yves : politique comparée ...

<sup>2</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 28.

<sup>3</sup> Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 28

<sup>4</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 29.

<sup>5</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 28

<sup>6</sup> - Meny Yves : politique comparée ... op-cit. p : 29

## - العامل الديني

إن المحدد الاقتصادي رغم أهميته الكبيرة فإنه ليس العامل الوحيد الذي يحدد الموقع السياسي للإنسان، فلعامل الديني أيضا أهميته في هذا المجال، فمن خلال ملاحظة بسيطة للدول الإسلامية يمكن لنا القول بأنه لم تبق أي دولة لم تعرف نشوء أحزاب تتخذ من الإسلام مرجعيتها، كما أن الملاحظة نفسها تنطبق على الدول المسيحية، فقد كان العامل الديني احد المحددات التي كانت وراء ظهور التعددية الحزبية في هذه الدول، فالحزب المسيحي له وجود في إيطاليا وألمانيا وفرنسا، بل أن دولة مثل هولندا عرفت ميلاد أحزاب مسيحية متعددة<sup>1</sup>.

و إذا تناولنا هذه الأحزاب الدينية من حيث تركيبها الاجتماعية وجدنا أنها تخترق مختلف الطبقات الاجتماعية، إذ تمثل فيها كل الطبقات الغنية منها أو الفقيرة. ويرجع ذلك إلى توفرها على رؤية مختلفة للشأن العام، تختلف عن مقاربات الأحزاب العلمانية، الشيء الذي يظهرها في النظام الحزبي القائم في شكل أحزاب جديدة.

## - عوامل مختلفة

يمكن أن نشير أيضا إلى عوامل أخرى تكون وراء تعدد الأحزاب، ومنها العامل العرقي والجهوي، فهذه العوامل تلعب دورا كبيرا في توليد تضامانات سياسية ومن ثم أحزابا سياسية قد تحتوي التمايزات الطبقية أو تجزئها. وتظهر هذه الأحزاب على الخصوص في أوروبا، ومنها على سبيل المثال الحزب الوالوني والحزب الفلاماني البلجيكيين، وفي اسبانيا نجد حزب باتاسونا (Batasuna) الباسكي، والحزب الوطني الباسكي<sup>2</sup>.

إن العوامل الاجتماعية ليست العامل الوحيد المتحكم في تحديد نوعية النظام الحزبي، فإلى جانبها تلعب بعض الصراعات التاريخية وبعض الأحداث دورا مهما في هذا المجال، فهناك بعض الصراعات التاريخية إمتد تأثيرها إلى ما وراء السياق الذي أدى إلى ولادتها، ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى التنافس السياسي الذي كان سائدا بين المؤسسين الأوائل للولايات المتحدة، جيفرسون وهاملتون خلال مؤتمر فيلاديلفيا، الصراع الذي نشأت عقبه في الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية الحزبية المعروفة، والتي يتواجه فيها في الوقت الراهن كل من الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري<sup>3</sup>. يمكن أن نضيف إلى الأسباب التاريخية الثورة البلشفية لسنة 1917 التي أدت إلى تحطيم وحدة اليسار الاشتراكي وميلاد أحزاب الاشتراكية الديمقراطية<sup>4</sup>.

## ب- أثر نظام الاقتراع

ومن العوامل المتحكمة في طبيعة النظام الحزبي نجد أيضا النظام الانتخابي المعتمد في دولة من الدول، وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى أن الثنائية الحزبية المعمول بها في إنجلترا ساهم نظام الاقتراع الأحادي الاسمي بالدور الكبير في صيانتها، لا سيما عندما إقترن هذا النظام بوعي سياسي جعل الناخب البريطاني يطبق مبدأ "التصويت النافع" بحيث يعطي صوته للحزب الذي يمكن أن يفوز بالانتخابات وليس للحزب الذي يشك في فوزه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - منها الاتحاد المسيحي (UC) و الديمقراطي المسيحي (CDA) والحزب الكاثوليكي (هذا الأخير مثلا يميزه قانونه الداخلي الذي يحرم علنا النساء الترشح للبرلمان) تراجع الموسوعة الرقمية <http://fr.wikipedia.org>

<sup>2</sup> - encyclopédie wikipedia. <http://fr.wikipedia.org>

<sup>3</sup> - الجمهوريون دافعوا عن حقوق الولايات ضد تقوية السلطة الفدرالية، بينما الفدراليون نادوا بتقوية السلطات الفدرالية (أنظر نعيان الخطيب: الأحزاب السياسية م.س.ص: 576). تجدر الإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي الحالي كان يسمى في البداية الحزب الديمقراطي الجمهوري، وقد أسسه جيفرسون سنة 1793، وكان آنذاك يمتاز بدفاعه عن سلطات الولايات. بينما الحزب الجمهوري لم يتأسس إلا سنة 1854.

<sup>4</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 289

<sup>5</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 280

إن دور نظام الاقتراع يظهر كذلك عندما ندرس العلاقة التي تربط النظام الأحادي الاسمي على دورتين الذي أدى إلى انتظام الأحزاب السياسية في فرنسا في إطار قطبين، أحدهما يضم أحزاب اليمين والآخر يضم أحزاب اليسار، ذلك أن صعوبة حصول المرشح على الأغلبية المطلقة خلال الدورة الأولى، وإقصاء العديد منهم خلال هذه الدورة الأولى يدفع الأحزاب إلى التكتل في الدورة الثانية.

أما الاقتراع باللائحة فإن المعروف عنه أنه يؤدي إلى قيام التعددية الحزبية، لكن في إطار نفس النظام يمكن أن نميز بين الحالة التي نطبق فيها قاعدة أكبر بقية والحالة التي نطبق فيها قاعدة المعدل الوسطي الأقوى، ذلك أن القاعدة الأولى هي أكثر تشجيعاً للأحزاب الصغرى.

### المطلب الثاني: التصنيف العددي للأنظمة الحزبية

تنقسم الأنظمة الحزبية عندما ننظر إليها انطلاقاً من عدد الأحزاب إلى نظام الحزب الواحد ونظام الثنائية ثم نظام التعددية الحزبية.

#### الفقرة الأولى: نظام الحزب الواحد (système de parti unique)

الحزب الواحد لا يختلف من حيث هو حزب عن الأحزاب الأخرى. غير أننا عندما نتحدث عنه كمنظومة حزبية أي عندما يشتغل بمفرده داخل حقل سياسي ويستعاض به عن الأحزاب الأخرى فإنه بذلك يمتاز بعدد من الخصائص:

ومن خصائصه أنه يجسد حزب الصفوة<sup>1</sup>، طالما أن الانتساب إليه يكون شديد التعقيد ولا يستفيد منه سوى القلة، بل وفي كثير من الأحيان يحتاج طالب الانخراط إلى تزكية أعضاء منتهمين إلى الحزب، أو المرور في أحيان أخرى بفترة اختبار. فالحزب الشيوعي السوفييتي السابق لم يكن حزبا جماهيريا على غرار الحزب العمالي البريطاني، فهو لم يكن يسعى إلى تسجيل أكبر عدد ممكن من الناخبين في عضويته، فعضويته محدودة جدا، إذ ليس هناك ما يبرر التوسع في عضوية الحزب، فليس هناك مثلا احتياجات مالية، لأن تمويل الحزب يأتي من خزائن الدولة، وما يسعى الحزب حقا إلى تجنيده هم الزعماء أصحاب القدرة على التأثير في المجتمع، والذين يمكن الوثوق بهم سياسيا ويتمتعون بمهارات فنية ومهنية يحتاج إليها المجتمع<sup>2</sup>.

هذه الأحزاب تمتاز أيضا بغياب الديمقراطية الداخلية وعبادة الزعيم. إضافة إلى امتيازها بتنظيم صارم تفرضه على الخصوص ضرورة تنقية الحزب من العناصر الغير المرغوب فيها.

إن نظام الحزب الواحد يمتاز كذلك بالظروف الخاصة التي تفرضه. فهو يكون إما تطبيقاً لنظرية سياسية يقوم عليها النظام السياسي، ومن ذلك أن الحزب في تحليلات ماركس ولينين هو التعبير السياسي عن طبقة اجتماعية، من هنا فمفند اللحظة التي تتمكن فيها الثورة من القضاء على الطبقات تبقى هناك طبقة اجتماعية واحدة، وهذه الطبقة ستكون محتاجة إلى حزب واحد فقط<sup>3</sup>، وهو وضع تلخصه مقولة وحدة الطبقة تؤدي إلى وحدة الحزب. وهذا حال الأحزاب الشيوعية في الكثير من الدول منها الاتحاد السوفييتي السابق والصين وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها من الدول.

إن الحزب الواحد قد يأتي نتيجة طبيعة الدولة، ففي الأنظمة الليبرالية حيث الدولة تدعي الحياد تكون التعددية الحزبية نتيجة طبيعية، فالدولة تلتزم الحياد وتجعل نفسها فوق الأحزاب، لكن عندما تتبنى الدولة أيديولوجية ما فإنها لا يمكن أن تسمح سوى بالحزب الذي يدافع عن هذه الأيديولوجيا، من هنا القول بأن الدولة الشمولية تقتضي وحدة الحزب<sup>4</sup>، وهذا ينطبق على الدول الفاشية كإيطاليا في عهد موسوليني التي عرفت الحزب الفاشي وألمانيا في عهد هتلر، حيث نشط الحزب النازي.

<sup>1</sup> - نعيان الخطيب: الأحزاب السياسية... م.س. ص: 364

<sup>2</sup> - عادل أهداد: الأحزاب السياسية والنظم الحزبية- الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة 1992- ص: 182.

<sup>3</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 498

<sup>4</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 498

كما قد يكون نظام الحزب الواحد استجابة لظروف سياسية واجتماعية واقتصادية خاصة، منها ظروف الدول الحديثة العهد بتقاليد الدولة والتي جعلت من وحدة الحزب أداة لتكريس وحدة الدولة و الأمة، ذلك نظرا للخوف من أن تقوم التعددية على أسس إثنية أو جهوية، فمن المعروف أن أغلب هذه الدول ورثت من المستعمر حدودا جغرافية وإثنية مصطنعة، فالكثير من الدول لاسيما في أفريقيا تحتوي تعددية عرقية ودينية جعلت التفكير في التعددية الحزبية بمثابة التفكير في إعطاء هذه التعددية الاجتماعية أسباب الانفجار . ومن الأسباب الأخرى التي تم بواسطتها تبرير إقامة نظام الحزب في هذه الدول، نشير إلى مسألة التنمية الاقتصادية، فلقد تم التفكير في أن تحديا من هذا الحجم يقتضي لم الجهود حول خيار تنهوي واحد وأن من شأن السماح بالتعددية الحزبية تشتيت هذه الجهود في مجرد نقاشات سياسية عقيمة<sup>1</sup>. ومهما اختلفت المبررات من دولة لأخرى بل ومهما كانت هذه المبررات صحيحة أم لا فإن دولا كثيرة شهدت نظام الحزب الواحد خلال فترة من فترات تطورها، ونشير في هذا الإطار إلى الجزائر وتونس وغينيا وغيرها من الدول.

إن السياق الذي يوجد فيه هذا الحزب الواحد يمتاز برفضه الديمقراطية الليبرالية التي من مظاهرها التعددية الحزبية، وموقعه في هذا الإطار يمتاز بأنه يحتكر الممارسة السياسية، حيث أن كل المبادرات السياسية تمر عبر الحزب<sup>2</sup>، ويجسد أداة النظام السياسي في البحث عن المشروعية السياسية، فهو إذا كان يؤدي دور الوسيط بين السلطة والمواطنين بنقل مطالبهم إليه، والدعاية للنظام فما يعرف به أيضا هو تنظيم مظاهرات شعبية كبيرة تدعم النظام السياسي وتوفر له المشروعية الشعبية اللازمة.

#### الفقرة الثانية: نظام الثنائية الحزبية (Bipartisme)

يسمى هذا النظام بالثنائية الحزبية باعتباره يقوم على وجود حزبين داخل الحقل السياسي. غير أن التحفظ الذي يجب أن يرافق هذا التعريف هو أن الثنائية الخالصة لا وجود لها في الواقع، فليس هناك أي دولة تتوفر من الناحية العددية على حزبين<sup>3</sup>، فهناك دائما إلى جانب الحزبين الظاهرين على الساحة السياسية أحزاب أخرى صغيرة لا يكون لها من الناحية الواقعية أي تأثير لكنها تستمر رغم ذلك في التواجد<sup>4</sup>.

ويعد نظام الثنائية الحزبية أول أشكال الأنظمة التي عرفتها الظاهرة الحزبية، فعندما نشأت الأحزاب مع بداية القرن التاسع عشر تأسس حزب محافظ يمثل الطبقة الأرستقراطية، وآخر يمثل التوجهات الجديدة الصاعدة وكان ليبراليا. ومع صعود الطبقة العاملة حوالي منتصف القرن التاسع عشر بدأت الأنظمة في التشكل منتهجة اتجاهات مختلفة ظهرت على إثره بلدانا حافظت على هذه الثنائية كما حدث في إنجلترا حيث انشق الحزب الليبرالي وانضم على إثره الجناح المحافظ إلى الحزب المحافظ والجناح الآخر انضم إلى الحزب الاشتراكي الذي تأسس في ذلك الوقت، في مقابل بلدان أخرى ومنها فرنسا أدى فيها تصاعد البروليتاريا إلى تأسيس أحزاب جديدة وإقرار نظام التعددية الحزبية<sup>5</sup>.

وفي إطار هذا النظام يمكن أن نميز بين أشكال مختلفة من الثنائية:

بناء على معيار الانضباط الحزبي بين الثنائية الجامدة والثنائية الهلنة، فالثنائية الجامدة (Bipartisme rigide) هي التي تتميز بالصرامة في انضباط النواب في مساندة المشاريع والبرامج التي يتبناها الحزب، سواء كان هذا الأخير في المعارضة أو في الحكومة، ويمكن أن نحيل في هذا الإطار إلى الثنائية الإنجليزية حيث يهيمن في الوقت الراهن على الحياة السياسية كل من حزب العمال وحزب المحافظين، أما الثنائية الهلنة (Bipartisme souple) فإنها تمتاز بحرية النائب المنتهي للحزب عندما يصل إلى البرلمان في التصويت وفق قناعاته

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 325

<sup>2</sup> - مثال ذلك، الحزب الشيوعي السوفييتي السابق، الذي يوصف بأن "له سلطة قيادة المجتمع وإحكامه، وليس من المسموح به وجود الأحزاب غيره. وجهاز الحكومة مختلط ومتداخلكم مع جهاز الحزب، وزعماء الحزب هم أنفسهم زعماء الحكومة، وسلطة الحكم مستهددة من موقع الزعيم في الحزب وليس من أصوات الناخبين". عادل القهد: الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية... م.س. ص: 182.

<sup>3</sup> - إذا كانت إنجلترا مثلا قد عرفت بالثنائية الحزبية فإنها من الناحية العددية الحقيقية تتوفر على عدد كبير من الأحزاب منها: الحزب العمالي، الحزب المحافظ، الليبراليون الديمقراطيون، الحزب البيئي، الحزب الاشتراكي.

<sup>4</sup> - علاء سبيل المثال نجد في الولايات المتحدة إلى جانب الحزبين الجمهوري والديمقراطي ما يفوق 58 حزبا منها الحزب الإصلاحي، الحزب الأخضر، الحزب الليبرالي، الاجتماعي الديمقراطي، الحزب

الاشتراكي، الحزب الشيوعي، الحزب العمالي، الحزب الدستوري، الحزب القانون الطبيعي، الحزب الانساني، الحزب الفوضوي الطبيعي. <http://www.forumfed.org>

<sup>5</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 278

الشخصية في غياب أي مراقبة حزبية، وينطبق هذا الأمر على الثنائية الحزبية الأمريكية، التي يهيمن عليها الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري<sup>1</sup>.

أما إذا اعتمدنا على معيار كمي يأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد المحصل عليها فإننا نستطيع أن نميز بين ثنائية تامة (bipartisme parfait) وثنائية غير تامة (bipartisme imparfait) ، ونكون أمام الحالة الأولى عندما يحصل الحزبان على ما يناهز التسعين في المائة من المقاعد مع حصول أحدهما على الأغلبية التي ستمكنه من تشكيل الحكومة دون حاجة إلى التحالف مع حزب أو أحزاب أخرى، أما الحالة الثانية فإنها تتحقق عندما لا يحصل الحزبان سوى على ما يقل عن ثمانين بالمائة من المقاعد مع عدم تمكن أحدهما من الحصول على الأغلبية، حيث يدخل حزب ثالث أو أكثر في إطار عملية التحالف لتشكيل الحكومة. وإذا كانت الحالة الأولى يجسدها حزب المحافظين وحزب العمال في إنجلترا، فإن الحالة الثانية يجسدها النظام الحزبي الألماني الذي يعرف هيمنة الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، حيث لا يتوصل أي منهما إلى تشكيل الحكومة إلا بالتحالف مع حزب صغير ثالث يتمثل حاليا في حزب الخضر والحزب الليبرالي سابقا.

والجدير بالإشارة إليه هو أن الثنائية الحزبية تعد من أكثر الأنظمة الحزبية وظيفية ذلك أن لها أثر إيجابي على سير النظام السياسي، يكفي أن نشير هنا إلى أنها تمثل الإطار الأمثل لتطبيق الديمقراطية المباشرة، حيث أن الناخب عندما يمنح صوته لحزب من الأحزاب فإنه يعرف مسبقا البرنامج الذي سيطبق في حال فوز ذلك الحزب<sup>2</sup> وكذلك الأشخاص الذين سيتولون تطبيقه، وذلك عكس ما يحدث في نظام التعددية الحزبية حيث أن البرنامج الذي سيطبق يكون موضوع مفاوضات وتسويات بين الأحزاب التي تكون التحالف الحكومي، وذلك راجع إلى أن الحزب الفائز في نظام الثنائية يشكل الحكومة بمفرده فيطبق البرنامج الذي تعاهد على أساسه مع الناخبين، في حين أن الحزب الفائز في الأنظمة التعددية لا يشكل الحكومة بمفرده، لأنه لا يحصل على الأغلبية البرلمانية اللازمة، ومن هنا يكون هذا الأخير مضطرا لتقديم تنازلات للأحزاب الأخرى لكي تقبل بالتحالف معه، فيصبح البرنامج الحكومي موضوع مفاوضات بين الأحزاب المشاركة في الحكومة بعيدا عن الناخبين.

إن من فضائل نظام الثنائية الحزبية أيضا كونه يعد من عوامل الاستقرار الحكومي، ذلك أن الأغلبية البرلمانية التي تساند الحزب الحاكم تكون منتمية إلى نفس هذا الحزب، لذلك لا ينتظر أن تقوم بإسقاط الحكومة، في حين أن العكس هو الذي يحدث في أغلب الأنظمة التعددية حيث يصعب التحكم في الأغلبية المساندة للحكومة بالنظر إلى انتهائها لأكثر من حزب، الشيء الذي يدخل هذه الأنظمة في مسلسل من التعديلات الحكومية.

ولعل من الفضائل الهامة التي تنسب للثنائية الحزبية أنها من العوامل المساعدة على انتقال السلطة من حزب لآخر أو ما يصطلح عليه بالتناوب السياسي، فمن إيجابيات هذا الأخير أنه يتيح تغيير النخب والبرامج السياسية، ولعل ذلك يتم بسلاسة عندما يتنافس على الحكومة حزبان سياسيان.

### الفقرة الثالثة: نظام التعددية الحزبية Multipartisme

يعرف نظام التعددية الحزبية بأنه نظام يمارس فيه أكثر من حزبين دورا وازنا في الحياة السياسية<sup>3</sup>. فخلافا للأنظمة الثنائية حيث يتناوب حزبان على الحكومة بمفردهما أو بتحالف مكمل، فإن التعددية تمتاز، فضلا عن وجود أحزاب كثيرة، بغياب أي حزب قادر على تشكيل الحكومة بمفرده، فالحكومة تتشكل بتحالف بين عدة أحزاب، نظرا لأن الأغلبية اللازمة لتشكيلها لا تجتمع إلا بلم العدد اللازم من النواب وذلك بالاعتماد على أكثر من حزب.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 280

<sup>2</sup> - نعبان الخطيب: مرجع سابق ص: 554

<sup>3</sup> Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 287

وتجدر الإشارة إلى أن نظام التعددية الحزبية يعتبر الأكثر انتشارا في الوقت الراهن في الدول الغربية، فهو نظام معمول به في فرنسا واسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، كما أنه يعتبر النظام الأكثر تقليدا من قبل بلدان العالم الثالث لاسيما بعد حسم الكثير منها مع نظام الحزب الواحد.

ومن أشكال التعددية الحزبية التعددية التامة (multipartisme intégral) التي تتحقق عندما لا يفوز أي حزب بالأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة<sup>1</sup>، وحصول الكثير من الأحزاب على عدد متقارب من المقاعد

أما الصورة الثانية للتعددية الحزبية فهي التي تسمى بالتعددية بحزب مهيم (multipartisme avec parti dominant)، ومن خصائص الحزب المهيم أن المقاعد التي يحصل عليها تتراوح بين الثلاثين والأربعين بالمائة، كما أن من مظاهره أنه يقضي بتحالف مع أحزاب أخرى مدة طويلة في الحكم. ومن أمثلة الدول التي تعرف الحزب المهيم يمكن أن نشير إلى إيطاليا التي شهدت هيمنة الحزب الديمقراطي المسيحي منذ 1947 حتى 1993.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب لا يكفي لكي يوصف بأنه مهيم أن يحصل على نسبة المقاعد المشار إليها، إذ يجب إضافة إلى ذلك أن يقضي مدة كافية في الحكم كفيلا بوصفه مهيمنا على الحياة السياسية للبلد. والاعتماد على هذين المؤشرين كفيلا بتمييزه عن الأحزاب المشابهة له ومنها الحزب الأغليبي والحزب الواحد، فالأول هو الحزب الذي يحصل على الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة، وذلك بمعزل عن هيئته أو عدم هيئته، أما الحزب الوحيد فيتميز عن الحزب المهيم من حيث السياق الذي يشتغل فيه كل منهما، فإذا كان الحزب الوحيد ينشأ داخل أنظمة لا تقبل بالتعددية فإن الحزب المهيم ينشأ في سياق تعددي حيث توجد إلى جانبه أحزاب أخرى تنافسه.<sup>3</sup>

والجدير بالإشارة إليه هو أن التعددية الحزبية إذا كانت تمتاز ببعض الإيجابيات ومنها أنها توفر اختيارات أكثر للناخب، وتمثل التجسيد الحقيقي للالتزام بحرية تأسيس الأحزاب والحقوق السياسية، فإن لها سلبيات أيضا. هكذا يمكن أن نشير:

- إمكانية حدوث اختلال في أداء بعض الوظائف الأساسية التي يقوم بها الحزب عادة ومنها وظيفة تجميع وتنسيق المطالب، ذلك أن كثرة الأحزاب واشتداد التنافس بينها يؤدي إلى تقلص قاعدة كل حزب، الشيء الذي يجعل الأحزاب تميل إلى الاكتفاء بتمثيل فئوي يقتصر على فئة اجتماعية دون غيرها كالعمال أو المزارعين، مما يجعلها ترفع المطالب الفئوية إلى مستوى المصلحة العامة.<sup>4</sup>

يمكن أن نشير كذلك إلى أن كثرة الأحزاب تعد من عوامل عدم الاستقرار الحكومي<sup>5</sup>، فكلما كثرت الأحزاب كلما تم تشتيت المقاعد البرلمانية كلما صعب الحصول على حكومات متجانسة مستقرة، ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى إيطاليا التي عرفت خلال الفترة الممتدة من 1945 إلى 1989 عددا من الحكومات يقدر ب 49 حكومة أي بمعدل 10 أشهر ونصف لكل منها.

ومن سلبيات التعددية الحزبية أيضا أنها لا تسمح للناخب بالتأثير مباشرة على العمل الحكومي انطلاقا من صناديق الاقتراع، ذلك أنه مهما تفنن في انتقاء المرشح الجدير بالثقة ومهما اختار البرنامج الأصح للتطبيق فإن مجهوده لا يبلغ مداه طالما أن حصول الأحزاب على نتائج متقاربة يجعل التشكيلة الحكومية والبرنامج الذي سيطبق رهين تسويات بين الأحزاب التي ستشكل الائتلاف الحاكم، والأكثر من ذلك أنه حتى التعديلات التي يمكن أن تتعرض له الحكومة بعد مرور مدة على تشكيلها لا يكون للناخب أي تأثير عليها سواء مست أعضاء الحكومة أو برنامجها.

أما الجانب الآخر من سلبيات التعددية فتتلخص في أنها لا تتيح السلاسة في انتقال السلطة. لقد كان معروفا بأن كل من يجهد نفسه لتحديد طبيعة النظام الحزبي الفرنسي يخاطر بأن يصبح جهده قديما وبالبا قبل أن يجد طريقه إلى المطبعة، وذلك كناية على سرعة

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 294

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 297

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 297

<sup>4</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 295

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، الترقيم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

التغيرات التي تطرأ داخل النظام السياسي الفرنسي، خاصة ما يتعلق بتغيير الأحزاب لمواقعها بسرعة<sup>1</sup>. وقد وصفت بذلك حالة الأحزاب التي تتحالف فيما بينها لتشكيل حكومات دون أن يربط بينها أي رابط مذهبي أو فكري، أحزاب من أقصى اليسار تندرج لتحالف مع أحزاب يمينية أو العكس.

إن هذه السلبات التي تسم نظام التعددية الحزبية يمكن تجاوزها متى انتظمت الأحزاب في إطار تحالفات قارة ومنسجمة، على شاكلة ما أصبحت عليه فرنسا من ثنائية قطبية. فبعيدا عن بلوغ الثنائية الحزبية فإن الأحزاب السياسية الفرنسية تكتلت في إطار قطبين، قطب يجمع أحزاب اليمين وقطب آخر يجمع أحزاب اليسار.

وإذا كان استمرار هذه القطبية يتوقف على مدى متانة التحالفات القائمة بين الأحزاب الفرنسية وتقاربها الأيديولوجي، فإن ما ساعد على نشأة هذه القطبية يتمثل أساسا في نظام الاقتراع المعمول به في فرنسا وهو نظام الاقتراع بالأغلبية على دورتين، الذي يفرض على الأحزاب في الدورة الثانية أن تكتل فيما بينها لمواجهة الأحزاب الأخرى.

<sup>1</sup> - عادل المهدي: الأحزاب السياسية... م.س. ص: 179.



## الفقرة الرابعة: تصنيفات أخرى للأنظمة الحزبية

إن تصنيف الأنظمة الحزبية اعتمادا على عدد الأحزاب تعرض للنقد، ومصدر ذلك أنه ليس دقيقا، فالحزب الوحيد في نظر البعض لا يشكل نظاما حزبيا، كما أن الثنائية الحزبية لا وجود لها في الواقع في أي دولة من الدول، فإلى جانب الحزبين الجمهوري والديمقراطي توجد أحزاب أخرى كثيرة تشتغل في الحقل السياسي الأمريكي منها الحزب العمالي وحزب المزارعين والحزب الاشتراكي، والأمر نفسه ينطبق على النظام البريطاني حيث يعمل الليبراليون، فكل ما هنالك أن هذه الأحزاب التي تشكل الثنائية تتمكن من الحصول على أغلبية المقاعد داخل المجلس النيابي. لذلك يقترح البعض تصنيف ثلاثيا للأنظمة الحزبية يميز بين نظام القطبين ونظام تعدد الأقطاب ثم نظام القطب الواحد، وهو يعتمد على الأغلبية الحكومية معيارا للتمييز بينها.

وعلى أساس نفس النقد الموجه لهذا التصنيف يقترح البعض تصنيفا ثنائيا يقابل بين الأنظمة التنافسية والأنظمة غير التنافسية. فبخصوص الأنظمة غير التنافسية فإنها تشمل مختلف صور أنظمة الحزب الواحد. أما الأنظمة التنافسية فإنها تشمل كل من التعددية الحزبية والثنائية الحزبية.

## المبحث السابع: قراءة في الظاهرة الحزبية المغربية

### أ- نشأة الأحزاب في المغرب

لقد رأينا في سياق الحديث عن نشأة الأحزاب السياسية إلى أن محاولة دوفرجي أصبحت تقتضي إعادة النظر فيها على ضوء التطورات التي أفرزها ظهور أحزاب العالم الثالث والدول الحديثة العهد بالاستقلال، حيث أن الظاهرة الحزبية في العالم الثالث لم تكن وليدة العملية الانتخابية والبرلمانية، فهذه الدول شهدت ميلاد الأحزاب السياسية قبل أن تقيم مجالسها التمثيلية والبرلمانية، كما أنها لم تعرف أي أندية فكرية أو سياسية كتمهيد لظهور الأحزاب كما حدث في أوروبا، لقد نشأت أغلب أحزاب العالم الثالث خارج أي إطار برلماني، وهذا أمر ينطبق أساسا على الأحزاب التي نشأت قبل حصول هذه الدول على الاستقلال.

إن الظاهرة الحزبية المغربية لم تخرج عن هذه القاعدة، فقد بدأت في الظهور في سياق مقاومة الاستعمار<sup>1</sup>، فقد شكل تحرير البلاد الغاية التي نشأت من أجلها هذه الأحزاب، وإذا لم يكن لها أصول في الأندية السياسية والفكرية كما في أوروبا، فإنها تجد لها أصولا خلال ما قبل الاستعمار في مؤسسات أخرى كالقبيلة والزواوية على وجه الخصوص<sup>2</sup>،

وهو سياق مثلما أثر على بنية الأحزاب وأساليب اشتغالها، فإنه أثر أيضا على وظائفها، حيث أن غياب سياق ممارسة الوظائف المرتبطة بالانتخابات وبالمؤسسات التمثيلية توجهت الأحزاب المغربية لها قبل الاستقلال نحو الدفاع عن الهوية والسيادة الوطنية. وتمثل كتلة العمل الوطني النواة الجينية للظاهرة الحزبية المغربية رغم أن المنطقة الخليفة شهدت قبل ذلك وفي سنة 1926 إنشاء تنظيم حزبي سمي بالرابطة المغربية

إن اختلاف الأحزاب المغربية عن الأحزاب الأوروبية على مستوى نشأتها انعكس على مستويات أخرى، فعلى مستوى وظائفها جعلها سياقها التاريخي موجهة أساسا نحو مقاومة الاستعمار، أما من حيث طبيعة النظام والمؤسسات السياسية، فإنها نشأت في ظل نظام كان يمتاز بتركيز السلطة، كما أن المجالس التي يفترض أنها أنشئت ليمثل فيها المغاربة، ومنها مجلس الحكومة الذي أنشئ سنة 1923، والغرف الاستشارية للفلاحة والتجارة والصناعة<sup>3</sup>، ظلت بعيدة عن الأحزاب السياسية بحكم غياب الأسس الانتخابية، ولم يتم ادخال مبدأ

<sup>1</sup> - د. محمد صريف: الأحزاب السياسية، من سياق المواجهة إلى سياق التوافق. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي 2001. ص: 22

<sup>2</sup> - Said Ibrai: Pouvoir et influence, Etat, partis et politique étrangère au maroc. Collections différences. Edition 1986. P: 15.

<sup>3</sup> - يقول ريزيت عن هذه الهيئات "الغرف الاستشارية المغربية ومجلس الحكومة لم يكن منظورا لها بأنها برلمان، ولكن هدفها بكل دقة كان هو تمثيل المصالح الاقتصادية". ر. ريزيت: الأحزاب السياسية في المغرب. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. الطبعة الأولى نوفمبر 1992. ص: 63، ومن اختصاصات مجلس الحكومة يقول الكاتب أنه "كان يجتمع مرتين في السنة، في دجنبر لدراسة مشروع الميزانية الشريفة للسنة المقبلة، وفي يوليوز لدراسة مشروع القانون المالي المعدل لميزانية السنة الحالية

الانتخاب في طريقة استقطاب هذه المجالس الابداء من 1947، ليتلوها نجاح مهم حققه حزب الاستقلال سنة 1948<sup>1</sup>، حيث أصبح يمثل في مجلس الحكومة (الهيئة الثانية) ب خمسة عشر عضوا من أصل واحد وعشرين يتشكل منهم المجلس، بينما بقيت الهيئة الأولى والثالثة بعيدة عن اهتمامات الأحزاب المغربية اما بحكم التقنيات الانتخابية الموجهة نحو استبعاد الأحزاب بالنسبة للهيئة الأولى، او باخضاعها لمبدأ التعيين كما هو الأمر بالنسبة للهيئة الثالثة<sup>2</sup>

ومع ذلك فلا مناص من الاعتراف بأن القضية الوطنية لم تكن المنطلق الوحيد لظهور الأحزاب السياسية بالمغرب، فثمة عوامل كثيرة صهرتها -كما يقول ريزيت- منها قضية الظهير البربري، ومنها أيضا السماح للأحزاب السياسية الفرنسية خلال الفترة الممتدة ما بين 1925 و 1930 بالتواجد في المغرب، كما يضاف الى ذلك استفادة الطبقة المثقفة المغربية من دخول صحافة دولية الى المغرب، والاستفادة من كل الافكار الواردة من الشرق العربي<sup>3</sup>.

## ب- النظام الحزبي المغربي

يمتاز النظام الحزبي المغربي بالتعددية، هذه التي ظهرت ملامحها منذ الفترة ما قبل الاستقلال، حيث كان يتواجد في الساحة السياسية كل من حزب الاستقلال والحزب الشيوعي وحزب الشورى والاستقلال

غير أن جذور التعددية في المغرب تعود إلى منتصف الثلاثينات عندما انشقت كتلة العمل الوطني نتيجة التنافس الشخصي بين بعض قياداته ونخص بالذكر علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني، وكذا نتيجة الاختلاف في الأنظمة السياسية بين منطقتي<sup>4</sup> النفوذ الفرنسي والاسباني، مما أدى الى حدوث انشقاق جغرافي ظهرت على اثره احزاب خاصة بشمال المغرب<sup>5</sup>، إضافة الى أحزاب أخرى داخل منطقة النفوذ الفرنسي<sup>6</sup>

وإذا كان المغرب قد شهد بعد الاستقلال ملامح الاتجاه نحو تعددية بحزب مهيم كما أشار إلى ذلك موريس دوفرجي<sup>7</sup>، فإن الصراع الذي خاضه الحكم مع حزب الاستقلال إنتهى إلى إقرار تعددية مطلقة، تتحدد سماتها في غياب أي حزب سياسي قادر على الحصول على الأغلبية البرلمانية أو حتى لعب دور الحزب المهيم. ولقد تدعمت الإجراءات المتخذة على المستوى الرسمي من أجل الحد من قوة حزب الاستقلال بإحدى السمات الأساسية التي طبعت المشهد الحزبي المغربي، ويتعلق الأمر بظاهرة الإنشقاقات، التي شتت المشهد الحزبي المغربي.

ولقد تم تكريس نظام التعددية أول الأمر بموجب ظهير الحريات العامة الصادر سنة 1958، ثم بموجب الدساتير التي نصت ابتداء من سنة 1962 على حظر الحزب الواحد، واعترفت للأحزاب بدور تنظيم المواطنين وتمثيبيهم<sup>8</sup>.

ولقد كانت آخر محاولات تنظيم هذا النظام التعددي ومحاولات أحزاب الأغلبية الحكومية المتخضعة عن انتخابات 2002 اقضاء الأحزاب الصغرى من المشاركة في الانتخابات، وذلك عندما نص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على منع الاحزاب التي لم تحصل على نسبة ثلاثة في المائة من الأصوات خلال الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2002 من المشاركة في انتخابات 2007. وجدير بالذكر ان هذا المقتضى كان يستهدف ايضا وضع العراقيل في وجه تأسيس أحزاب جديدة، فهذه الأخيرة كانت ستحرم من المشاركة في الانتخابات لو طبق هذا المقتضى. ولقد توج هذا المسعى بتصدي المجلس الدستوري لهذا المقتضى وتصريحه بعدم دستوريته<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> -ر.ريزيت: الأحزاب السياسية في المغرب ... م.س. ص: 56

<sup>2</sup> -ر.ريزيت: الأحزاب السياسية في المغرب ... م.س. ص: 61

<sup>3</sup> -ر.ريزيت: الأحزاب السياسية في المغرب ... م.س. ص: 78 وما يليها

<sup>4</sup> -ر.ريزيت: الأحزاب السياسية في المغرب ... م.س. ص: 120

<sup>5</sup> -تم تأسيس حزب الإصلاح الوطني بزعامة عبد الخالق الطريس بتاريخ 28 يونيو 1936، كما تم تأسيس حزب الوحدة المغربي بقيادة محمد المكي الناصري سنة 1937.

<sup>6</sup> -ر.ريزيت: الأحزاب السياسية في المغرب ... م.س. ص: 121 وما يليها

<sup>7</sup> -د.رقية المصدق: القانون الدستوري والمؤسسات السياسي، النظام السياسي المغربي وأنظمة أخرى معاصرة. الطبعة الأولى 1988. دار توبقال للنشر الدار البيضاء.

<sup>8</sup> -الفصل الثالث من الدستور المغربي

<sup>9</sup> -قرار المجلس الدستوري المغربي الصادر في يناير 2007.

## ج- الأحزاب المغربية ووظيفة الحكم

ان القراءة الموضوعية لواقع الأحزاب السياسية المغربية تقتضي ادماج واقع النظام السياسي المغربي ككل في عملية التفكير، فمن المعروف عند الدستوريين وعلماء السياسة المغاربة والأجانب أن النظام السياسي المغربي لا يمكن أن يفهم اشتغاله الا بفهم الموقع والمكانة التي تحتلها المؤسسة الملكية في إطاره. ذلك أن على ضوء هذه المكانة فقط يظهر حجم ومساحات الفعل المتروكة للفعل الحزبي المغربي.

### 1. المكانة المركزية للملكية في النظام السياسي المغربي

يظهر الموقع المركزي للملكية في النظام السياسي المغربي سواء اعتمدنا على المقاربة القانونية الدستورية، او المقاربة السياسية. فبالاعتماد على قراءة بسيطة للدستور تتضح اهمية وحجم الاختصاصات التي يمارسها الملك فعليا، وهي اختصاصات تمتد على مختلف الظروف التي تمر منها البلاد، سواء منها الحالات العادية وغير العادية<sup>1</sup>. هذه الاختصاصات التي تنطلق من ممارسة السلطة التأسيسية وتنتهي بالاعلان عن حالة الاستثناء، تكرس رؤية ملك المغرب ونظرتة إلى دور الملك على امتداد تاريخ المغرب، الدور الذي يجعله متميزا عن الملكيات الغربية.

ويظهر الحرص على إظهار هذا التميز من قبل ملك المغرب في الكثير من المناسبات، وبشأن الكثير من المظاهر السياسية. فالدستور وضعه الملك<sup>2</sup>، والعرش في المغرب لا يمكن أن يكون كرسيا فارغا، والمغاربة المسلمين لا يمكن أن يقبلوا بأمر للمؤمنين يسود ولا يحكم. كما أن أدواره المستمدة من الثقافة الإسلامية وتاريخ الدولة المغربية لا تسمح بالتعامل معه كسلطة بين السلطات، بل فوق السلطات<sup>3</sup>.

ويتضح حرص ملك المغرب على تأكيد سموه ورفعة مكانته داخل النظام السياسي المغربي من خلال نظرتة إلى المؤسسات السياسية الأخرى، فالوزراء والبرلمانيون هم معاونوا الملك، وهم لا يمارسون سلطة أصلية وإنما اختصاصات فرعية تنازل عنها الملك، بعد أن مارسها على امتداد التاريخ الطويل للملكية بالمغرب<sup>4</sup>.

وليس هناك من النصوص الدستورية ما يمكن أن يجسد هذه المكانة ما هو أبلغ من الفصل التاسع عشر من الدستور الذي ينص على أن "الملك أمير المؤمنين والممثل الاسمي للامة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساھر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحرّيات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة".

### 2. مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي

يمكن أن نبدأ بما انتهى إليه احد الباحثين المغاربة عندما حاول تحديد دور الأحزاب المغربية في صناعة القرار السياسي. لقد توصل إلى خلاصة مفادها ان الأحزاب المغربية ليست سوى نموذجا من الجماعات الضاغطة<sup>5</sup>. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها انتفاء المقوم الأساسي للحزب، والذي هو ممارسة السلطة، ونجد الباحث يخلص إلى ان الأحزاب المغربية وبالنظر إلى المكانة المهيمنة التي تحتلها

<sup>1</sup> - يراجع للتفصيل في هذا الموضوع كتاب الأستاذ مصطفى قلوّش: النظام الدستوري المغربي، المؤسسة الملكية. بابل الرباط، طبعة 1996.

<sup>2</sup> - راجع على سبيل المثال، الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية 1981-1982 بتاريخ 12

<sup>3</sup> - "... فسيرى الله عملكم ورسوله أو خليفة رسوله الله ﷺ، ألا وهو المسؤول الاعلى في قمة المسؤوليات في البلاد وهكذا يتحقق ما قلت لكم دائما كجهاز تشريعي أو تنفيذي، ان فصل السلط ضروري وواجب، ولكن لا يجب أن يفهم في المستوى الأعلى للمسؤولية". من خطاب المغفور له الحسن الثاني أمام البرلمان بتاريخ 13 أكتوبر 1978.

<sup>4</sup> - "ولن يفوتنا بهذه المناسبة أن نذكركم بان الملوك الذين تعاقبوا على عرش هذه البلاد كانوا يمارسون طيلة قرون طائفة من المهام عن عادة من اختصاص الملكية المطلقة، أما نحن فقد آيينا إلا ان نتنازل بمحض اختيارنا وطوع إرادتنا للامة عن جملة من هذه الاختصاصات..." من خطاب المغفور له الحسن الثاني بمناسبة افتتاح الدورة الاولى للبرلمان، السنة التشريعية 1963-1964. المصدر:

بنك المعطيات حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. المركز الوطني للتوثيق <http://doc/abhatoo.net.ma>

<sup>5</sup> - د. شقير محمد: القرار السياسي... م.س. ص: 51

المؤسسة الملكية، "لا يمكن ان تطمح للحصول على السلطة، إذ ان هذه الإمكانية غير واردة مادام أن الملكية هي التي تتمتع بالصدارة السياسية داخل النظام المغربي"<sup>1</sup>

وتنعكس هذه المكانة التي يحتلها الحزب المغربي دستوريا في الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن "الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. ونظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع".

ولقد أثار هذا النص ملاحظات كثيرة منها:

- الملاحظة الأولى تتعلق بمنع نظام الحزب الواحد، فقد فسر بأنه "أريد به ضمان عدم صعود أية قوة سياسية مؤطرة يمكنها إلى جانب الملكية الأخذ بدواليب الدولة والتحكم في اللعبة السياسية"<sup>2</sup>.
- أما الملاحظة الثانية التي يثيرها هذا النص الدستوري فتتمثل في جعل الحزب على قدم المساواة مع الجماعات الضاغطة (النقابات والغرف المهنية) والجماعات المحلية. وهذا يعكس "النظرة السياسية الرسمية إلى الأحزاب"<sup>3</sup> رغم أن الحزب في منظور الدراسات السياسية المقارنة يتوسط هذه التنظيمات والمؤسسات السياسية الرسمية<sup>4</sup>
- الملاحظة الثالثة تنصب حول الجانب الوظيفي للأحزاب السياسية، فلقد ورد في نص الفصل الثالث من الدستور أن الأحزاب تساهم كغيرها من التنظيمات في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. إن هذا النص من جهة، يجعل الحزب مجرد مساهم عادي يشبه المساهمة التي تقوم بها النقابات، رغم علمنا أن النقابات تتصف بتمثيليتها بالفئوية، فهي تمثل فئة من الناس فقط ولا تمثل الجميع ولم تكن أبدا مفتوحة في وجه الجميع كما هو الشأن بالنسبة للأحزاب السياسية، بل مثل غرفة الصناعة والتجارة. أما من الجهة الثانية، فإن هذا النص عندما يقترن بنص دستوري آخر هو الفصل التاسع عشر الذي ينص على أن الملك هو "الممثل الاسمي للأمة"، فربط النصين بعضهما ببعض يسمح بالقول أن للتمثيلية أشكال كثيرة في النظام السياسي المغربي، فالفصل الثالث من الدستور يشير إلى تمثيل المواطنين، بينما الفصل التاسع عشر يشير إلى تمثيل الأمة، وتمثيل الأمة أبلغ دلالة وأشمل خاصة عندما نحدد معناها سواء انطلاقا من الثقافة الإسلامية او من الثقافة الدستورية الغربية، فهي من التجريد والعمومية ما يمنح ممثل الأمة مجالا ومساحات واسعة للفعل. وفي سياق مناقشة وظيفة التمثيل التي يؤديها الحزب أيضا، نشير إلى صفة "الممثل الاسمي" التي اقترنت بالملك في الفصل التاسع عشر، مما يوحي بأن التمثيلية التي يقوم بها الحزب هي تمثيلية عادية.
- وجدير بالذكر، بارتباط مع موضوع الوظيفة التمثيلية للأحزاب، فإن الفصل الثاني ينص على أن "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية". وهذا النص يجعل أن التمثيلية لا ترتبط بالانتخابات، أي أن تمثيل الشعب لا يقتصر فقط على من تفرزهم صناديق الاقتراع، بل يشمل كذلك المؤسسات الدستورية الأخرى التي من بينها الملك<sup>5</sup>

وإذا نظرنا إلى الوظائف الأخرى المنوطة بالأحزاب السياسية، ومنها على الخصوص وظيفة الحكم، فاننا لا يسعنا إلا أن نلاحظ اتفاق الكثير من الباحثين على أن الأحزاب السياسية المغربية احتفظت بها لتلعب دور الداعم للمبادرات الملكية، فالملكية تمتاز بحضورها الشامل في كل المبادرات الهامة، وعلى الخصوص في كل الاوراش الإستراتيجية، كإصلاح التعليم والقضاء وهيكلية المجال الديني

<sup>1</sup> - د. شقير محمد: القرار السياسي في المغرب ... م.س. ص: 55 وما يليها

<sup>2</sup> - شقير محمد: القرار السياسي م.س. ص: 57. cité par : 6. Alassas n° 53 juin 1983 p : 6. bensbia Najib : Multipartisme et elections.

<sup>3</sup> - د. شقير محمد: القرار السياسي في المغرب ... م.س. ص: 58

<sup>4</sup> - د. أشحشاح نورالدين: النظام القانوني للأحزاب المغربية وممكنات التأهيل. من أشغال ندوة الأحزاب السياسية بالمغرب، الواقع والآفاق. كلية الحقوق طنجة، دجنبر 2004 ص: 24-25

<sup>5</sup> - Zheri Fouzia : la représentation dans la constitution marocaine. in représentation, médiation, participation dans le système politique Marocain. Melange Abderrahman Kadiri. p : 10

ووضعية المرأة والأسرة وتأهيل المشهد الحزبي، "وهو ما يحول الأحزاب السياسية إلى أطراف غير وازنة بقوة الأشياء من زاوية إمكانية تقاسم السلطة أو المشاركة الفعلية أو المباشرة في تدبيرها"<sup>1</sup>

وما يدعم القول بالمكانة الثانوية للأحزاب المغربية في ممارسة وظيفة الحكم هو جانب الممارسة السياسية، فالنظام السياسي المغربي إبان عن تحفظ شديد إزاء تخويل السلطة للأحزاب، وما يدل على ذلك نجد رفض تسييس مؤسسة الوزير الأول، فقد حرص الحكم دائما على أن لا تستقر أي ممارسة أو عرف دستوري يقضي بإسناد الوزارة الأولى إلى الأحزاب.

إضافة إلى ذلك، تنطبق نفس الملاحظة على الحكومة بكاملها، فالأحزاب لا تحظى سوى بوزارات قليلة، أو قليلة الأهمية، إذا ما أخذنا بالاعتبار ما يسمى في القاموس السياسي المغربي بوزارات السيادة.

ويبدو أن حرص الحكم على هذه المكانة التي تحتلها الأحزاب تتحقق كذلك من خلال تحجيم دورها في توليد النخب، فبلوغ المناصب العليا لا يمر عبر النضال الحزبي.

ومن الممارسات المشهودة في نفس مجال وظائف الأحزاب، أن الحكم يحرص على تقليص مجال وظيفة الوساطة التي يمكن ان تلعبها الأحزاب، ويشهد على ذلك تأسيس الكثير من المؤسسات التي تخاطب بها المؤسسة الملكية المجتمع المدني دور المرور بالأحزاب.<sup>2</sup>

يتبين من خلال المعطيات التي اشرنا إليها، أن الأحزاب السياسية المغربية توجد وسط سياق قانوني وسياسي تحتل فيه موقعا تبعيا من حيث الفعل السياسي، وهذه المكانة لا يمكن ان تفهم بمعزل عن المكانة التي يحتلها الملك في النظام السياسي المغربي.

### 3. الأحزاب المغربية بعد قانون الأحزاب

بقراءة بسيطة للنقاش الذي استأثر به قانون الأحزاب في المغرب يتبين انه يندرج ضمن تأهيل المشهد السياسي المغربي، وتأهيل الحزب المغربي للعب أدواره الكاملة. قانون استدعته معطيات كثيرة طبعت المشهد الحزبي المغربي، ستركز في هذا الاطار على ابرزها، إشكالية الديمقراطية الحزبية، ووظيفة الحكم.

#### ■ الديمقراطية الحزبية

يقول مُجد شقير بشأن الديمقراطية الحزبية: "أصبح من المسلم به القول ان الأحزاب المغربية هي تنظيمات غير ديمقراطية. لا تمارس بين صفوفها أية ديمقراطية داخلية حقيقية رغم كل ما تتخفى من ورائه من شعارات وأدبيات تؤكد على الاختيار الديمقراطي. فهذه الأحزاب درجت منذ وقت طويل على مطالبة السلطة السياسية بدمقرطة النظام وضمان نزاهة الانتخابات وإرساء ركائز دولة الحق والقانون في الوقت الذي لا تحترم داخلها أية مبادئ ديموقراطية ولا تمارس بين صفوفها ديمقراطية داخلية حقيقية"<sup>3</sup>

ومن أبرز ما جاء به هذا القانون لحل معضلة الديمقراطية الداخلية، ما نصت عليه المادة 40 من أن "كل حزب لا يعقد مؤتمره خلال خمس سنوات يفقد حقه في الاستفادة من الدعم السنوي المشار إليه في المادة 29 من هذا القانون. يسترجع الحزب حقه في الاستفادة من هذا الدعم ابتداء من تاريخ تسوية وضعيته."

وبالنظر إلى أهمية المؤتمرات الحزبية، انطلاقا مما تمثله من فرصة للنقاش وتصارع التيارات والافكار وحدث حركية في النخبة وتغيير في القيادات والبدائل السياسية، فرصة لبروز نخب جديدة ومجالا للمحاسبة والمراقبة، نظرا لهذه المعطيات فان إصرار قانون الأحزاب على

<sup>1</sup> - برادة يونس: الملكية والأحزاب في المغرب، مقارنة السياسة الحزبية للملكية. مجلة فكر ونقد العدد 65. ص: 10.

<sup>2</sup> - د. نورالدين أشحشاح: النظام القانوني للأحزاب السياسية وممكّنات التأهيل. أشغال ندوة الأحزاب السياسية بالمغرب، الواقع والآفاق، دجنبر 2006. طنجة، مجلة كلية الحقوق بطنجة. بتاريخ يونيو 2005. ص: 27-28.

<sup>3</sup> - د. شقير مُجد: الديمقراطية الحزبية في المغرب، بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني. أفريقيا الشرق 2003. ص: 115.

انعقاد المؤتمرات في موعدها يعد من المقتضيات الهامة التي يمكن ان يعول عليها في هذا السبيل، خاصة عند ربط الانعقاد المنتظم لهذه المؤتمرات بالحصول على الدعم العمومي.

لكن من الواجب الإشارة إلى أن الديمقراطية لا تختزل في انعقاد المؤتمرات، فثمة تفاصيل كثيرة لم يولها القانون ما تستحقه، وتركها لنباهة ويقظة أعضاء الحزب، في الوقت الذي تقل الأحزاب التي تعتمد على قاعدة مؤثرة

ونقصد بذلك على الخصوص الظروف التي تجرى فيها المؤتمرات، فالملاحظ من خلال الطريقة التي تجرى وفقها المؤتمرات في المغرب أن المجال الزمني المخصص لها هو مجال زمني قصير، وعادة ما تلجأ البيروقراطيات الحزبية إلى ذلك لإرغام المؤتمرين على تفويض اتخاذ القرار في القضايا الحاسمة اليها، وهذا يحل ببدء سيادة المؤتمر.

وتزيد مدة المؤتمر قصرا عندما يفرق جدول أعماله بأنشطة الغرض منها هو تجنب القضايا التي تستأثر باهتمام المؤتمرين، فديمقراطية الحزب تقاس بنوعية القضايا المعروضة للنقاش، أي هل للقيادات الحزبية الجرأة ل طرح القضايا الحزبية الحقيقية، كما تقاس بقدرة المؤتمرين على إضافة نقاط أخرى إلى جدول الأعمال.

الديمقراطية الحزبية تقاس كذلك بطريقة اتخاذ القرارات، هل يعتمد الاقتراع السري ام تعتمد طريقة التصفيق. كما تقاس أيضا بمصير قرارات المؤتمر، هل تنفذ من قبل الاجهزة التنفيذية للحزب، أم يتم اللجوء إلى مبرر المستجدات للتملص منها<sup>1</sup>.

#### ▪ قانون الأحزاب ووظيفة الحكم

بعد القراءة التي أجريناها للأحزاب السياسية، خصوصا ما يتعلق بوظيفة الحكم، ما الذي استجد في قانون الأحزاب الصادر سنة 2006. لقد جاء هذا القانون في مادته الثانية بنص يقضي بأن "تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم. وهي بهذه الصفة، تساهم في نشر التربية السياسية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي."

ويبدو من هذا النص أن ما شغل واضعي هذه المادة هو انخراط الأحزاب في وظيفة التنشئة السياسية والمشاركة السياسية للمواطنين، الاهتمام بوظائف التأطير والتكوين، تأطير المواطنين وتكوين النخب، بما يحصن النظام السياسي المغربي، خاصة أمام التراجع في التأطير الذي طبع عمل الأحزاب السياسية المغربية، وقد دلت عنه نسب المشاركة الانتخابية المتدنية. ويأتي اهتمام النظام السياسي المغربي بتأهيل الأحزاب من منطلق أن تقويتها هو جزء من تحصين المواطن المغربي، ومن ثم النظام السياسي المغربي ضد كل أشكال التطرف. لذلك جرى التركيز على الوظائف ذات العلاقة بهذا الموضوع.

أما إشارة النص القانوني إلى تأهيل النخب لتحمل المسؤولية وتنشيط الحقل السياسي فلا يمكن أن يفهم منه تأهيل الأحزاب لمنافسة المؤسسة الملكية، ذلك أن الأحزاب المغربية سواء قبل صدور هذا القانون أو بعده، فهي تساهم في تكوين النخب وتنشيط الحياة السياسية، لكن بالمقدار الذي تسمح به التوازنات السياسية.

لذلك يبقى مركز الحزب في النظام السياسي رهين بالممارسة السياسية، فهي التي ستحدد إلى أي مدى سيتم تمكين الأحزاب السياسية من ممارسة أدوارها، خاصة ما يتعلق بها كمدسة لتكوين النخب، وأداة لتنشيط الحياة السياسية. فالإجابة على هذا السؤال مرهونة بالممارسة، فهي التي تستطيع تفعيل أدوارها أو تكريس وزيادة تبعيتها، خاصة وأنها أصبحت تعتمد على المال العام في تمويل انشطتها.

<sup>1</sup> - د. أشحشاح نورالدين: النظام القانوني للأحزاب المغربية وممكنات التأهيل. أشغال ندوة الأحزاب السياسية بالمغرب الواقع والأفاق دجنبر 2004. مجلة طنجيس، كلية الحقوق طنجة عدد خاص، يونيو 2005.

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، الترقيم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

#### د- نماذج من المشهد الحزبي المغربي

ولإعطاء صورة عن بعض الأحزاب المغربية سنخصص الفقرات التالية لعينة تم انتقاؤها دون تفكير في مدى تمثيليتها للظاهرة الحزبية المغربية، والغرض هو إعطاء نماذج تعرف ببعض الأحزاب.

حزب الاستقلال: لقد إستمد هذا الحزب تسميته من وثيقة الاستقلال التي وقعتها نخبة تنتمي إلى البرجوازية المدينية في 11 يناير من سنة 1944<sup>1</sup> ، وبينما كان عدد أعضائه لا يتعدى في نفس السنة ثلاث مائة عضو فإنه بفضل حملة التنسيب التي قادها وشملت مختلف الشرائح الاجتماعية، وكذلك بفضل انفتاحه على الطبقة العمالية بلغ مائة ألف عضو سنة 1951<sup>2</sup>. وقد لعب دورا كبيرا إلى جانب المغفور له مُجدد الخامس في تحرير البلاد، فقد انخرط في تنظيم المقاومة المسلحة إثر نفي الملك الشرعي مُجدد الخامس سنة 1953، ومحاولة تعيين خلف له<sup>3</sup>.

لقد تأسس هذا الحزب في دجنبر 1943، وبعدها كرس التعامل الجديد للحركة الوطنية مع السلطات الاستعمارية على اثر بيان المطالبة بالاستقلال<sup>4</sup>، دخل هذا الحزب في صراع مع القصر كان محوره مضمون المؤسسات الدستورية. ففي الوقت الذي كان الملك يطمح إلى ملكية يسود فيها الملك ويحكم، دافع الحزب عن ملكية دستورية شبيهة بالملكية الإنجليزية التي يلعب فيها الملك أدوارا رمزية ولا يمارس أي سلطة فعلية. كما كان لحزب الاستقلال طموح نحو الهيمنة على النظام الحزبي. لذلك فإنه ووجه بمجموعة من التدابير التي استهدفت التقليل من وزنه السياسي<sup>5</sup>، فتم تشجيع تأسيس أحزاب أخرى لتنافسها ومنها الحركة الشعبية، إضافة إلى اتخاذ أرضية قانونية جسدها ظهير الحريات العامة الذي أسس لنظام التعددية الحزبية، هذا فضلا عن تشجيع انشقاقه، وهو ما حصل فعلا سنة 1959 بهيلاذ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية<sup>6</sup>.

لقد لعب الحزب منذ تأسيسه أدوارا مهمة، فلقد شارك في الحكومات الأولى لها بعد الاستقلال بعشرة مناصب وزارية تسيير قطاعات مهمة منها الداخلية والخارجية والتعليم والعدل، وذلك في حكومة امبارك البكاي الأولى، ثم بثمانية في الحكومة الثانية أي بنسبة 45 بالمائة من المقاعد. كما ترأس أحمد بلافريج المنتهي إلى الحزب حكومة 1958، وهذا بموازاة مطالبته بحكومة منسجمة تتلاءم مع وزنه السياسي.

وإذا كانت مشاركاته في الحكومات المتعاقبة قليلة حيث شارك ببعض المقاعد الوزارية منها الخارجية والتعليم منذ 1977 إلى 1985 فإن وزنه داخل الساحة السياسية المغربية لا يمكن تقييمه بناء على هذه المشاركات، فقد شكل إلى جانب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مكونا أساسيا للحياة السياسية المغربية، وقطبا من أقطابها، يظهر على الخصوص خلال التسعينات من القرن الماضي التي شهدت سعيًا مكثفًا نحو استدراجه من قبل الحكم للدخول في تجربة التناوب، هذا الذي رهن الحزب قبوله بشروط رفض الحكم الاستجابة لها، ولعل من أبرز مظاهر قوته هي القدرة التي أبان عنها في صيانة وحدته، فهو الحزب الوحيد الذي لم يشهد أي انشقاق منذ 1959<sup>7</sup>.

### الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

ظهر هذا الحزب في أعقاب مسلسل انشقاق انتهى سنة 1975 عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ولقد كانت بوادر ذلك ظاهرة منذ الانقسام إلى مجموعتين سنة 1972، مجموعة الدار البيضاء ويمثلها عبد الله إبراهيم ومجموعة الرباط يمثلها عبد الرحيم بوعبيد<sup>8</sup>.

وعلى الرغم من المشاكل التي طرحتها مسألة مشاركته في الانتخابات فإنه تقدم بمرشحيه، فحصل في الانتخابات الجماعية لسنة 1976 على المرتبة الرابعة بعد كل من المستقلين وحزب الاستقلال والحركة الشعبية، وفي الانتخابات التشريعية لسنة 1977 على 15 مقعدا من بين 264 مقعدا<sup>1</sup> يتكون منها مجلس النواب.

<sup>1</sup> - فايز سارة: الأحزاب والقوى السياسية في المغرب. طبعة رياض الرئيس للكتب والنشر سنة 1990. ص: 17.

<sup>2</sup> - هذه الأرقام تقريبية في غياب وثائق رسمية ومعروفة، يقول رزيت، المرجع السابق ص: 284.

<sup>3</sup> - د. أحمد جزولي: الأحزاب السياسية بين عهدين، أدوات السلطة في مجتمع متغير. منشورات من أجل الديمقراطية الطبعة الثانية 2004، ص: 104.

<sup>4</sup> - ضريف مُجدد: الأحزاب السياسية المغربية ... ص: 54.

<sup>5</sup> - فايز سارة: الأحزاب والقوى السياسية ... م.س. ص: 19.

<sup>6</sup> - تراجع بشأن هذه التطورات، ضريف مُجدد: الأحزاب السياسية المغربية ن سياق المواجهة إلى سياق التوافق 1934-1999. من ص: 73 وما يليها.

<sup>7</sup> - رغم أن بوادر نشأة الحزب الوحددة والديمقراطية من رُغم هذا الحزب قد بدأت في الظهور مع مطلع سنة 2007. فقد أعلنت الصحف عن انشقاق جاري في صفوف هذا الحزب. يراجع جريدة الراية بتاريخ 2-5-2007 على الموقع <http://www.raya.com>

<sup>8</sup> - ضريف مُجدد: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 150.



لقد شارك الحزب في الحكومة الانتقالية، في سياق امتاز بانفجار العلاقة بينه وبين الحكم، خاصة وأن هذه العلاقة كانت قد تضررت من جراء مطالبته بعقد استفتاء حول مقررات نيروبي الشيء الذي أعقبته اعتقالات واسعة في صفوف الحزب سنة 1981، وكذلك من جراء انسحاب النواب الاتحاديين من مجلس النواب كاحتجاج على قرار تمديد ولاية هذا المجلس إلى سنة 1983<sup>2</sup>.

إن تحول الحزب إلى المعارضة زاد من قوته السياسية ووزنه الجماهيري، فقد حظي بتأييد العديد من القطاعات الاجتماعية، إضافة إلى الآلاف من المؤيدين والمتعاطفين المنضوين في القطاعات الشعبية كالكونفدرالية الديمقراطية للشغل والشبيبة الاتحادية.

إن هذا الوزن جعل منه قوة سياسية يوليها النظام أهمية قصوى، لاسيما باعتباره مكونا أساسيا من مكونات الكتلة الديمقراطية إلى جانب حزب الاستقلال ومنظمة العمل والتقدم والاشتراكية. إن هذا الأمر جعل الحكم يراهن عليه كثير خلال التسعينات من القرن الماضي للدخول إلى مرحلة التناوب، وإحداث الإصلاحات السياسية، ولقد قاد الحزب حكومة التناوب ابتداء من سنة 1998 بمشاركة حزب الاستقلال وأحزاب أخرى، تحت رئاسة الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي السيد عبد الرحمان اليوسفي.

ولقد فشل الحزب مرتين في صيانة وحدته، أولاها كانت مع بداية الثمانينات حيث انشق عنه ما سمي لاحقا بحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، ثم في أعقاب مؤتمره الوطني السادس، المؤتمر الوطني الاتحادي وجمعية الوفاء للديمقراطية.

### حزب الحركة الشعبية

لقد تزامن إنشاء هذا الحزب في أواخر 1957 مع الصراعات التي خاضها حزب الاستقلال ضد القصر، وضد تشكيل أي تنظيم حزبي منافس، ولقد استفاد هذا الحزب بدعم من ولي العهد المغفور له الحسن الثاني وذلك لمواجهة النفوذ المتزايد لحزب الاستقلال، وقد تعرض قاده للمطاردة والاعتقال، نتيجة سعي حزب الاستقلال إلى إقامة نظام الحزب الواحد، وجدير بالإشارة إلى أنه كان قد ندد بمحاولة إنشاء الحركة الشعبية، ومن نتائج ذلك أنه تم حظر الحركة ولم يتم الاعتراف بها إلا في أعقاب إصدار الملك محمد الخامس لظهير الحريات العامة سنة 1958<sup>3</sup>.

لقد ساهم في تأسيس الحركة الشعبية كل من اليوسفي والمحجوبي أحرضان وحدو أبرقناش وعبد الكريم الخطيب، ولقد قدم الحزب نفسه كمدافع عن سكان البادية في مقابل حزب الاستقلال الذي وصف بالحزب المدني، لقد جعل أيضا من الاشتراكية الإسلامية شعارا له. وقد بدأت الحركة مشاركتها في الحكومة منذ 1960<sup>4</sup>.

غير أن ما يعطي خصوصية لهذه الحركة هو أنها تمثل نموذج الحزب الذي عرف انشقاقات كثيرة، فقد بدأ الخلاف يفصل بين أعضائها منذ البداية، وكان من أبرز محطات ذلك قبول أحرضان المشاركة في جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ورفض ذلك من طرف تيار آخر داخل الحزب، ويبقى الخلاف حول الأسماء التي ستتولى المناصب الحكومية في حكومة 1964 والموقف من الإعلان عن حالة الاستثناء أبرز أسباب الخلاف بين قياديي الحزب الذي أدى إلى الانشقاق وتأسيس حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية<sup>5</sup>.

لم يقف المسلسل عند هذا الحد، فقد خرج علي أحمد والحاج عن الحزب فأسس الحزب الحر التقدمي سنة 1974، وفي نفس السنة قام عبد الرحمان عبد الله الصنهاجي بتأسيس حزب العمل<sup>6</sup>. كما شهدت الحركة انقلابا على أحرضان وطرده، ورغم المحاولات التي قام بها كاططن في نتائج المؤتمر الذي اتخذ قرار الطرد والذي انعقد بالرباط سنة 1986 فإن استقبال الملك الراحل الحسن الثاني للقيادة الجديدة أثنته عن مساعيه، إلى أن أعلن في مراكش سنة 1991 عن ميلاد الحركة الوطنية الشعبية، هذه التي عرفت بدورها إنشقاقا سنة 1995 أدى إلى ميلاد الحركة الديمقراطية الاجتماعية بزعامة محمود عرشان، ثم انشقاقا آخر سنة 2001 أدى إلى ميلاد الاتحاد الديمقراطي.

<sup>1</sup> - ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 165.

<sup>2</sup> - ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 235.

<sup>3</sup> - فيز سارة: الأحزاب والقوى السياسية ... م.س. ص: 84.

<sup>4</sup> - ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 95 وما يليها.

<sup>5</sup> - ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 118-119.

<sup>6</sup> - ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 204.

## حزب التجمع الوطني للأحرار

رغم السياقات الخاصة التي طبعت ميلاد حزب التجمع الوطني للأحرار، والمتمثلة في كونه حزب أنشئ في إطار محاولة السلطة لإعادة تشكيل المشهد الحزبي المغربي<sup>1</sup>، فإنه يمكن اعتباره نموذجاً عن الأحزاب ذات النشأة البرلمانية.

إن هذا الحزب لم يكن له وجود قبل الانتخابات الجماعية والتشريعية التي جرت على التوالي سنتي 1976 و 1977، ولقد تميز النقاش الذي سبق تأسيسه بالتأكيد على أن الأحزاب التقليدية التي ساهمت في الكفاح الوطني قد استنفذت مهامها، ولم تعد قادرة على إنجاز المهام التي يفرضها المغرب الجديد، ومنها تأطير المواطنين، الشيء الذي نجم عنه فراغ سياسي يجب ملؤه بتأسيس حزب جديد.

فقد حصل اللامنتهون على 141 مقعداً داخل مجلس النواب المنتخب سنة 1977، وتم القيام بمبادرة نحو تجميع هؤلاء النواب اللامنتهين داخل حزب سياسي، وهو ما تم سنة 1978 بعد عقد مؤتمر تأسيسي في أكتوبر من نفس السنة، تم خلاله وضع القانون الأساسي للحزب وانتخاب لجنة مركزية ومكتب تنفيذي على رأسه الوزير الأول آنذاك السيد أحمد عصمان.

ولقد تأسس هذا الحزب في سياق بحث النظام السياسي المغربي عن أغلبية مساندة للحكومة، ولم يكن بالتالي وليد منطلقات فكرية وإيديولوجية موحدة لأعضائه، مما جعله يتأثر بتأثر علاقته بالحكومة، الشيء الذي عرضه للانشقاق سنة 1981 الذي تمخض عنه تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي بزعامة أرسلان الجديدي.

ويحدد حزب التجمع الوطني موقعه في الوسط، ولقد مكنه ذلك من التقارب مع مختلف الأحزاب اليمينية واليسارية، الشيء الذي ظهر على مستوى مشاركاته الحكومية الكثيرة، كان أبرزها المشاركة في الحكومة التي قادها الاتحاد الاشتراكي بقيادة عبد الرحمان يوسف سنة 1998<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ضريف مجذ: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 182

<sup>2</sup> - تراجع، ضريف مجذ: الأحزاب السياسية المغربية ... م.س. ص: 182 وما يليها. فايز سارة الأحزاب والقوى السياسية ... م.س. ص: 93 وما يليها.

## الفصل الثالث: الجماعات الضاغطة<sup>1</sup>

إذا كانت الأحزاب السياسية تلعب دورا مهما في تنشيط الحياة السياسية، وإذا غدت هذه الأحزاب ضرورية لاشتغال النظام السياسي بالنظر للوظائف التي تؤديها والتي يعتمد عليها النظام في أداء وظائفه وتكيفه مع محيطه بفعالية أكبر، فإن هذا التنشيط وهذه الوظائف المساعدة للنظام السياسي تساهم في أدائها تنظيمات أخرى لا تقل أهمية عن الأحزاب. ويطلق على هذه التنظيمات اسم الجماعات الضاغطة.

والجدير بالإشارة إليه هو أن وجود هذه الجماعات سابق لوجود الأحزاب، فإذا كانت الظاهرة الحزبية يرجع تاريخ ظهورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، فإن الجماعات الضاغطة يصعب تحديد ظهورها تاريخيا، وكل ما يمكن الجزم به في هذا الإطار هو أنها موجودة في جميع المجتمعات التي تعرف ظاهرة السلطة، فوجودها يرتبط وجودا وعدما بمراكز القرار السياسي، فحيثما وجدت السلطة والحكم توجد الجماعات الضاغطة<sup>2</sup>.

غير أن تنامي الظاهرة وظهورها لا يمكن جعله نتيجة هذا المعطى فقط، فهو يرتبط بدرجة ما بالوعي بأهمية الضغط وفعاليتها في تحقيق المصالح، كما يرتبط تناميا بمعطيات أخرى منها على الخصوص تزايد الهوة الفاصلة بين السلطة والشعب، الشيء الذي يدفع الفئات الاجتماعية المختلفة إلى البحث عن أداة لإيصال مطالبها إلى النظام السياسي.

وعلى سبيل تأكيد تنامي هذه الظاهرة أنجزت الكثير من الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة التي أكدت الحجم الهائل من الممثلين واللوبيين الذين يستقرون في واشنطن وفي عواصم الولايات المتحدة<sup>3</sup>، وحجم الأموال التي تصرف في هذا المجال<sup>4</sup>

هذا على الرغم من أن الاعتراف الرسمي بوجودها وبأهميتها لم يتم سوى حديثا وفي بعض الدول القليلة منها الولايات المتحدة الأمريكية. وعدم الاعتراف<sup>5</sup> بنشاط الجماعات الضاغطة وبتعامل المقررين السياسيين معها، سببه النظرة السلبية إلى نشاطها، لكن ما ينبغي الاعتراف به هو أنها تعد فاعلا أساسيا داخل الحقل السياسي، وبنية ضرورية لاشتغال النظام بها توديه من وظائف.

إن هذا المعطى يزيحه الكثير من علماء السياسة الذين يتعاملون مع الجماعات الضاغطة ليس فقط كتنظيم يعمل إلى جوار الأحزاب، وإنما كطريقة لاشتغال النظام السياسي<sup>6</sup>. إن هذه الجماعات التي كادت تتحول إلى مقاربة مستقلة لدراسة الأنظمة السياسية ونشاطها، بدأت الدراسات العلمية لها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1908، وهو التاريخ الذي صدر فيه كتاب "أرتور بنتلي" الذي نظر فيه للجماعات الضاغطة<sup>7</sup>، ومنذ ذلك الحين ما فتئ هذا الموضوع يحظى بالأهمية المتزايدة لدى علماء السياسة<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - « Les groupes de pression ». « L'expression vient de la science politique américaine : pressure groups » Schwartzberg (R-G): sociologie politique ... p : 517

<sup>2</sup> - « selon Beate Kohler-Koch c'est l'anticipation de l'importance croissante de la communauté européenne qui a stimulé la création des organisations transnationales, comme ... (bureau européen des consommateurs) ... (confédération européenne des syndicats) pour n'en citer qu quelques un » Saurugger Sabine : analyser les modes de représentations des intérêts dans l'union européenne, construction d'une problématique. in Questions de recherche N° 6 juin 2002/ <http://www.ceri-sciences-po.org/publica/qdr.htm>

<sup>3</sup> - Guillaume Courty : « La science politique américaine à la découverte des représentants d'intérêt ... op.cit.

يذكر في هذا الإطار أن "الإيباك" « A.I.P.A.C » تعتمد على ما يفوق 165 موظف متفرغ، وتقدر ميزانيتها السنوية بأزيد من 33 مليون دولار، وتتوفر إضافة إلى مكتبها المجاور للكونغرس على ما يقارب عشرة مكاتب موزعة على الولايات المتحدة، إضافة إلى مكتب في إسرائيل. وهي تضم ما يقارب 70 منظمة.

Comment fonctionne le lobby officiel - AIPAC, Congrès des Etats-Unis, politique israélienne et communauté juive américaine -Extraits d'un article de Knut Mellenthin, paru dans le quotidien allemand junge Welt du 16.09.2004. <http://membres.lycos.fr/wotraceaifg/aipac.htm>

<sup>4</sup> - « Les dépenses les plus importantes permettent de comprendre l'importance de ces droits d'entrée pour certains secteurs économiques. Pour l'automobile en 1996, General Motors utilise 36 lobbyists avec un budget de 7 millions de dollars ». Guillaume Courty : « La science politique américaine à la découverte des représentants d'intérêt ... op.cit.

<sup>5</sup> - لقد أصبح وجودها لا يشكل إلا رجا لكثير من الأنظمة السياسية، بل إن الظاهرة أصبحت تتخذ لها أبعادا متطورة نتيجة الاعتراف بها، في هذا الإطار يمكن أن نشير إلى أن بعض الدول بدأت تشهد ميلاد معاهد ومدارس لتكوين اللوبيين، أي العاملين في مجال الضغط، ومن أهم المحاور المقررة في هذا التكوين نجد التركيز على ميكانيزمات اتخاذ القرار في جميع مستوياته. يراجع:

Phan Dary bou et Xin Guo: Le prix du diplôme es influence. [Http://mcsinfo.u-strasbg.fr](http://mcsinfo.u-strasbg.fr)

<sup>6</sup> - les « groupes ont été mis en avant comme un facteur central dans la compréhension de politiques nationales » Saurugger Sabine : analyser les modes de représentations des intérêts dans l'union européenne ... précité.

<sup>7</sup> - Arthur Bentley : The process of government : a study of social pressures, chicago, the university of chicago press, 1908.

<sup>8</sup> - Guillaume Courty : « La science politique américaine à la découverte des représentants d'intérêt : novations conceptuelles, découvertes statistiques et traditions d'analyse ». [http://www.iep.u-strasbg.fr/enseignement/recherche/gspe/docs/courty\\_contribution.doc](http://www.iep.u-strasbg.fr/enseignement/recherche/gspe/docs/courty_contribution.doc)

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

من هذه المنطلقات تتأتى أهمية دراسة الجماعات الضاغطة. وتجدد الإشارة إلى أن الإحاطة بها يستوجب تعريفها وتحديد وظائفها وأصنافها والجهات التي تستقبل مطالبها وضغطها، وغير ذلك مما يثيره موضوع الجماعات الضاغطة، وذلك وفق الآتي:

---

## المبحث الأول: تعريف الجماعات الضاغطة وعناصرها

"عندما تصبح مجموعات من الناس على درجة من الوعي برغباتها وأهدافها، فتتجمع في شكل تنظيمات لتقوم بنشاط لتحقيق هذه الرغبات والأهداف فإنها قد تسلك احد سبيلين، الأول: هو تكوين تنظيمات سياسية تهدف الوصول للسلطة أو الاشتراك فيها، وهي ما تسمى بالأحزاب السياسية. الثاني: هو تكوين تنظيمات ذات مصالح خاصة تهدف إلى حمايتها والدفاع عنها، وذلك بالتأثير على الموظفين الرسميين، المنتخبين منهم والمعيّنين، وهي ما تسمى بجماعات الضغط"<sup>1</sup>

والتعامل مع مفهوم الجماعات الضاغطة غالبا ما يكون مطبوعا بالحذر نظرا لل صعوبات التي تطرحها الإحاطة به، إن هذا الأمر لا يطرح بنفس الحدة عندما نكون بصدد التفكير في تعريف الأحزاب السياسية، وذلك راجع إلى أن المتتبع يتمكن بسهولة من تلمس الأحزاب انطلاقا من أنشطتها وسلوكياتها وشخصياتها التي تملأ الفضاء السياسي والإعلامي، والتي لا تتردد في الإعلان عن صفتها وانتهاؤها السياسيين.

في حين يعاني مصطلح الجماعات الضاغطة من اقتصار استعماله على فئة قليلة تشمل المثقفين والباحثين في المجال السياسي، كما يعاني من كونه مصطلح جامع لأشكال كثيرة من التنظيمات التي تتخذ من الناحية العملية تسميات مختلفة كالجمعيات أو النقابات أو المنظمات والأندية أو غيرها.

### أ- تعريف الجماعات الضاغطة

الذي يمكن أن ننطلق منه في أفق التعريف بهذه الجماعات هو القول بأن الكثير من الجماعات تتخذ لنفسها شكلا قانونيا، فالأمر يتعلق مثلا بالنقابات العمالية ونقابات أرباب العمل، وبالجمعيات، كتلك التي تشتغل في المجال الحقوقي أو النسائي. وإذا كان من المسلم به أن الكثير من الجماعات الضاغطة لا تتخذ لنفسها شكلا قانونيا فإن وجودها يمكن أن يكتشف بمجرد تلمس نشاطها.

ولإعطاء تعريف لهذه الجماعات يمكن القول بأنها تنظيمات يتم إنشاؤها من أجل الدفاع عن المصالح وممارسة الضغط على السلطات العمومية، من أجل الحصول منها على قرارات تخدم هذه المصالح"<sup>2</sup>، أو لكي توجهها في سياستها وأعمالها، وفقا لما تقتضيه مصلحة تلك الجماعة<sup>3</sup>، أو لدفعها نحو إعطاء الأولوية لمصالحها<sup>4</sup>.

يتبين من هذا التعريف أن جماعة الضغط، مصطلح يشار به إلى مجموعة من الأشخاص، لهم مصالح مشتركة، يجتمعون من أجل الدفاع عنها، بواسطة ممارسة الضغط على السلطة. ومن خلال هذا توضيح الأركان الأساسية التي لا بد منها لقيام جماعة الضغط.

### ب- العناصر المكونة للجماعة الضاغطة

تتلخص هذه العناصر في وجود جماعة منظمة، تدافع عن مصالح خاصة، عن طريق ممارسة الضغط على السلطة.

#### 1. وجود جماعة منظمة

إن التمام الأفراد يعتبر عملا أوليا لا بد منه لتشكيل أي تنظيم، سواء تعلق الأمر بحزب أو جماعة ضاغطة. لذلك فإنه ليس للقول بضرورة تجمع الأشخاص من جدوى إلا التأكيد على أن شخصا بمفرده لا يمكن أن يشكل جماعة ضاغطة مهما كان التأثير الذي قد يمارسه على السلطة<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - هارولد زينك، يراجع نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ... م.س. ص: 123.

<sup>2</sup> - Schwartwenberg (R.G): sociologie politique . op cit. P:518

<sup>3</sup> - آدمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري العام، يراجع د. نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ... م.س. ص: 125.

<sup>4</sup> - Mény (Y) : politique comparée ... op.cit. p : 113.

<sup>5</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 375

أما من حيث العدد اللازم من الأشخاص لتشكيل جماعة ضاغطة فليس ثمة حد أدنى، فمثلا من الممكن أن تتشكل من بضعة عشرات من الأفراد، فإنها يمكن أن تتشكل من مئات الآلاف.

وعندما نتحدث عن تجمع الأشخاص، فإن هذه الجماعات قد تتشكل من الأشخاص الطبيعيين، أي من الناس، كالعامل والنساء، كما يمكن أن تتشكل من الأشخاص المعنويين، أي من مجموعة من الشركات أو الجمعيات أو غيره، كما هو الشأن بالنسبة لشركات البترول أو التبغ أو الأدوية، أو للجمعيات المنضوية تحت لواء ما يطلق عليه بالبولي الصهيوني.

إن الجماعة الضاغطة يجب أن تكون منظمة، أي أن تقوم على تقسيم للعمل بين أعضائها، فتتخصص فئة من أعضائها في القيام بالمهام القيادية ورسم الخطط، وتتخصص أخرى في تنفيذ تلك الخطط، كما أنها تكون بحاجة كذلك إلى من يقومون بجمع الأموال لتمويل نشاط الجماعة، وغيرها من المهام.

ودرجة التنظيم لدى الجماعات الضاغطة مسألة تقديرية، فهناك من الجماعات ما هو منظم جيدا، وما يقتصر فقط على الحد الأدنى من التنظيم، ومنها أيضا ما هو غير منظم<sup>1</sup>. ويعني ذلك أن الجماعة قد تكون غير منظمة، فغياب التنظيم لا يعني أن الجماعة غير موجودة، كما لا يعني أن مطالبها لا تؤخذ بعين الاعتبار، فهي تكون موجودة لكن نشاطها وعملها يكون أقل فعالية مقارنة مع الجماعات التي تكون منظمة.

وبصدد التنظيم دائما لابد من التمييز بينه وبين الشكل القانوني<sup>2</sup>، فهذا الأخير هو صيغة قانونية رسمية غيابها لا يعني غياب التنظيم، فإذا كانت الكثير من الجماعات تتخذ شكل جمعية أو نقابة فإن الكثير من الجماعات تشتغل في غياب أي شكل رسمي، ومنها عصابات المافيا، ولكنها من أجل فعاليتها لا تستغني عن تنظيم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار تقسيم العمل والتخصص في المهام بين أعضاء الجماعة على أساس مهام القيادة والتنفيذ والتمويل.

## 2. الدفاع عن المصالح

إن الأشخاص الذين يشكلون جماعة الضغط تجمعهم سمة واحدة، وتمثل في أن لهم مصالح مشتركة. ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن الأهم من وجود هذه المصالح هو الوعي بها، ذلك أن الوعي هو الذي يحفز على تشكيل الجماعة والاستعداد للدفاع عن مصالحها، كما أن الوعي هو الذي يجعل الأفراد يولون لها الأهمية التي تستحقها.

والمصالح التي تدافع عنها الجماعات هي مصالح خاصة بفئة معينة من أفراد المجتمع، ولقد كان هذا الوضع من الأسباب التي جعلت الكثير من الأنظمة تخفي تعاملها معها، وسببا من الأسباب الكامنة وراء ظهور موقف سلبي منها<sup>3</sup>، يعتبر نشاط الجماعات الضاغطة يتعارض مع المصلحة العامة التي يجب أن تكون غاية المؤسسات القرارية الرسمية<sup>4</sup>.

إن هذا الموقف ينطلق من الرؤية التقليدية لمفهوم تمثيل الشعب<sup>5</sup>، وهي رؤية تحذر من كل ما يمكن أن يجزئ هذه التمثيلية العامة، فالمصلحة العامة تقليديا يعبر عنها ممثلو الشعب ومنهم أعضاء البرلمان، ومن ثم فكل عمل يستهدف توجيه هذا الممثل وجهة أخرى يكون كمن يسير ضد المصلحة العامة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 376

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 376

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 371

<sup>4</sup> - للاطلاع على تطور موقف الدول من الجماعات الضاغطة تراجع ، Mény (Y) : politique comparée ... op.cit. P : 114. وهي رؤية ما تزال قائمة، خاصة عند الكثير من الولايات. أذ يشار في هذا المجال إلى أن لجوء الجمعيات والشركات إلى المكاتب المستقلة أي إلى اللوبيات انها فقط لكي لا تتهم بأنها تقوم بهذا النشاط. Guillaume Courty : « La science politique américaine à la découverte des représentants d'intérêt ... op.cit.

<sup>6</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 371 et s

إن هذا الموقف الذي تم تجاوزه في الدول الأوروبية والولايات المتحدة<sup>1</sup>، مازال قائما في الكثير من الدول التي تتجنب مؤسساتها الاعتراف بأن الجماعات الضاغطة وراء صدور قانون أو قرار سياسي، رغم أن تدبير الكثير من الملفات أصبح يعتمد أسلوب التشاور والتفاوض بين الحكومة والجماعات المعنية، سواء تعلق الأمر بالانتخابات أو بالتنظيمات الأخرى.

وبارتباط دائم مع طبيعة المصلحة التي تدافع عنها هذه الجماعات فإن التعريف الدقيق للمصلحة العامة يعرف بعض الصعوبة، لذلك نجد الانجلوسكسونيين يقترحون اعتبار المصلحة العامة مجموع المصالح الجزئية<sup>2</sup>، ومن ثم يصعب أن نثبت تعارض المصلحة العامة مع المصالح الخاصة التي تدافع عنها هذه الجماعات. فتشجيع الاستثمار يبدو أنه يخدم المصلحة العامة مادام أنه يفترض أن يعطي دينامية للاقتصاد ويوفر مناصب الشغل، لكنه في ذات الوقت قد يبدو عكس ذلك ما دام يحتاج إلى إقرار تدابير تحفيزية للمستثمرين على حساب مالية الدولة، ومنها تخفيض الضرائب.

غير أن الربط الحاصل بين الجماعات الضاغطة والدفاع عن المصالح الخاصة لا يبدو دائما متلازما، ذلك أن مساعي الكثير من الجماعات تتضمن المصلحة العامة، ومنها على سبيل المثال الجماعات المدافعة عن شفافية ونزاهة الانتخابات، أو تلك التي تدافع عن المال العام، فمثل هذه الجماعات يصعب وضع نشاطها موضع تعارض مع المصلحة العامة.

ويمكن أن نميز بين نوعين من المصالح التي تدافع عنها الجماعات الضاغطة<sup>3</sup>، فمن جهة نجد المصالح المادية، كالسعي للحصول على المساعدات المالية التي تقدمها الدولة والتخفيضات الضريبية، أما النوع الثاني من المصالح فهي ذات طبيعة معنوية، كالسعي لتحقيق المساواة أو الحرية الدينية أو الدفاع عن حقوق الإنسان أو السلم أو القضاء على الرشوة.

وإذا كان البعض قد حاول التمييز على أساس طبيعة المصالح بين الجماعات التي تدافع عن المصالح المادية وتلك التي تدافع عن المصالح المعنوية فإن هذا التمييز لا يسلم من النقد، ذلك لأن الكثير من النقابات تدافع عن المصالح المادية والمعنوية معا، ونشير هنا إلى نقابات التعليم التي تدافع في نفس الوقت على مصالح رجال التعليم المادية كالمطالبة بالزيادة في الرواتب وتحسين شروط العمل، ودفاعها في الوقت نفسه عن قضايا معنوية منها تطوير مناهج التعليم.

وقد نجد في جانب آخر جماعات تستهدف تحقيق مصالح مادية من وراء الدفاع عن مصالح معنوية، ويذكر في هذا الشأن نقابات أرباب العمل التي تدافع عن حرية المبادرة أو المقاومة الحرة، لكن دفاعها عنها ليس دفاعا عن الحرية في حد ذاتها، وإنما عن الحرية في المجال الاقتصادي لها تدره على البرجوازية من مداخل مالية كثيرة.

وفضلا عن كل هذا فإن أي جماعة ضاغطة مهما تخصصت في الضغط من أجل أهداف معنوية فإن ذلك لا يمكن أن يخفي سعيها من أجل الحصول من السلطة ذاتها على موارد تمول بها نشاطاتها، فالكثير من الجماعات تضغط من أجل مصالح معنوية لكنها لا تنسى مطالبة الدولة بمساعدتها للاستمرار في القيام بوظائفها.

### 3. ممارسة الضغط

إن الضغط مفهوم أساسي في تحديد هوية الجماعات الضاغطة، إذ لا يمكن أن نتحدث عن الجماعات الضاغطة دون ممارستها للضغط. وبالنظر إلى أهميته المركزية فإننا سنتناوله في المبحث الموالي.

<sup>1</sup> - Basso Jaques: les groupes d'interet, les groupes de pression et le fonctionnement de la démocratie en société civile européenne. <http://www.cife.fr/pdf/303basso.pdf>

<sup>2</sup> - Basso Jaques: les groupes d'intérêt ... <http://www.cife.fr/pdf/303basso.pdf>

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 374

## المبحث الثاني: ممارسة الضغط

يقصد بالضغط النشاط الدافع للسلطة نحو اتخاذ القرار الذي يستجيب لمصالح أعضاء الجماعة المعنية.

ومن نماذج الضغط الممارس على السلطات والهيئات القرارية دعوة النقابات للعمال إلى الإضراب عن العمل، أو قيام الجمعيات النسائية بجمع التوقيعات لدعم مطالبها السياسية، أو فقط نشر دراسة عن وضعية السجناء لدفع السلطة إلى إصلاح أوضاع السجون.

فالضغط إذا كان يتخذ في بعض الأحيان شكل الإرغام أو الإكراه، فإنه لا يختلط بهما طالما أنه قد يعتمد أرقى الأساليب ديمقراطية وهي الحوار والإقناع<sup>1</sup>.

وللإحاطة بهذا المفهوم سنتطرق لأشكال الضغط وأساليبه ونتائجه.

### البند الأول: أشكال الضغط

يتخذ الضغط أشكالا مختلفة، إذ يتخذ صورة الإرغام أو الإكراه، كما أنه قد يتخذ شكل الإقناع الذي قد يجعلنا نتحفظ في وصفه بالضغط، بحيث يصعب أن نلمس أي ضغط عندما تسعى الجماعات الضاغطة إلى إقناع مصدري القرار عبر تقديم دراسات ومعطيات حقيقية في إطار جلسات حوارية<sup>2</sup>.

إن الضغط يمكن أن يكون مرئيا عندما يعتمد وسائل مشروعة وغير مرئي في حال استخدام الوسائل غير المشروعة التي تم تجريمها من قبل القانون، فالجماعات الضاغطة نشاطها يكون ظاهرا عندما تلجأ إلى الإضراب أو إلى استمالة الرأي العام عبر دراسات تنشر أو نشرات تقدم من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية، لكن عملها يمتاز بالسرية عندما تختار هذه الجماعات سلوك طريق التهديد والابتزاز والرشوة.

والضغط قد يكون أيضا مباشرا عندما تختار الجماعة الضاغطة ممارسته بنفسها، لكنه قد يكون ضغطا غير مباشر عندما تسنده الجماعة المعنية لمجموعة أخرى غير معنية مباشرة بالمنافع أو المصالح التي يتم الدفاع عنها، حيث تستخدم الجماعة الثانية كغطاء للأولى، ومثال ذلك الاعتماد على الرأي العام، الذي "يعتبر وسيطا تقوم المجموعات ببلورة تأثير يستهدف الحكومة أو المسؤول عن قطاع وزاري"، وتتم تعبئة الرأي العام من خلال عدد من الوسائل منها الإعلام المكتوب والمسموع، ووسائل الإعلام السمعية البصرية والإشهار<sup>3</sup>.

وكما أن الضغط قد يكون منتظما ومستمرا، فإنه قد يكون دوريا يمارس في مناسبات محددة منها مناسبة وضع القانون المالي، إلا أنه قد يكون غير منتظم وذلك عندما لا تتدخل الجماعة إلا بمناسبة إعادة النظر في إحدى مكاسبها أو مصالحها<sup>4</sup>.

### البند الثاني: أساليب وأدوات الضغط

كما سبقت الإشارة إلى ذلك فإن الجماعات الضاغطة تعتمد في الضغط على السلطات أساليب كثيرة ومختلفة، وقبل الانتقال إلى إعطاء نماذج عنها، لا بد من الإشارة إلى أن الجماعات لا تلجأ كلها إلى نفس الأساليب، إذ غالبا ما تكون طبيعة الجماعة الضاغطة هي التي تحدد نوع الأسلوب<sup>5</sup> الذي يمكن نهجه. كما تتحكم معطيات أخرى في تحديد وسيلة وأدوات الضغط، وأهمها يتمثل في ما إذا كانت ملائمة للهدف المراد تحقيقه، فالهدف غير المشروع مثلا لا يمكن تحقيقه بوسيلة مشروعة.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 377

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 377

<sup>3</sup> - Basso Jaques : les groupes d'interet ... <http://www.cife.fr/pdf/303basso.pdf>

<sup>4</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 377

<sup>5</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 549



وهذه أمثلة عن الوسائل التي تلجأ إليها الجماعات الضاغطة:

### 1. توفير المعلومات

يكاد يتفق الكثير من الباحثين في مجال الجماعات الضاغطة على أهمية الدور الذي تقوم به في صناعة القرارات السياسية، فهذه الجماعات تعتبر المزود للمقررين السياسيين بالمعطيات المتعلقة بموضوع القرار، ففي الكثير من الأحيان تساعد الجماعات الضاغطة المقررين على تجنب أخطاء يمكن أن تحدث على مستوى تقييم والتعامل مع موضوع القرار، ويتم ذلك عن طريق الدراسات التي تنجزها هذه الجماعات وتضعها رهن إشارة المقررين للاطلاع عليها إما بتزويدهم بها مباشرة أو عن طريق نشرها على صفحات الجرائد أو في وسائل الاتصال الأخرى.

وتستغل الجماعات الضاغطة هذا الأسلوب ليس كوسيلة للتعامل مع الجهات المختصة بإصدار القرار فقط، وإنما أيضا من أجل تحسيس الرأي العام واستمالته لدعم مطالبها والضغط بطريقة غير مباشرة على السلطة، ومن أجل ذلك يلجأ بعضها إلى إنشاء جرائد أو تمويلها لتتولى مهمة التعريف بمطالبها.

وتجدر الإشارة إلى أن توفير هذه المعطيات لا يأتي فقط بمبادرة من الجماعة الضاغطة، ففي أحيان كثيرة تبادر السلطة نفسها إلى طلب رأي الجماعة باعتبارها صاحبة المصلحة وعارفة بخبايا وتفاصيل القطاع الذي تشرف عليه. فوزارة العدل مثلا يصعب أن تتخذ قرار إصلاح القانون المنظم لمهنة المحاماة دون إشراك نقابات المحامين في ذلك، كما أنها لا يمكن أن تنظم قطاع الأدوية دون استشارة نقابات الصيادلة، والأمر نفسه ينطبق على إصدار قانون الشغل في علاقته بنقابات الأجراء وأرباب المقاولات.

وتتم هذه الاستشارة من خلال جلسات الحوار أو من خلال تنظيم موائد مستديرة أو ندوات يشارك فيها ممثلو هذه الجماعات، وتنظم هذه الندوات إما بمبادرة قطاعات حكومية أو فرق برلمانية. كما قد تتخذ هذه الهبانات شكلا مؤسساتيا عندما يتم إنشاء بعض المؤسسات التي تمثل فيها الجماعات الضاغطة، كالمجلس الأعلى للاتصال السهوي البصري أو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تمثل فيه إلى جانب الجهات الرسمية عدد من الفعاليات الناشطة في المجال الحقوقي.

### 2. تمثيل الجماعات في بعض مراكز القرار

إن ما يميز الجماعات الضاغطة هو اكتفاؤها بالتأثير على السلطة ومراقبتها من الخارج، أي دون السعي إلى تولي المناصب داخل مؤسسات الدولة، غير أن هذا الوضع ليس قاعدة عامة، فهناك حالات كثيرة يسمح فيها النظام القانوني بتمثيل الجماعات الضاغطة داخل المؤسسات الرسمية، ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى تمثيل النقابات والغرف المهنية داخل البرلمان المغربي، وهي حالة تجارب برلمانية كثيرة أيضا، كما يمكن أن تشير إلى تمثيل النقابات في اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء. إن ما يدفع إلى حدوث ذلك هو "تعقد المشاكل التي تواجه الإدارة واحتياجها بالتالي إلى مساعدة الخبراء والمتخصصين الذين تقدمهم جماعات المصلحة، وكذا الرغبة في ديمقراطية الإدارة بحيث تصبح أكثر تجاوبا مع الجماهير وأكثر إنسانية في التعامل معهم"<sup>1</sup>. غير أن الجماعات الضاغطة تستغل تمثيلها داخل المؤسسات القرارية الرسمية للدفاع عن مصالح أعضائها من خلال التأثير على القرارات التي تختص هذه المؤسسات بإصدارها.

### 3. التفاوض المباشر

لعدم مطالبها تلجأ الجماعات الضاغطة أيضا إلى أسلوب الحوار والتفاوض المباشر مع السلطة المعنية، وهذا الأسلوب يعتبر ناجعا في تحقيق المطالب، لكن نجاعته تتوقف على مدى قدرة الجماعة على الوصول إلى الجهة المختصة بالنظر في مطالبها، وعلى مدى قوة الدعم الذي ترفقه بهذه المطالب، لاسيما وأن الوصول إلى التفاوض هو نتيجة للضغط قبل أن يكون مرحلة أخرى لممارسته.

#### 4. أسلوب اللوبي

يستخدم هذا الأسلوب على وجه الخصوص للتأثير على البرلمانين، وهو أسلوب عرف به البرلمان الأمريكي على وجه الخصوص، حيث تعتمد الكثير من الجماعات الضاغطة خاصة منها تلك التي تتوفر على إمكانيات مالية كبيرة إلى توظيف عدد من الموظفين والبرلمانيين السابقين<sup>1</sup> العارفين بالمساطر التشريعية ودوايب العمل البرلماني، وذلك من أجل استمالة البرلمانين وجعلهم يدعمون القوانين التي تخدم مصالح الجماعة المعنية<sup>2</sup>.

والجدير بالإشارة إليه هو أن هذا الأسلوب أصبح منتشرًا في الكثير من البرلمانات، سواء في الدول التي اعترفت بمشروعية هذا الأسلوب أو تلك التي لم تعترف به. فلقد عرفت تطورا لا مثيل له على صعيد البرلمان الأوروبي، خصوصا خلال السبعينات والثمانينات، فقد قدر عددها سنة 1992 ب ثلاثة آلاف جماعة خاصة من مختلف الأنواع، وقدر عدد المشتغلين معها في مجال ممارسة نشاط اللوبي ب عشرة آلاف موظف<sup>3</sup>.

#### 5. الابتزاز السياسي والمساندة الانتخابية

تعد الانتخابات فرصة هامة للجماعات الضاغطة لتكثيف نفوذها على صانعي القرار، فقبل إجراء الانتخابات تعمل على ابتزاز كبير للمقررين السياسيين لا سيما منهم الذين يعتمدون في وصولهم إلى السلطة على الآلية الانتخابية، وهذا ينطبق على رؤساء الدول في الأنظمة الجمهورية وعلى البرلمانين، فهؤلاء غالبا ما يضطرون إلى إصدار قرارات سياسية أو دعم سياسة معينة في مقابل الحصول على أصوات المنضويين تحت لواء هذه الجماعة أو تلك<sup>4</sup>، أو مقابل المساعدة المادية اللازمة لتغطية التكاليف الانتخابية للمرشح الذي تدعمه المجموعة الضاغطة<sup>5</sup>.

وتقدم الجماعات الضاغطة هذا الدعم سعيا منها إلى تكثيف علاقاتها مع صانعي القرار، لكن المساندة الانتخابية قد تتحول إلى ابتزاز سياسي في حال رفض صاحب القرار مساندة مصالح الجماعة الضاغطة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يقوم به اللوبي الصهيوني، فهو يلجأ إلى تتبع عمل البرلمانين الأمريكيين لمعرفة مدى دعم الدولة الصهيونية، يدعمهم إذا ساندوا مطالب الجماعة اليهودية، ويدعم مرشحا آخر ضد البرلماني إذا تهرد على تلك المصالح<sup>6</sup>.

#### 6. الرشوة

<sup>1</sup> - ولا يقتصر الأمر على البرلمانين السابقين، بل يشمل أيضا المرشحين الذين فشلوا في الانتخابات والوزراء السابقين، لما لهما هؤلاء من نفوذ، وهو في هذه الحالة التعويض عن الفشل وعدم الالتئاس بالاقصاء من الحياة السياسية. يراجع *op.cit.* Guillaume Courty : « La science politique américaine à la découverte des représentants d'intérêt ... »

<sup>2</sup> - « L'AIPAC est infiniment plus influent que n'importe quel autre lobby agissant pour le compte d'un Etat étranger. Comme le signalent les responsables de l'organisation, plus de 2000 entretiens ont lieu chaque année avec les membres du Congrès. Il s'agit, bien sûr, d'entrevues personnelles et non de simples contacts téléphoniques, lesquels sont encore plus nombreux. Sachant qu'il y a 100 sénateurs et 435 représentants - Sénat et Chambre des représentants constituent le Congrès - chaque parlementaire américain rencontre donc en moyenne quatre fois par an des délégués du lobby pro-israélien ». Comment fonctionne le lobby officiel ... <http://membres.lycos.fr/wotraccfg/aipac.htm>

<sup>3</sup> - Saurugger Sabine : analyser les modes de représentations des intérêts dans l'union européenne... précité.

<sup>4</sup> - يذكر في هذا المجال أن رئيس الولايات المتحدة ينظر في مطالب الكثير من هذه الجماعات، ومن أمثلة ذلك اهتمام الرئيس "بيل كلينتون" خلال ولايته باقرار الديمقراطية في هايتي بإيعاز من البرلمانين السود، وبالسلام في أيرلندا الشمالية استجابة لتطلعات الأيرلنديين الأمريكيين. يراجع

Destler (I.M). De nombreux groupes de pression influencent les decisions de politique étrangere des Etats-Unis.

<http://usinfo.state.gov/journals/itps/0596/ijpf/frpoe09/htm>

<sup>5</sup> - « La qualité du *fundraising* constitue donc un baromètre de l'influence de l'AIPAC dans le monde des riches et des puissants. En moyenne, chaque membre du comité directeur a personnellement versé quelque 72.000 dollars au cours des quatre dernières années à l'occasion de campagnes électorales, cette somme étant répartie de manière à peu près égale entre des candidats dignes de confiance des deux grands partis. Un membre du comité directeur sur cinq a la réputation de faire partie des *top fundraisers* de l'un des deux candidats à la présidence.

Là aussi, on s'attache à tourner la loi américaine. L'AIPAC lui-même, en tant que lobby officiel, n'a pas le droit de verser de dons à des hommes politiques, ce qui serait considéré comme une forme de corruption. En revanche, chaque membre du comité directeur a le loisir de le faire à titre personnel. Un autre moyen de tourner l'interdiction consiste à fonder des comités d'action politique (PAC), qui ne sont en fait rien d'autre que des succursales à peine camouflées de l'AIPAC mais peuvent cependant agir en toute légalité comme donateurs ou collecteurs de fonds. Il existe aux Etats-Unis des douzaines de PAC locaux. Comment fonctionne le lobby officiel ... <http://membres.lycos.fr/wotraccfg/aipac.htm>

<sup>6</sup> - « On a vu des cas où l'AIPAC, pour punir de façon exemplaire et dissuasive un élu ayant critiqué Israël, a financé et soutenu massivement - et avec succès - un concurrent plus docile. » Comment fonctionne le lobby officiel ... <http://membres.lycos.fr/wotraccfg/aipac.htm>

تعتبر الرشوة نموذجاً من الأساليب التي تستعملها الجماعات الضاغطة للتأثير على الجهات المختصة بإصدار القرار الذي يخدم مصالحها، وهي تتخذ شكل رشوة فردية موجهة إلى أشخاص بعينهم في صيغة أموال وهدايا أو دعوات للسفر وتمضية العطل في منتجعات سياحية<sup>1</sup>.

أما الرشوة التي يكيفها البعض بالجماعية فهي تلك التي تتخذ شكل تمويل للأحزاب ولحملاتها الانتخابية<sup>2</sup>، والمعروفة على وجه الخصوص في الولايات المتحدة والتي يعتمد عليها مرشحو الرئاسة الأمريكية كثيراً خاصة وأن تغطية حملتهم على صعيد كل الولايات يستوجب تعبئة أموال كثيرة<sup>3</sup>.

#### 7. العلاقات الشخصية

ترتبط الجماعات الضاغطة من خلال نشاطاتها علاقات شخصية مع البرلمانيين والوزراء والموظفين السامين، وقد لاحظ كثير من الباحثين وجود هذه الظاهرة في كثير من الدول منها الولايات المتحدة، حيث تعمد على سبيل المثال مقاولات الأسلحة إلى توظيف الكثير من متقاعدي الجيش بل وجعل بعضهم في مناصب تسيير هذه المقاولات وذلك من أجل الحفاظ على علاقات شخصية مع وزارة الدفاع، مما يمكنها من الحصول على صفقات ضخمة تتعلق بتزويد الدولة بالأسلحة، بل ويبلغ تأثير هذه الجماعات مستوى التدخل في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية لهذه الدولة<sup>4</sup>.

#### 8. العنف أو التهديد

قد تلجأ بعض الجماعات الضاغطة إلى العنف عندما لا يتم لها تحقيق أهدافها بالطرق السلمية، وينطبق هذا الأمر خصوصاً على الحركات الانفصالية كإيطا الباسكية في إسبانيا، كما قد تلجأ الجماعات إلى التهديد، وهو أسلوب جد فعال لاسيما بالنسبة للموظفين الذين لا يتمتعون بضمانات قانونية في أداء مهامهم، حيث يتخذ في هذه الحالة شكل تهديدهم بالقضاء على مستقبلهم المهني.

#### البند الثالث: مصادر قوة الجماعات الضاغطة

ترتبط فعالية جماعات الضغط في تحقيق أهدافها على ما يتوفر لها من مصادر القوة والتأثير، ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

#### أ- القوة العددية والمالية للجماعة

إن لعدد المنخرطين في الجماعة الضاغطة أهمية سياسية وتمويلية كبيرة، فالجماعة يكون تأثيرها فعالاً عندما تكون مؤثرة بعدد أعضائها، فتأثيرها لعدد كبير من الأعضاء يجعل الحكومة تعطيها الأولوية في المفاوضات التي تجريها مع الجماعات الممثلة لقطاع معين، وكمثال على ذلك تعامل الحكومة المغربية مع ثلاث مركزيات نقابية هي الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

<sup>1</sup> - « L'AIPAC offre à chaque parlementaire nouvellement élu au Congrès un voyage d'une semaine en Israël, en guise de petit cadeau marquant le début d'une fructueuse coopération. Les « nouveaux » font d'ailleurs l'objet d'une attention toute particulière de la part de l'AIPAC et ce, dès l'instant où ils présentent leur candidature à la Chambre ou au Sénat. Dans la mesure du possible, chacun d'eux sera convié à une entrevue qui permettra de constater « ce qu'il a dans le ventre » et de se faire une idée de sa position vis-à-vis d'Israël. Mais il ne s'agit là que d'une mesure accessoire, car l'AIPAC dispose de dossiers détaillés sur tous les politiciens. » Comment fonctionne le lobby officiel ... <http://membres.lycos.fr/wotracciafg/aipac.htm>

<sup>2</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 552

<sup>3</sup> - يذكر أن القانون الأمريكي يمنع علاء الجماعات الضاغطة تقديم هذه الأموال، لذلك فإنها تقدمها عبر أعضائها، أي بصفتهم الشخصية، أو من خلال المكاتب التي يتم إنشاؤها بقصد جمع هذه الأموال.

Comment fonctionne ... <http://membres.lycos.fr/wotracciafg/aipac.htm>

<sup>4</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 542 – 543.

كما أن الجماعة تكون محل اهتمام الأحزاب والمرشحين عندما توظف الكثير من الأعضاء، فهي بذلك تكون قادرة على التأثير في نتائج الانتخابات، حيث تكون موضوع اهتمام الأحزاب والمرشحين من أجل الحصول على أصوات المنتهين إليها، ومثال ذلك ما نراه من اهتمام المرشحين للرئاسة الأمريكية بالجمالية اليهودية، التي تضم إحدى منظماتها المعروفة ب (AIPAC) ما يناهز 85 ألف عضو<sup>1</sup>.

إن مالية الجماعات الكثيرة العدد تكون في وضعية تسمح لها بالقيام بالأنشطة التي يقتضيها التأثير والضغط عندما تعتمد على عدد كبير من الاشتراكات<sup>2</sup>، ومن ذلك إنجاز دراسات حول القطاع الذي تمثله، ونشر هذه الدراسات بغية استمالة الرأي العام والتأثير على السلطات العمومية. لكن رغم هذا فإن العدد لا يعتبر دائماً فعالاً، ذلك أن الكثير من الجمعيات تقتصر فقط على أطر قليلة لكنها تمتاز بفعالية أكبر، وهذا يحيلنا على مصادر قوة أخرى.

#### ب- وحدة التمثيل

إن التنازع بين جماعتين أو أكثر حول تمثيل قطاع أو فئة إجتماعية ما يؤدي إلى التقليل من فرص النجاح في فرض المطالب على النظام السياسي فكلما نشأ التنافس بين الجماعات على الدفاع عن بعض الفئات كلما أدى ذلك إلى إضعاف بعضها البعض نتيجة اقتسام القاعدة البشرية من جهة، ونتيجة تمكين السلطة من هامش للمناورة، وعلى العكس من ذلك فإن تمثيل القطاع أو الفئة الاجتماعية من قبل جماعة واحدة يعطي قوة تفاوضية أكبر لها وبالتالي قدرة أكبر على الضغط على السلطة وانتزاع مطالبها.

#### ج- انضباط أعضاء الجماعة

يدخل ضمن العناصر التي تعطي قوة أكبر لهذه الجماعات انضباط الأعضاء لقراراتها، فكلما قل هذا الانضباط كلما قل تأثير الجماعة. وهذا حال النقابات التي تدعو إلى إضراب لا يستجيب له سوى فئة قليلة من أعضائها، وما يجب التأكيد عليه أيضاً هو أن السلطة لا تتعامل إلا مع الجماعات التي ينضبط لها أعضاؤها، فهي لا تجذب عدم الانضباط، لأن في ذلك قضاء على الجماعة التي تعد حليفاً للنظام وليست عدوة له.

#### د- درجة حساسية القطاع

وهذا يفسر كيف أن بعض الجماعات رغم اعتمادها على قوة عددية كبيرة، فإنها لا تمارس تأثيراً فعالاً على السلطة السياسية، في حين أن جماعات أخرى لا يتوفر لها عدد كبير من الأعضاء لكن مطالبها تؤخذ بعين الاعتبار دائماً ومنها على سبيل المثال تلك التي تدافع عن مصالح المشتغلين في قطاع الطيران والنقل الدولي، وذلك يرجع إلى الموقع الذي يحتله القطاع الذي تمثله الجماعة من العملية الإنتاجية، أي مدى ارتباط هذا القطاع بقطاعات اقتصادية مهمة منها القطاع السياحي الذي يعد إحدى دعائم الاقتصاد الوطني.

#### هـ- الأداة والتوقيت المناسبين

إن إحدى مصادر فعالية الجماعة الضاغطة وقوتها يكمن في مدى قدرتها على اختيار الأداة والتوقيت المناسبين للضغط، فالأدوات التي تمتاز بالعنف غالباً ما تحصد ردود فعل عنيفة، كما أن هذه الأدوات قد تؤدي إلى نفور الرأي العام وعدم مساندته لمطالب الجماعة الضاغطة عندما تصبح مزعجة له. إن للتوقيت دور في تحديد مدى فعالية الجماعة، فعندما تعطى الأولوية للقطاعات الاجتماعية من قبل النظام السياسي فإن الجماعات النشيطة في هذه القطاعات تكون أكثر فعالية، لكن عندما يكون قطاع آخر لا علاقة له بالقطاعات الاجتماعية فإن هذه الجماعات لا تكون لها فعالية كبيرة<sup>3</sup>.

#### و- التوجه إلى الجهة المختصة

<sup>1</sup> - « Fondé en 1951 et n'employant jusque dans les années 70 qu'une petite poignée de collaborateurs, l'AIPAC (American Israel Public Affairs Committee) compte à présent, selon ses propres indications, 85.000 membres ». Comment fonctionne le lobby officiel ... <http://membres.lycos.fr/wotraccfg/aipac.htm>

<sup>2</sup> - يذكر أن منظمة (AIPAC) التي تدعم إسرائيل في الولايات المتحدة تناهز ميزانيتها السنوية 33 مليون دولار. المرجع السابق.

<sup>3</sup> - علي محمد عبد القادر وكمال المنوفي: النظريات والنظم السياسية. مكتبة نهضة الشرق. طبعة 1991. ص: 149.

إن إحدى الأسباب الداعمة لفعالية الجماعات الضاغطة يكمن في القدرة على معرفة الجهة المختصة بإصدار القرار الذي تطمح إلى صدوره، فالتوجه إلى البرلمان لن يفيد الجماعة كثيرا إذا كان صاحب الاختصاص هو الوزير الأول. وينطبق نفس الأمر على الإدارات العمومية.

#### البند الرابع: نتائج الضغط

إن من آثار النظرة السلبية إلى الجماعات الضاغطة أن الحديث عنها وعن كثرتها يجعل البعض يتخيل السلطات العامة وقد أصابها الوهن من كثرة الضغط الممارس عليها، وهذا التقييم ناجم عن التعامل مع الجماعات الضاغطة تعاملًا يستبعد كونها بنيات لازمة للأنظمة السياسية وللمجتمع، بل إن هذا الموقف لا يأخذ بعين الاعتبار كون الدولة تضيف إلى التعامل مع مطالب هذه الجماعات دعمها ماليا حتى تستطيع الاستمرار في تمثيل القطاع والدفاع عنه. وكما يقول أحد الباحثين، فإن الثمن الذي تتلقاه الدولة من الجماعات الضاغطة مقابل السماح لها بالمشاركة في صناعة القرار هو الاعتراف بشرعيتها، وتوفير لها المعلومات والمساعدة في تطبيق القرارات<sup>1</sup>.

والجدير بالإشارة إليه في هذا المجال هو أن التأثير لا يكون له اتجاه واحد، فإذا كانت الجماعات تمارس ضغطًا فإنها تعطي انطلاقة لرد الفعل أي لضغط مضاد من قبل السلطة، كما أنه بالنظر إلى تناقض مصالح الجماعات فإن من يجب أن يصاب بالوهن هي الجماعات نفسها باعتبارها تدخل في مسلسل من الهزيمة لا تتدخل فيه السلطة العامة إلا كحكم.

إن ممارسة الضغط من زاوية أخرى لا يعني بالضرورة أن مطالب الجهة الضاغطة ستؤخذ بعين الاعتبار من قبل السلطة، فالكثير من أنشطة الضغط لا تكتسب لها هذه السلطات، كما أن هذا الضغط إذا أخذ بعين الاعتبار فإن لا شيء يضمن أن النتيجة ستكون في صالح الجهة الضاغطة<sup>2</sup>، فالكثير من أنشطة الضغط كالتظاهر مثلا تكون له مطالب محددة لكنه قد ينتهي بتفريق المتظاهرين أو بدعوتهم إلى الحوار. وهذا ينتهي بنا إلى التأكيد على أن الضغط من أجل أن تعطى الأولوية لمصالح جماعة من الجماعات لا ينتهي حتما إلى الاستجابة لهذا الضغط، إذ يجب مراعات الكثير من المتغيرات أهمها قدرة الدولة على الاستجابة ومدى توفرها على الإمكانيات المادية والمعنوية لذلك، ومدى مشروعية المطالب التي تتقدم بها الجماعات، ووجود عدم تأثير ذلك على العلاقة بين الرأي العام ومؤسسات الحكم، ويمكن أن نلمس هذا الأمر من خلال التردد الكبير الذي يطبع تعامل الحكومة مع مطالب أرباب المخازن التي تطمح إلى الزيادة في أثمان المواد الأساسية كالخبز، فالحكومة تعمل على الموازنة بين ضرورة استمرار هذه المقاولات في الإنتاج والتشغيل وإعالة عائلات المشتغلين فيها، وبين القدرة الشرائية للمواطنين.

#### المبحث الثالث: وظائف الجماعات الضاغطة

إن دراسة وظائف الجماعات الضاغطة يقتضي اتخاذ جملة من الاحتياطات يفرضها التعامل بدقة مع مفهوم الوظيفة. إذ لا يجب أن ينصرف مجهودنا إلى وضع قائمة بنشاط الجماعات الضاغطة، كما لا يجب الانطلاق من نوايا هذه الجماعات، إن الأمر ينطبق أيضا على الأحزاب السياسية، فالكشف عن وظائفها يؤدي إليه التساؤل بشأن النتائج والانعكاسات التي تنجم عن النشاط الذي تقوم به الجماعات الضاغطة وليس النشاط في حد ذاته.

كما أن من بين الاحتياطات التي يجب اتخاذها هو أنه إذا كانت القاعدة أن لا تشارك الجماعات الضاغطة في الانتخابات ولا تؤدي بالتالي الوظائف المرتبطة بها، فإن الاستثناء يكمن في أن نموذجا عنها يشارك بشكل جزئي فيها، ويتعلق الأمر بنقابات الأجراء التي تمثل في مجلس المستشارين، وهذا معناه أن هذه النقابات تؤدي جزئيا الوظائف المرتبطة بالانتخابات.

<sup>1</sup> - Saurugger Sabine : analyser les modes de représentations des intérêts dans l'union européenne, construction d'une problématique. in Questions de recherche N° 6 juin 2002/ <http://www.ceri-sciences-po.org/publica/qdr.htm>

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 377

ولقد ساهم الكثير من علماء السياسة في دراسة الوظائف التي تؤديها هذه الجماعات، وستعرض في هذا الإطار لمساهمة بعضهم قفي ذلك.

وحسب ألموند و باول فإن الجماعات الضاغطة تقوم بنقل المطالب إلى المختصين بإصدار القرار السياسي، ويتعلق الأمر بوظيفة التعبير عن المصالح، وهي في هذا الإطار بمثابة نقطة التقاء المجتمع بالنظام السياسي. والجدير بالإشارة إليه هو أن النظام السياسي يعتمد كثيرا على الجماعات الضاغطة التي تزوده بهذه المطالب. وتدعم هذه الوظيفة بما تقوم به الأحزاب السياسية من دمج للمطالب وتقديمها منسجمة ومختصرة، فبدلا من مطالب كثيرة يجري التقليل منها وتحويلها إلى مطالب قليلة يسهل الاستجابة لها من قبل المؤسسات السياسية الرسمية ومنها البرلمان والحكومة.

وحسب (Meynaud) فإن الجماعات الضاغطة تؤدي ثلاث وظائف أساسية هي:

توفير معلومات مفصلة حول القضايا أو القطاعات التي تدافع عنها هذه الجماعات، وذلك لفائدة المسؤولين الإداريين المختصين بإصدار القرار السياسي، فهؤلاء لا يكونون دائما على دراية تامة بالقضايا التي يصدر عنها القرارات، لذلك فهم يرتكبون في كثير من الأحيان أخطاء فادحة في مضمون التدابير التي يتخذونها، لذلك لا يمكن إلا أن تؤكد حيوية هذه الوظيفة بالنسبة للنظام السياسي.

إن الجماعات الضاغطة تحقق التراضي بشأن التدابير التي تم التوصل إلى إصدارها، والجماعات الضاغطة تخدم كثيرا مصالح النظام عندما يأخذ مسيرتها على عاتقهم مهمة شرح ما تم التوصل إليه لأعضائها، وفرض احترامها والانضباط له من قبل الأعضاء.

إن الجماعات الضاغطة تقوم كذلك بمهمة عقلنة المطالب والطموحات، أي تقديمها في صورة قابلة للتحقق ودون أن تكون ماسة بالمرتكزات التي يقوم عليها النظام السياسي، وهذه الوظيفة تحول دون اتخاذ المطالب طابعا فوضويا وعنيفا.

إن هذه الوظائف التي أشار إليها كل من ألموند و ماينو هي التي تجعل الكثيرين يعتبرون أن الجماعات الضاغطة تتصرف كحليف للنظام السياسي لا كخصم له، فهي وظائف تساعد النظام على التكيف مع محيطه وأداء الوظائف والأدوار المنوطة به.

إن ما أشرنا إليه من وظائف تؤديها الجماعات الضاغطة يتدعم بدراسة روبرت ميرتون، فهذا الأخير يميز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة، وهو يعتبر أن هذه الأخيرة أي الوظائف الكامنة هي تلك الوظائف التي تخدم النظام السياسي والتي تؤديها الجماعات دون شعور ودون سعي إلى أدائها، ومن الوظائف الكامنة نشير إلى وظيفة الدمج، فبطريقة غير مباشرة وغير منتظرة تخدم هذه الجماعات مصالح النظام السياسي القائم عبر التعبير عن المطالب بعد تخليصها من الطابع الفوضوي والعنيف أو من طبيعتها الثورية المحتملة. أما الوظائف الظاهرة فيمكن الإشارة إلى وظيفة التعبير عن المطالب.

ويشير البعض إلى أن الجماعات الضاغطة يمكن أن تشكل في بعض الحالات بديلا وظيفيا عن الأحزاب السياسية<sup>1</sup>، وذلك عندما تكون الأحزاب عاجزة عن أداء وظيفة تجميع المصالح بالنظر إلى التشرذم الذي يتعرض له النظام الحزبي و حدة الصراع العقائدي. ففي هذه الحالة فإن النقابات على وجه الخصوص تربط علاقات مباشرة بالنظام السياسي وتؤدي بنفسها وظيفة دمج المطالب، وبصيغة أخرى تتحول إلى بديل عن الأحزاب السياسية.

إن هذا الوضع عاشته فرنسا<sup>2</sup> مع نهاية السنين وبداية السبعينات من القرن الماضي، وهو يوصف بالاختلال الوظيفي، وفي هذا الاختلال تبرز مخاطر الجماعات الضاغطة، فالتفاوض المباشر مع الجماعات الضاغطة يصبح بديلا للحوار مع الأحزاب السياسية وبديلا عن اعتماد القنوات التي اعتاد النظام السياسي الاعتماد عليها ومنها ممثلو الأمة. فممثلو الجماعات يحلون محل نواب الشعب، مع ما

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique ... p : 547

<sup>2</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique ... p : 547

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، الترقيم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

يؤدي إليه ذلك من تغير في كثير من القيم، ومن ذلك أن المصلحة العامة تترك المجال لطغيان المصالح الخاصة، مع ما يرافق ذلك من اختفاء قيم المواطنة والتضامن، وطغيان ثقافة الدفاع عن المصلحة الخاصة بدل المصالح العامة.

## المبحث الرابع: تمييز الجماعات الضاغطة

### الفقرة الأولى: الأحزاب والجماعات الضاغطة

تتشرك الأحزاب والجماعات الضاغطة في أن السلطة هي محور اهتمامهما، فكلاهما عندما يشتغل تكون مراكز صناعة القرار السياسي هي هدفه وغايته. غير أن ما يميز بعضهما عن الآخر في هذا الخصوص هو:

- الأحزاب تسعى إلى تولي السلطة، أي إلى الحصول على أغلبية المقاعد داخل البرلمان وتشكيل الحكومة أو المساهمة في تشكيلها مع أحزاب أخرى. دون أن ننسى الأحزاب الثورية التي تطمح إلى الاستيلاء على السلطة عن طريق قلب النظام الحاكم<sup>1</sup>
- الجماعات الضاغطة لا تسعى للوصول إلى السلطة وإنما تكتفي فقط بدور مراقبتها والتأثير عليها من الخارج، أو كما يقول "سيلر"<sup>2</sup> إنها تسعى فقط إلى انتزاع قرار، فهي لا تشارك مثلاً في الانتخابات التشريعية، كما أنها ليس لها دور يذكر في تشكيل الحكومات، إنها تبحث فقط على كيفية التأثير على الماسكين بزمام القرار السياسي

إن الاختلاف في كيفية التعامل مع السلطة من قبل كل من الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية يرجع إلى طبيعة المصالح التي يدافع عنها كل منها:

- تقدم الأحزاب السياسية نفسها كقوة تدافع عن مصالح مختلف الفئات الاجتماعية من خلال برنامج سياسي أو مشروع مجتمعي شمولي يلامس مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- الجماعات الضاغطة تكتفي بالدفاع عن مصالح فئوية أو جزئية. كدفاع النقابات عن العمال، ودفاع الجمعيات النسائية عن النساء.

إن البرنامج الحزبي الذي يمتاز بالشمولية يستدعي أن يكون الحزب في موقع القرار لكي يتمكن من وضعه في حيز النفاذ، في حين أن الدفاع عن بعض المصالح الخاصة الفئوية لا يستدعي ذلك كله، لذلك تكتفي الجماعات الضاغطة بالتأثير على السلطة من الخارج أي دون الحاجة إلى تولي المناصب في مؤسسات الحكم.

وجدير بالذكر أن هذا الاختلاف ليس دائماً، ذلك أن الأنظمة السياسية المعاصرة أصبحت منفتحة أكثر على الجماعات الضاغطة، وأصبحت تعمل على تقريبها من خلال تمثيلها في بعض المؤسسات السياسية الرسمية كالبرلمان، وينطبق ذلك على نقابات الأجراء والغرف المهنية التي يتم تمثيلها داخل البرلمان.

### الفقرة الثانية: اللوبي والجماعة الضاغطة

إن هذا المصطلح لا يعني به الجماعات الضاغطة، وإنما نشير به إلى مجموعة من الأشخاص الذين يعملون لفائدة هذه الجماعات، تنتقيهم هذه الأخيرة وتجعل لهم مهمة محددة هي ممارسة الضغط لفائدتها، وهي غالباً ما تنتقيهم من بين أعضاء البرلمان السابقين أو من بين العارفين بدواليب ومساطر العمل التشريعي. اللوبي إذن يشمل أشخاص يبيعون خدماتهم، والخدمة التي يقدمونها هي التأثير على أعضاء البرلمان لفائدة الجماعات الضاغطة، لذلك فهم ليسوا أعضاء في هذه الجماعات وليست لهم مصلحة في ممارسة الضغط إلا ما يجنونه من أجور مقابل ذلك التأثير.

وتعد الولايات المتحدة أبرز الدول التي عرف برلمانها اللوبيات، ولقد بدأ الاعتراف بوجودها منذ 1913 عندما طالب رئيس الولايات المتحدة آنذاك اللوبيين بالرحيل عن واشنطن نظراً لما عرف عنهم من استعمال للوسائل غير المشروعة للتأثير ونقص هذا أساساً الرشوة،

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique ... p : 396

<sup>2</sup> - Seiler (D.L) : la politique comparée ... op.cit. p : 91.



غير أنها أعادت النظر في طريقة التعامل مع هذه الظاهرة منذ 1946 عندما صدر قانون أمريكي يقضي بالاعتراف بنشاطها مقابل تسجيل اللوبيين لدى غرف مجلس الشيوخ ومجلس النواب والتصريح بالأشخاص والموارد المالية الموضوعة رهن إشارتهم.

### الفقرة الثالثة: جماعات المصلحة وجماعة الضغط

يختلط مفهوم الجماعات الضاغطة بمفهوم جماعات المصالح، لكن النظر إليهما بعمق يظهر اختلافات كبيرة. إن مصدر الخلط بينهما يكمن في أن جماعات المصلحة هي بدورها تجمعات منظمة لأشخاص لهم مصالح ومهمات مشتركة، لكن الخلاف بينهما يكمن على مستوى هدف كل منهما، فإذا كانت الجماعات الضاغطة تستهدف التأثير على السلطة دفاعا عن الأشخاص والقطاع أو النشاط الذي تمثله، ومن ذلك أن الجمعيات النسائية مارست ضغطا على النظام السياسي المغربي من أجل صدور قرار يخدم مصالح الأشخاص الذين تمثلهم، والأمر يتعلق بمدونة الأسرة. فعلى خلاف ذلك فإن جماعات المصلحة مهمتها هي تنظيم ذلك النشاط أو القطاع ومراقبته، ويمكن أن نشير إلى كثير من الأمثلة عن هذه الجماعات ومنها نقابات الصيادلة والغرف المهنية على اختلافها عندما تعمل على تخليق القطاع الذي تمثله وتنظيم أنشطته أعضائها ومنع المنافسة غير الشريفة بين أعضائها، وعلى المستوى الدولي يمكن أن نشير إلى منظمة الدول المنتجة للبترو، فمن مظاهر تنظيم ومراقبة النشاط الذي تمثله هذه الأخيرة هو أنها تقوم بتحديد حصص إنتاج الدول المنضوية تحت لوائها وذلك حتى لا تعم الفوضى في إنتاجه فتتزل أسعار البترول عن مستويات معقولة تس على إثره مصالح الدول التي تنتجه.

وإذا كانت ممارسة الضغط هي المحدد لهوية الجماعات الضاغطة، فإن تنظيم ومراقبة النشاط هو المحدد لهوية جماعات المصلحة، لكن ذلك لا يلغي كل تداخل بينهما، فجماعات المصلحة قد تتحول في بعض الأحيان إلى ممارسة الضغط على السلطة دفاعا عن مصالح أعضائها، فنقابات المحامين مثلا قد تتحول إلى ممارسة الضغط في حال وجود ما يقتضي ذلك حماية لمصالح أعضائها رغم أن مهمتها الأساسية هي تنظيم هذا القطاع. لذلك يجب التأكيد على أن جماعات المصلحة تختلف عن الجماعات الضاغطة ولا يمكن أن تصبح مثلها إلا في حال تحولها إلى ممارسة الضغط، ويلخص البعض هذا التداخل الحاصل بين النوعين من التنظيمات قائلا بأن الجماعات الضاغطة هي جماعات المصلحة في حالة ديناميته ونشاطها السياسي، هي جماعات المصلحة في حالة انفتاحها الخارجي، وهي جماعات مصلحة عندما تمارس ضغطا<sup>1</sup>.

### المبحث الخامس: الهيئات التي تتلقى ضغط الجماعات

إن التأثير بأشكاله المختلفة وبأدواته المتنوعة هو الوسيلة والأداة التي تستخدمها الجماعات الضاغطة بغية تحقيق أهدافها. أما السلطة فهي المستهدفة به. وعندما نستعمل هذا المفهوم فإننا نتوخى فقط المفهوم الحقوقي للكلمة، وبذلك فإن السلطات العامة المحلية والوطنية وحتى فوق الوطنية<sup>2</sup> هي المستهدفة، فالضغط يوجه نحو مراكز القرار كيفما كان شكلها ومركزها، يكفي أن نعرف في هذا الإطار أن نسبة كبيرة من أنشطة الضغط تنتقل لتنصب على الوحدات اللامركزية عندما تنهج الدولة نهجا لامركزيا<sup>3</sup>.

سنتقتصر في هذه الدراسة على التأثير الذي تخضع له السلطتين التنفيذية والتشريعية. غير أن التأثير على هاتين المؤسستين قد يحدث عن طريق الضغط على محيطها وبيئتها ومنها البنيات التي تراقب السلطة و تؤثر عليها، ويتعلق الأمر بالأحزاب السياسية والرأي العام.

والجدير بالإشارة إليه هو أن وجهة التأثير تختلف من نظام سياسي إلى آخر، وذلك تبعا لشساعة أو ضآلة اختصاص السلطة المراد الضغط عليها، لذلك فإن وجهة التأثير قد تكون وطنية أو محلية كما قد يتعلق الأمر بالسلطة التشريعية أو بالسلطة التنفيذية.

<sup>1</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 520

<sup>2</sup> - في هذا الإطار تشير بعض الدراسات إلى أن بروكسيل هي مقر البرلمان الأوروبي، تأتي ما يتراوح بين 12000 و 20000 ممارس محترف للضغط، والسبب المرصد الأوروبي للمقاولات فإن 60 بالمائة منهم يشتغلون لحساب المقاولات بينما 30 بالمائة منهم لحساب الحكومات الوطنية. Laurent Fargues: Bruxelles: Le royaume des lobbies. Http://www.novethic.fr.

<sup>3</sup> - Basso Jaques : les groupes d'intérêt ... http://www.cife.fr/pdf/303basso.pdf. P: 45.

## الفقرة الأولى: السلطة التنفيذية<sup>1</sup>

إن ما يجعل من السلطة التنفيذية المعني الأول بأنشطة الجماعات الضاغطة هو كونها أصبحت الجهة القرارية الرئيسية بين مؤسسات الدولة في كثير من الأنظمة السياسية، لقد انتقلت إليها أغلب الاختصاصات، وهذا التحول يبرر عادة بقدرتها على الاستجابة السريعة لكل المستجدات وبديارتها الواسعة بحاجيات المجتمع وبتوفرها على ترسانة فنية تشمل خبراء وتقنيين يعرفون جيدا الملفات التي تطرح أمام هذه السلطة، وعلى بنيات كثير للاستعلام وجمع المعلومات حول القضايا التي تعرض عليها. لقد برزت هذه المعطيات للكثير من الدول نقل أغلب الاختصاصات إليها، وينطبق هذا الأمر بالدرجة الأولى على فرنسا ابتداء من سنة 1958 حيث صدر دستور يمنح للسلطة التنفيذية وزنا كبيرا واختصاصات واسعة كان يمارسها البرلمان الفرنسي قبل ذلك التاريخ.

والحل الأنجع في مسعى الجماعات الضاغطة يتمثل في النفاذ إلى أعلى مستويات هذه السلطة، ويتعلق الأمر برئيس الدولة ثم بالوزير الأول. والطريقة المتبعة في ذلك هي الاعتماد على خدمات أحد مستشاريه، لكن يبقى الاتصال المباشر وإقناعه بتطابق مصالح الجماعة مع المصلحة العامة هي الوسيلة الفعالة. لذلك فإن ممثليها يطلبون لقاء مباشرة عادة ما يستجاب له في كثير من الدول طالما أن من واجب الهيئات العليا استقبال والاستماع للمطالب التي تقدم للنظام السياسي من قبل المواطنين والجماعات والهيئات. وتتخذ هذه المقابلات شكل جلسات مناقشة وحوار من أجل الإقناع يصعب أن نصف على إثرها نشاط الجماعات بالضغط.

إن الوزارات بما هي أجهزة للتنسيق وإعداد القرارات التي تهم القطاع فإنها تتعامل مع الجماعات الضاغطة. وفعالية الجماعات الضاغطة في هذا المستوى يعتمد على معرفة المصلحة الإدارية ذات الاختصاص، ويبقى أعضاء ديوان الوزير أكثر الجهات قابلة للخضوع لهذا التأثير طالما أن هذه الدواوين هي التي تتولى تنسيق نشاط الوزارة وإعداد مشاريع القرارات والقوانين التي تنظم القطاع الذي تشرف عليه الوزارة، وتمثله الجماعة الضاغطة.

## الفقرة الثانية: السلطة التشريعية

إن الحالة الأمريكية هي الأكثر أهمية في هذا المجال، ذلك أن الجماعات الضاغطة لها تأثير كبير في الولايات المتحدة، ويجري نشاطها على الخصوص أمام الكونجرس. والخاصية الأساسية لذلك هو أنه يتم في واضح النهار لاسيما بعد 1946، تاريخ صدور قانون فدرالي يعترف بهذه الممارسة كمهنة مشروعة.

وتعتمد الجماعات للتأثير على البرلمانيين على اللوبيات *Les lobbies*، التي تتولى مهمة الضغط على أعضاء البرلمان الأمريكي، هذه اللوبيات التي توجر خدماتها للجماعات الضاغطة تمكنت تدريجيا من إقامة مكاتب متخصصة في هذا النشاط. ويذكر أن وزارة الدفاع الأمريكية تستعمل الكثير من اللوبيين *Les lobbyistes* من أجل محاصرة البرلمانيين ومساعدتهم، ويصل حجم ما ينفق من قبل هذه الإدارة من أجل المحافظة على العلاقات الجيدة مع أعضاء الكونجرس إلى أربعة ملايين من الدولارات<sup>2</sup>.

ولا تعد الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تشهد خضوع البرلمانيين لضغط الجماعات، ففي فرنسا<sup>3</sup> يعتبر البرلمان المجال المفضل لذلك أيضا، لكن منذ 1958 انتقل الضغط نحو السلطة التنفيذية نتيجة تحول هذه الأخيرة إلى مؤسسة محورية في مجال اتخاذ القرار، وإذا لم يتم الانتقال نهائيا بالنظر إلى أن البرلمان يبقى رغم ذلك مختصا بكثير من الأمور، الشيء الذي يخضعه بدوره للضغط، فإن الجماعات الضاغطة تعود للضغط على البرلمان حتى في حالة الاختصاص الحكومي، وذلك راجع إلى أن البرلمان له وسائل كثيرة لمساءلة الحكومة والتأثير عليها، لذلك فإنه يلجأ إليه للضغط بطريقة غير مباشرة على الحكومة، ويعتبر الإقناع من خلال تسريب التقارير إلى اللجان البرلمانية والرشوة والتهديد والابتزاز السياسي أهم الوسائل المستخدمة لبلوغ النتائج التي تصبو إليها الجماعات الضاغطة.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 386

<sup>2</sup> - cité par Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 549

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 388

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

علما بأن المبادرة قد تأتي من الفرق البرلمانية التي تلجأ إلى تنظيم جلسات استماع أو أيام دراسية لمناقشة القضايا المطروحة، وذلك كوسيلة لتعميق معرفة النواب بشأن هذه القضايا.

ومن الأمثلة البارزة على فعالية الجماعات الضاغطة المستقاة من التجربة الفرنسية أن ضغط منتجي الكروم ومصنعي الخمر لم يصمد سنة 1990-1991 أمام لوبي الأطباء الذي تمكن من دفع البرلمان إلى المصادقة على قانون للقضاء على إدمان الخمر والتدخين، وما يبرز فعالية لوبي منتجي ومصنعي الخمر أنهم تمكنوا سنة 1994 من جعل البرلمان يتراجع عن المنع الذي كان يشمل إشهار المشروبات الكحولية<sup>1</sup>، بعد التعديل الذي تقدم به ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الاشتراكيين<sup>2</sup>.

وفي الولايات المتحدة يمكن أن نشير إلى مثال جمعيات مكافحة الكحول التي نجحت سنة 1918 في دفع الكونجرس إلى إقرار التعديل الثامن عشر على الدستور الأمريكي الذي نص على تحريم الخمر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 373

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 390

<sup>3</sup> - جان ماري دانكان: علم السياسة. ترجمة د. محمد عرب صاصيلا. المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع. طبعة 1992. ص: 338

## الفقرة الثالثة: الأحزاب السياسية<sup>1</sup>

بداية لابد من الإشارة إلى أن الجماعات الضاغطة وخلافا للأحزاب السياسية تنفي علاقتها بالسياسة، ويمثل هذا السلوك طريقة لنفي أي تبعية لهذا الحزب أو ذاك، وهذا الأمر لا يرجع إلى البعد الفعلي عن السياسة، ذلك أن سعيها للتأثير على السلطة ومساهمتها في إصدار القرارات السياسية وحده كفيل بتأكيد طبيعتها السياسية، إن نفي طبيعتها السياسية راجع إلى تقديرها لحجم تأثير إعلان تبعيةها أو موقفها السياسي على فعالية نشاطها. فذلك قد يؤثر على عملية التنسيب التي تحرص عليها، فإقرارها مثلا بتبعيةها لحزب من الأحزاب يجعل الأشخاص المنتهين إلى أحزاب أخرى يمتنعون عن الانضمام إليها، كما أن نفيها لموقفها السياسي وتأكيدها على طابعها التقني المطلبي المحض يسهل تعاملها مع كل الأحزاب التي تتناوب على السلطة، لذلك جرت العادة على عدم إفصاح الكثير من هذه الجماعات عن أي انتماء سياسي.

إن الجماعات الضاغطة تسعى جاهدة إلى الضغط على الأحزاب سعيا منها لحشد المزيد من الدعم للمطالب التي تعرضها على النظام السياسي ولجعلها تدرج مطالبها في البرنامج السياسي للحزب، لاسيما وأن كل حزب يمكن أن يصبح في موقع الحكومة، ولذلك أيضا تعمل الأحزاب على ربط علاقات جيدة مع الشخصيات الحزبية المرشحة للمناصب الحكومية من خلال دعمها في تمويل حملاتها الانتخابية ومساندته سياسيا بدفع الأشخاص الذين تمثلهم الجماعة إلى التصويت لصالح الحزب.

وبوجه عام يمكن أن نتصور ثلاث صيغ للعلاقة بين الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية:

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 391 et s

## (1) الحزب واجهة للجماعة الضاغطة

إن هذه الحالة تحققت في كثير من التجارب، وهي تتلخص في أن الجماعة الضاغطة تستاء من طريقة تعامل الأحزاب الأخرى مع مطالبها، أو أنها ببساطة تريد أن يكون لها وجود مباشر في المؤسسات الرسمية من خلال الاستفادة من قوتها السياسية بمفردها في الانتخابات العامة.

ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار نجد حزب العمال البريطاني الذي أنشئ بقرار من اتحاد النقابات البريطانية مع نهاية القرن التاسع عشر، ولقد كان هذا الحزب في البداية بمثابة التعبير السياسي عن الحركة النقابية البريطانية، حيث أن نوابه كانوا يتلقون أوامره من النقابات العمالية، وإذا كان الانخراط في هذا الحزب لم يعد يمر عبر الانضمام إلى إحدى التنظيمات المساهمة في إنشائه كما كان الأمر قبل 1918 فإن المنخرطين بشكل مباشر في هذا الحزب لا يتعدون 15 بالمائة في حين أن 85 بالمائة منهم أي ما يعادل خمسة ملايين ونصف يتوزعون على النقابات.

إن هذه التبعية عرفتها فرنسا من خلال مثال بارز يتمثل فيما سمي خلال الخمسينات بحزب بوجاد، فبوجاد عندما استاء من عدم تمثيل الأحزاب القائمة لمصالح التجار الصغار والصناع التقليديين دفع بهؤلاء إلى إنشاء حزب يدافع عنهم، ولقد تقدم للانتخابات التشريعية لسنة 1956 وحقق نتائج مهمة تمثلت في 12.5 بالمائة من الأصوات و 52 من النواب<sup>1</sup>.

إن هذه التبعية يمكن أن نلمسها في حالة الكثير من الأحزاب المتخصصة كالأحزاب الزراعية التي تدافع عن المزارعين في الكثير من الدول منها الاسكندنافية والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان هذا النوع من التبعية يتم بشكل معلن، فإن التبعية قد تكون خفية، وهذه حالة الكثير من الأحزاب التي تخضع للتجمعات الاقتصادية والمالية الكبرى، وتمتاز العلاقة في هذه الحالة بالكثير من التكتّم<sup>2</sup>.

## (2) الجماعة الضاغطة واجهة الحزب

تتحقق هذه الحالة عندما يتجنب الحزب الظهور بمظهر المناصر لفئات إجتماعية بشكل يتناقض مع النظرية السياسية التي يقوم على أساسها. وهي حالة تميز الأحزاب الشيوعية، فهذه الأحزاب محكومة بضرورة الاقتصار على تأطير الطبقة العاملة، لكن لأن هذه الأحزاب بحاجة إلى استقطاب أعداد كبرى من الأعضاء فإنها تكون مضطرة إلى الانخراط في صراعات غير طبقية، فيلجأ بالتالي إلى خلق تنظيمات موازية يخضعها للمراقبة من قبيل منظمات نسائية أو لقدماء المحاربين. وقد تتجسد تبعية الجماعة الضاغطة للحزب من خلال تولي المهام القيادية من قبل شخصيات تنتمي للحزب، وهذا حال الأحزاب الاشتراكية والشيوعية مع النقابات العمالية.

## (3) التكامل والمنافسة

إن علاقة الحزب بالجماعات الضاغطة قد تتخذ أيضا صيغ المنافسة والتكامل، فالمنافسة تتجسد في كونها يتنافسان على تمثيل نفس الفئات الإجتماعية، ويظهر ذلك بشكل خاص عندما توسع الجماعة من الأهداف التي تدافع عنها، وهذا حال الكثير النقابات التي يعتبرها البعض تشابه مع الأحزاب. أما حالات التكامل بينهما فإنها تتمثل في كونهما يتكاملان وظيفيا بأدائهما لوظائف مختلفة واستجابتهما لحاجيات مختلفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 393

<sup>2</sup> - Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique... op.cit. 554

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 393

## الفقرة الرابعة: الرأي العام

إن التأثير على الرأي العام هو إحدى وسائل الجماعات الضاغطة<sup>1</sup>، وأهميته تتأتى من مكانة الرأي العام في الديمقراطيات الغربية. فالرأي العام قوة مؤثرة مادام هو المشرعن للعمل السياسي، ومن ثم يصعب على السلطة الحاكمة أن تسير في غير ما يقتضيه الرأي العام، لذلك تلجأ الجماعات الضاغطة إلى تعبئته وتجنيدته لممارسة للتأثير على الحكومة.

إن الأسلوب الأمثل في هذا المسعى هو أن يعلم الرأي العام، ومن أجل ذلك تستخدم بعض الأساليب التي تزعجه، ومنها الإضراب والتظاهر في الطريق العام وشل حركة النقل أو القيام بأعمال عنيفة بالنسبة لبعض الجماعات الانفصالية على شاكلة ما يجري في إسبانيا. وبما أن مثل هذه الوسائل قد تنتج رد فعل عكسي ومن ذلك استياء الرأي العام من هذه الجماعات وتظاهره ضدها وإدانتها لأعمالها فإن الوسيلة المفضلة للجماعات عندما تود استخدام الرأي العام هي الإقناع. إن اختيار هذه الطريقة ينطلق أيضا من الإيمان بأن الرأي العام يصنع، بحيث يمكن عبر استعمال بعض الوسائل استمالته .

أما عن دعوات هذا العمل فيمكن أن نشير إلى الجرائد والملصقات ووسائل الاتصال الجماهيرية، فالجرائد توجر صفحاتها وتعتمد كثيرا في تمويلها على هذه الجماعات، كما أن الإعلام السمعي والمرئي يمتاز بكثرة انتشاره ودخوله إلى كل بيت. وتستعمل هذه الوسائل لنشر الأخبار والتحقيقات التي تخدم مصالح الجماعات الضاغطة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأخبار والتحقيقات لا تكون بالضرورة مشوهة للحقيقة، لكن اختيار توقيت إصدارها وكيفية تقديمها لا يكون عشوائيا.

<sup>1</sup> - Basso Jaques : les groupes d'intérêt ... <http://www.cife.fr/pdf/303basso.pdf>

## المبحث السادس: تصنيف الجماعات الضاغطة

يعتبر التعدد والكثرة من مميزات الجماعات الضاغطة، فهي كثيرة ومتباينة من حيث شكلها وأهدافها ومن حيث فعاليتها، لذلك فإن تصنيف هذه الجماعات يطرح صعوبات جمة، أهمها كثرة الزوايا والمعايير التي على أساسها يمكن تأسيس التصنيفات، إضافة إلى أن هذه التصنيفات لا تمتاز دائماً بالصرامة التي تبعتها عن النقد<sup>1</sup>.

أ- معيار العدد: هكذا نستطيع على أساس العدد التمييز بين الجماعات الصغيرة والكبيرة، وداخل الجماعات الصغيرة يجري التمييز بين الجماعات الطبيعية كالعائلة والأقلية العرقية، والجماعات المصطنعة وتشمل كل جماعة تم تأسيسها من أجل تحقيق أهداف محددة.

وما يعاب على هذا التصنيف أنه لا يضع حداً أدنى من المنخرطين يتم على أساسه تمييز الصغير من كبير الجماعات، هذا فضلاً عن كون الكثير من الجماعات ذات النفوذ الوطني غالباً ما تكون عبارة عن فدراليات من الجماعات التي تشتغل على الصعيد المحلي<sup>2</sup>.

ب- معيار الانضمام: ونميز على أساس هذا المعيار بين تلك التي يكون الانضمام إليها بحكم الواقع وهي تتجسد في المجموعات الطبيعية التي ننتمي إليها دون أن نطلب ذلك ويمكن أن نشير للعائلة والمجموعات الإثنية، ونميز عنها تلك التي يكون الانضمام إليها تطوعياً، ويتعلق الأمر بكل أصناف المجموعات كالجمعيات والنقابات والأندية التي ننضم إليها ونستقبل منها وفق ما تمليه علينا رغبتنا.

ج- واقتباساً لتصنيف الأحزاب إلى أحزاب الأطر والجماهير يميز البعض بين جماعات الأطر وجماعات الجماهير، وبهذا نكون أمام الأولى عندما يقتصر الانضمام إليها على الذين يستوفون شروطاً علمية أي على شهادات معينة، كجمعيات أصدقاء خريجي بعض المدارس أو المعاهد، أو جمعية مهندسي الطرق والقناطر، أو على شروط مالية ومنها نقابات أرباب العمل. ونكون أمام مجموعات الجماهير في حالة الجماعات التي تسعى إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الناس دون اشتراط مؤهلات علمية أو مالية وهي حالة النقابات وجمعيات الدفاع عن حقوق المستهلكين.

د- وثمة تصنيفات كثيرة أخرى يمكن اعتمادها، فعلى أساس عمر الجماعة يمكن أن نميز بين الجماعات الدائمة والمؤقتة، فهذه الأخيرة تستهدف تحقيق مصالح معينة تنتهي الجماعة بتحقيقها كالسعي لإطلاق سراح أحد المعتقلين، أما الجماعات الدائمة فهي تلك الجماعات التي تتجدد المصالح التي تدافع عنها وهو حال النقابات العمالية مثلاً.

هـ- كما أن على أساس الشكل القانوني نميز بين الجماعات الرسمية والجماعات السرية، فالجماعات الرسمية هي التي تتخذ لنفسها شكلاً قانونياً (جمعية نقابة...) ويتم تأسيسها باتباع الإجراءات القانونية المنظمة للحريات العامة والجمعيات، أما الجماعات السرية فهي التي تشتغل في الخفاء في بعض الدول كمنظمة إيطة الباسكية الانفصالية، واشتغالها في السرية راجع إلى مخالفتها للقوانين من حيث أهدافها والوسائل التي تستعملها. غير أن من بين التصنيفات التي تعطي أفقاً لدراسة الجماعات الضاغطة نجد تلك التي تميز بين الجماعات الضاغطة العمومية والخاصة وتلك التي تميز بين الجماعات الوطنية والدولية.

## و- الجماعات العامة والخاصة

تعد النقابات العمالية والجمعيات الحقوقية والنسائية وفق هذا التصنيف جماعات خاصة، وتكييفها هذا لا يضيف إليها أي جديد، فهي تسعى إلى الدفاع عن الخواص، فمن الطبيعي أن يلجأ هؤلاء إلى تأسيس جماعات ضاغطة بغية الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية. غير أن ما قد تثار الصعوبة بشأن قبوله لاسيما لدى الفقه القانوني التقليدي هو الحديث عن الجماعات الضاغطة العمومية.

<sup>1</sup> - voir Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 379 et s

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 379

ذلك لأن الدولة ليست في نظره سوى مؤسسة واحدة تتعالى على المصالح الخاصة وتسعى إلى تحقيق المصلحة العامة، وينطبق هذا الوصف على الهيئات العمومية وعلى الموظفين العموميين.

وإذ لا شك في أنها تستهدف المصلحة العامة، فإنها في سياق ذلك تسعى إلى جعل المؤسسات القرارية لاسيما المسؤولة عن إصدار القانون المالي تعطي الأولوية للقطاع الذي تشرف عليه، وبإمعان النظر في نشاطها تبدو وكأنها لا تختلف كثيرا عن الجماعات الضاغطة الخاصة، ومن أمثلة هذه الجماعات التي يصنفها الموند ضمن الجماعات المؤسسية<sup>1</sup>، ونشير في هذا الإطار إلى الوزارات التي تقوم كل سنة بمناسبة إعداد القانون المالي بتضخيم احتياجاتها من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الاعتمادات المالية. كذلك يمكن الإشارة إلى الأعراف العموميين تجاه وزاراتهم، وإلى المؤسسات العمومية ودورها في التأثير على السياسة المتبعة في بعض القطاعات. ويبقى الجيش أبرز مثال للجماعات الضاغطة العمومية، فهذه المؤسسة تعمل من أجل مراقبة السلطة والتأثير عليها ولما لا الانتقال من موقع المراقبة إلى موقع الممارسة المباشرة كما يجري الأمر في الكثير من دول العالم الثالث التي تشهد انقلابات يقودها الجيش. وفي أنظمة أخرى كالولايات المتحدة فإنه على الرغم من التبعية الظاهرة للسلطة المدنية فإن السلطة العسكرية تمارس تأثيرا بالغاً لاسيما من خلال تحالفها مع الصناعة العسكرية<sup>2</sup>، وذلك لدرجة أن البعض يصف سياسة الدفاع التي تنهجها هذه الدولة لاكتناج المصلحة العامة وإنما كنتاج الضغط الذي يمارسه فاعلون من بينهم الجيش حفاظاً على الامتيازات التي يتمتع بها<sup>3</sup>.

## ز- الجماعات الوطنية والدولية

تشمل الجماعات الضاغطة الوطنية كل الجماعات التي تشتغل داخل تراب الدولة الواحدة والتي لا يتجاوز تأثيرها وضغطها حدود هذه الدولة. وإذا كانت هذه الجماعات هي التي أخذت الحيز الأكبر من الاهتمام من جانب الدارسين فإن التطور الذي شهدته العلاقات الدولية ترافق بنشأة جماعات ضاغطة دولية، وتعرف هذه الأخيرة بأنها تلك الجماعات التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة الواحدة<sup>4</sup>، وفي نظر البعض الآخر فإننا نكون أمام جماعة ضاغطة دولية عندما يكون لها فروع في كثير من الدول أو تسعى لدى دولة أخرى من أجل إصدار قرار لفائدتها أو من أجل الحفاظ على الوضع القائم<sup>5</sup>. بتعبير آخر يمكن القول أن الجماعات الدولية هي تلك التي يتجاوز تأثيرها وضغطها حدود الدولة الواحدة، أي أنها تلك التي تمارس الضغط على أكثر من دولة.

ويصنف ضمن الجماعات الضاغطة الدولية على سبيل المثال منظمة العفو الدولية التي أظهرت فعالية كبيرة في مجال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومنظمة الصحة العالمية التي تضغط على الدول لتنمية أوضاعها الصحية، كما يمكن أن نشير إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تتدخل لدى الدول من أجل إصدار قرارات تحفيزية لأنشطتها أو للحيلولة دون إصدار قرارات ماسة بمصالحها كقرار التأميم.

ويندرج ضمن هذا الإطار أيضاً المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي الذي يختص في تمويل القروض الموجهة لتشجيع التنمية في العالم الثالث، غير أن قيامه بذلك عادة ما يكون مشروطاً بنهج الدولة المقترضة لسياسات تقشفية وإصلاحات في مجالات مختلفة، وبعد رفض الاستجابة لطلب الاقتراض الذي تتقدم به الدول إحدى أكثر الوسائل التي يضغط بها على الدول للقيام بالإصلاحات التي يقترحها<sup>6</sup>.

ولقد بدأ المغرب في التوصل بضغط الصندوق منذ بدايات الاستقلال، فلقد طلبت حكومة عبد الله إبراهيم "إمدادات من الصندوق تم رفضها من طرفه نظراً للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن تتواءم مع السياسة الاقتصادية العامة لهذا الجهاز<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - cite in Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 541

<sup>2</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique... op.cit. 542 — 543.

<sup>3</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 382 — 383.

<sup>4</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 384

<sup>5</sup> Cite par Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 384

<sup>6</sup> - د. محمد شقير: القرار السياسي في المغرب. مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى سنة 1992. ص: 66.

<sup>7</sup> - د. محمد شقير: القرار السياسي في المغرب ... م.س. ص: 66.



ومن الجماعات الضاغطة الدولية كذلك نجد البنك الدولي، فمن الأمثلة الدالة على مقدار تأثيره على المقررين السياسيين الوطنيين ما حدث بخصوص مشروع سبو، "حيث أن البنك الدولي رفض تمويل المشروع إذا لم تقم السلطات العامة مسبقاً ببعض الإجراءات منها بالأساس نزع ملكية بعض الأراضي. لكن السلطات المغربية رفضت ذلك أول الأمر واكتفت باستصدار قانون الاستثمارات الفلاحية، غير أن إصرار البنك الدولي على موقفه أدى إلى نزع ملكية بعض الأراضي الزراعية قدرت بـ 5000 هكتار"<sup>1</sup>

ولقد سجل ابتداء من عقد الثمانينات "تزايداً لهذا التأثير الخارجي، حيث ظهر واضحاً أنه كلما تقدم المغرب بطلب الحصول على قروض مالية جديدة، وإلجاءت توجيهات صندوق النقد الدولي لتفرض نفسها من جديد، وقد تمحورت مطالبها على الخصوص حول نهج سياسة تشفوية إزاء القطاعات الاجتماعية، وإلغاء دعم الدولة للمواد الغذائية الأساسية وتحرير ورفع الأسعار<sup>2</sup>، ولقد كان هذا الضغط سبباً مباشراً في اتخاذ المغرب لقرار الزيادة في الأسعار بتاريخ 28 ماي 1981<sup>3</sup>.

### المبحث السابع: نماذج من الجماعات

الجدير بالإشارة إليه في هذا المجال هو أن تنامي ظاهرة الجماعات الضاغطة وكثرتها يرتبط وجوداً وهدماً بطبيعة الدولة، فإذا كانت الدولة تتدخل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها فإن ذلك يتبعه نشوء جماعات للدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية المرتبطة بهذه القطاعات<sup>4</sup>. ونظراً لما تمتاز به الدولة في الوقت الراهن من تدخل في مختلف المجالات فإن الوضع يتميز بكثرة الجماعات، لذلك فإننا سنقتصر فقط على إعطاء بعض النماذج.

#### النقابات

إن أي تعريف للنقابة يجب أن ينطلق من التعريف الذي أعطي للجماعات الضاغطة، لذلك يجب اعتبارها تجمع من الأشخاص لهم مصالح مشتركة يسعون إلى الدفاع عنها عن طريق استعمال الضغط على السلطة. وبحسب المصالح التي يراد الدفاع عنها ونوع الفئات الاجتماعية التي تضمها هذه النقابات تتحدد هوية كل منها، فإذا تعلق الأمر بالمصالح المهنية للعمال كنا أمام نقابات عمالية، أعضاؤها هم المهاجرون وأهدافها هي الدفاع عن المصالح المهنية لهم، المصالح المادية أو المعنوية. أما إذا كنا أمام نقابة تضم أرباب العمل فإننا نكون بصدد نقابات أرباب العمل، وهدفها أيضاً هو الدفاع عن المصالح المهنية لهؤلاء. إن النقابات تتنوع إذن بتنوع الفئات الاجتماعية التي تضمها، فقد تشمل أيضاً نقابات المزارعين ونقابات الصحفيين والفنانين وهلم جرا. لذلك سنقتصر على نموذجين منها هما نقابات الأجراء ونقابات أرباب العمل.

#### نقابات الأجراء

لقد تشكلت الحركة النقابية بشكل تدريجي انطلاقاً من هدف أساسي كان يؤطر العمال وهو الوصول إلى تحسين شروط العمل، وتعتبر الثورة الصناعية وما صاحبها من تدني لوضعية العمال أهم العوامل التي ساهمت في هذا التشكل. ورغم أن بداياتها تميزت بنوع من ردود الفعل العشوائية كتخريب الآلات والمعامل، فإن أوضاعها كانت حافزاً مهماً، ويذكر في هذا المجال أن البرلمان الإنجليزي صوت على قانون يقضي بمعاينة الأشخاص الذين يتلفون الآلات والمعامل بعقوبة الإعدام وذلك سنة 1769، كما أن أي تضامن بين العمال من أجل الدفاع عن مصالحهم كان ممنوعاً سواء في فرنسا أو في إنجلترا، وكان أهم الأهداف التي سعى إليها العمال من خلال التمردات التي تمت قيادتها في أوروبا طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر هو الاعتراف بحقوقها النقابية، هذا الحق الذي لم يتم الاعتراف به إلا ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر، وهي الفترة التي شهدت إنطلاقة التضامن الدولي بين العمال من خلال ميلاد أول منظمة دولية

<sup>1</sup> - د. محمد شقير: القرار السياسي في المغرب ... م.س. ص: 67.

<sup>2</sup> - د. محمد شقير: القرار السياسي في المغرب ... م.س. ص: 67.

<sup>3</sup> - د. محمد شقير: القرار السياسي في المغرب ... م.س. ص: 105 وما يليها.

وهي الجمعية الدولية للعمال، لتشهد بالتالي الحركة النقابية انطلاقها الحقيقية نحو الاعتراف بالعمل النقابي وبحق الإضراب وتحسين مستوى عيش العمال وشروط عملهم في باقي دول العالم.

ويذكر في هذا الصدد أن انكلترا عرفت تأسيس أول مركزية عمالية سنة 1869 (مؤتمر الاتحادات العمالية Trade Union Congress). وقد تمكنت هذه المركزية من "انتزاع العديد من المكاسب بفضل العمل الوحدوي، ففي سنة 1871 سيتم الاعتراف الرسمي بحق النقابات في تسجيل نفسها كجمعيات كاملة الحقوق، كما سيتم تحقيق مطلب العمال في الحقوق الانتخابية سنة 1872، وسيلغى قانون تجريم الإضراب سنة 1875، وسعت المركزية العمالية البريطانية إلى تطوير قوانين الشغل وتأسيس النواة السياسية الأولى سنة 1900 للإطار السياسي الذي سيأخذ تسمية حزب العمال Labour party سنة 1906 كواجهة برلمانية وسياسية للحركة النقابية<sup>1</sup>

أما في فرنسا فقد اوتيت احتجاجات العمال وضغوطهم اكلها سنة 1884، وهي السنة التي تم خلالها الاعتراف بالحق النقابي، وهي الضغوط والاحتجاجات التي بقيت متوالية الى حين رفع كل القيود التي قيد بها الحق النقابي، والى حين تجميع اغلب التيارات والجمعيات والتعاونيات العمالية داخل الكونفدرالية العامة للشغل CGT سنة 1895.<sup>2</sup>

### التأثير السياسي للنقابات العمالية

ومن حيث دور النقابات وتأثيرها فإن المجال لا يسع لتعداد منجزاتها، ولكن ما يستحق أن يشار إليه في هذا الإطار هو أن الأنظمة السياسية كانت ولا تزال شديدة الحساسية إزاءها، فبعد الاعتراف لها بالحق النقابي وبحق الإضراب بدأت في التفكير بإشراكها مؤسساتيا وهو ما تم فعلا من خلال عدد من المؤسسات الاستشارية كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل وفي مؤسسات قرارية كالبرلمانات.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن النقابات تشكل قوة سياسية قادرة على تغيير مجرى السياسة والدفع في اتجاه تبني قرارات سياسية أو عرقلتها<sup>3</sup>، لكن توضيحا يجب أن ينصب حول مقومات القوة التي تتمتع بها النقابات، فليس كل النقابات تؤثر بنفس الحجم، إذ أن هناك جملة من المقومات التي يجب أن تستوفيها التنظيمات المدافعة عن مصالح الشغيلة، ومن بين هذه المقومات نشير إلى تمثيلية النقابة أي إلى عدد المنخرطين في النقابة، فكلما كان العدد كبيرا كلما كان تأثير النقابة أكبر، مع الإشارة إلى أن الكثير من النقابات يتوفر لها عدد قليل جدا من المنخرطين لكنها تشكل قوة مؤثرة، ونشير في هذا الإطار إلى نقابات رابطة الطائرات ونقابات مهندسي الطرق والجسور، لذلك يجب إضافة محدد آخر لقوة النقابة وهو الموقع من العملية الإنتاجية. يجب أن نشير كذلك إلى الوحدة النقابية، فالانقسام النقابي يقلل من الفعالية، غير أن السلطة إذا كانت تكتسب قوة أكبر في وضعية تتميز بتعدد النقابات فإنها لا تحبذ بالضرورة<sup>4</sup> لاسيما عندما يصبح هذا التعدد دافعا نحو مزادات بين النقابات. يجب أن نشير أيضا إلى عامل آخر يتمثل في مدى انضباط الأعضاء، فكلما قل الانضباط كلما فقدت النقابة قوتها التفاوضية، وهو معطى لا يستهوي الأنظمة السياسية طالما أنه ينطوي على ملامح صدور احتجاجات فوضوية يصعب التحكم فيها.

إن النجاح الذي لقيته النقابات العمالية جعل هذا الشكل التنظيمي تتبناه مختلف الفئات الاجتماعية المهنية، فلقد شمل فئات كثيرة منها رجال التعليم والصحة وحتى أصحاب المهن الحرة، وذلك راجع إلى الفعالية التي يمتاز بها العمل النقابي في تحقيق مطالب الفئات التي يدافع عنها.

### النقابات العمالية بالمغرب

ولقد عرف المغرب بداية العمل النقابي ابتداء من الثلاثينات من القرن العشرين من خلال فرع المنظمة الفرنسية، "الكونفدرالية العامة للعمل" CGT، الذي قام بتجميع النقابات الصغرى التي كان الفرنسيون قد بدأوا في تأسيسها بالمغرب. غير أن الجدير بالإشارة إليه

<sup>1</sup> - ذ. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية، الأعلام المجهضة. مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 2002. ص: 13.

<sup>2</sup> - ذ. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية ... ص: 14.

<sup>3</sup> ديباش 399

هو أن "الحق النقابي كان من الناحية القانونية مقصورا على العمال والموظفين الفرنسيين بموجب ظهير دجنبر 1936، وممنوعا على المغاربة"<sup>1</sup>، بموجب ظهيريين صدر أولاهما بنفس التاريخ والثاني بتاريخ 24 يونيو 1938، غير أن "تسامحا فعليا قد مكن العمال المغاربة، منذ 1943، من الانخراط بحرية في النقابات الفرنسية، إذ أن النصوص التشريعية التي كانت تعارض ذلك قد أهمل تطبيقها"<sup>2</sup> بيد أن ذلك لم يمنع النقابات الفرنسية من الانفتاح على العمال المغاربة لتقوية صفوفها<sup>3</sup>. كما أن العمال المغاربة جعلوا من انخراطهم في النقابة الفرنسية خطوة أولى نحو تأسيس نقابة مستقلة بعد فشل محاولات مقاطعتها، وهو المطمح الذي تحقق مع تأسيس الاتحاد المغربي للشغل<sup>4</sup> سنة 1955.

ولقد كانت هذه النقابة تمتاز بنفوذ قوي ترجم بكونها كانت فاعلا حاسما في عدد من المناسبات. وكان من أبرزها تبنيها للقضية الوطنية من خلال المطالبة بعودة الملك من منفاه وبضرورة رفع الحماية، ومنها كذلك تمثيلها في المجلس الوطني الاستشاري بعشرة أعضاء، بل ومشاركتها في الانتخابات البلدية سنة 1960 ومساهمتها في تسيير الشأن المحلي<sup>5</sup>. هذا إلى جانب أنه استطاع فرض نفسه على السلطة التي تعاملت معه كقوة سياسية لا بد من إشراكها في القرارات السياسية المهمة وكذا تزويدها بمجموعة من الامتيازات اللازمة لتأطير مناضليه ومنها تمكينه من المقرات في مختلف أنحاء البلاد<sup>6</sup>

لقد ظهرت قوته جلية على المستوى الحزبي، فلقد كان دور الاتحاد المغربي للشغل حاسما في تقوية الجناح اليساري لحزب الاستقلال، بل انه كان من العوامل الحاسمة في انشقاق حزب الاستقلال، إذ أن "دور النقابة كان أساسيا في دعم العناصر الأساسية لتأسيس "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" سنة 1959 وذلك بتقديم كل أشكال الدعم الهادي والبشري والمعنوي. فانخرط العمال بكثافة في هذا الحزب الجديد"<sup>7</sup>.

ولقد كان الانخراط السياسي المعلن لهذه النقابة سببا للحملات التي شنّها الحكم من أجل فك الارتباط بين النقابة والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هذه الحملة التي تجلت في تهديد النقابة بحرمانها من كل الامتيازات التي حصلت عليها منذ الاستقلال منها المقرات ونظام المدامين، واقتسامها مع الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الذي أنشأه حزب الاستقلال بعد انضمام الاتحاد المغربي للتيار الراديكالي الذي انشق وأسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

ونظرا للمعادلة الصعبة التي وضع فيها الاتحاد المغربي للشغل بين ضغط الحكم وضغط الحزب فإنه اختار الحياد السياسي التام والركون للنشاط المطالب المحض<sup>8</sup>. وهو الموقف الذي كانت له تبعاته بحكم أن الكثير من الأعضاء كانوا حزبيين، كما أن عددا من الفدراليات تمكنت من الانفصال، كفدرالية البريد والنقابة الوطنية للتعليم وغيرها من القطاعات التي كانت على خلاف مع القيادة مما شجع الاتحاد الاشتراكي اثر انشقاق 1975 على تجميع بعض المكونات التي كانت شبه مستقلة عن الاتحاد المغربي وتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل<sup>9</sup>.

وإذا كانت النقابات في المغرب قد أبانت عن قوة سياسية كبيرة بعد الاستقلال، فإن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تأسست سنة 1978 حركت من جديد النضال العمالي من خلال عدد من الإضرابات منها إضراب 1979 وإضراب 1981 وإضراب العام لسنة 1990، لقد كان من نتائجه أن النظام قرر تقليص الزيادة في الأسعار الذي جاء على إثر إضراب 1981 إلى النصف، كما أنه ابتداء من التسعينات تم

<sup>1</sup> - ذ. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية ... م.س. ص: 18.

<sup>2</sup> - ر. □ ريزيت: الأحزاب السياسية المغربية. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى - نوفمبر 1992. ص: 53

<sup>3</sup> - ذ. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية ... م.س. ص: 18

<sup>4</sup> - محمد نجيب بنسبيعة: الأول كتاب "الحركة العمالية المغربية". مجلة أبحاث العدد 13 خريف 1986.

<sup>5</sup> - ذ. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية ... م.س. ص:

<sup>6</sup> - د. الحسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟. أفريقيا الشرق. طبعة 2000 ص: 59

<sup>7</sup> - ذ. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية ... م.س. ص: 24

<sup>8</sup> - "النضال من أجل الخبز". يراجع ذ. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية ... م.س. ص: 25.

<sup>9</sup> - د. الحسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية ... م.س. ص: 58 و ما يليها.

تدشين أسلوب جديد من التعامل يتمثل في دعوة النقابيين بشكل دوري للتفاوض<sup>1</sup> في إطار ما يسمى بالحوار الاجتماعي بين النقابات العمالية ونقابة أرباب العمل والحكومة.

وإذا كان الحقل النقابي المغربي يعرف الكثير من النقابات<sup>2</sup>، فإن التي تتوفر فيها شروط التمثيلية والتي تعترف الحكومة بأهليتها للتفاوض بشأن مطالب العمال تنحصر في الاتحاد المغربي للشغل والكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

## نقابات أرباب العمل

لقد اقترنت النقابة تاريخيا بالعمال، لذلك فإن الحديث عن نقابات أرباب العمل يثير بعض الاستغراب فأرباب العمل ينتمون إلى الطبقة المحظوظة، غير أن تغير شروط العمل فرضت عليهم تأسيس نقابات للدفاع عن مصالحهم في ظل الشروط الحالية التي تمتاز باكتفاء الدولة بلعب دور الحكم بين التنظيمات النقابية العمالية وأرباب العمل، وفي مواجهة التشريعات الاجتماعية التي يكلف المقاولات ميزانيات كبيرة، إضافة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي تنهجها الدول تفرض على هذه الفئة الاجتماعية التكتل من أجل التأثير فيها بما يحافظ على امتيازاتها أو الحصول على امتيازات إضافية.

لقد ظهرت نقابات أرباب العمل بشكل متأخر مقارنة مع نقابات العمال، ففي فرنسا لم تظهر إلا خلال الحرب العالمية الثانية، وتجدر الإشارة إلى أنها لا تحتكر لوحدها تمثيل هذه الفئة الاجتماعية، فإلى جانبها تشتغل تنظيمات أخرى منها الغرف المهنية. كما أن تمثيل هذه الفئة الاجتماعية لا تحتكره نقابة واحدة بل ثمة نقابات كثيرة تتنوع بحسب تنوع أرباب العمل، فداخل هذه الفئة يمكن أن نميز بين أرباب المقاولات الكبرى وأرباب المقاولات الصغرى، كما يمكن أن نميز داخل كل فئة بحسب القطاع الاقتصادي التي تشتغل فيه كل فئة.

إن أرباب العمل ينتظرون من الدولة مساعدات مالية وجبائية، كما ينتظرون منها إقرار تدابير تحميهم من المنافسة الأجنبية، وهذا يفرض عليهم الضغط، ويتخذ هذا الأخير شكل دعم مالي وسياسي للمرشحين الذين سيدافعون عن حرية المقولة، ويشير البعض في هذا الإطار إلى أنه أصبح شائعا في الولايات المتحدة أن هذه الفئة الاجتماعية تدعم الحزب الجمهوري فيما أن نقابات العمال تدعم الحزب الديمقراطي، وإلى أن هذه الممارسة جارية حتى في أوروبا القارية رغم أنها تجري بشكل خفي، كما تلجأ هذه الفئة إلى أسلوب اللوبي الذي تسعى من خلاله إلى التأثير على أعضاء البرلمان، وحتى في حال فوز المرشحين المعادين لمصالح أرباب العمل فإن البعض يعتبر أنها لن تعدم وسائل التأثير عليهم، ومنها إحداث الفوضى المالية وتهريب الأموال والتسبب في انهيار العملة<sup>3</sup>، رغم أن الدولة بدورها تمتلك وسائل كثيرة للضغط عليهم، لذلك فإن اللجوء إلى التفاوض ووسائل الضغط المشروعة هو الحل الأنسب الذي يتم اللجوء إليه.

ويشكل الاتحاد العام لمقاولات المغرب نموذجا عن الجماعات الضاغطة التي تدافع عن مصالح أرباب العمل في المغرب، وما يمكن القول بشأنه هو أنها تمتاز بفعالية كبيرة في خدمة مصالح أرباب المقاولات، من حيث دفاعها عن حرية المبادرة وعن التدابير الحمائية للمقاولات المغربية ضد المنافسة الأجنبية. وفي علاقتها بموضوع الشغل فإنها تلعب دورا فعالا من حيث المشاركة في الحوار الاجتماعي إلى جانب الحكومة والنقابات العمالية. كما أن ضغطها من الأهمية بحيث يمكن تلمسه بمجرد النظر إلى التأخير والعراقيل التي كانت توضع أمام مدونة الشغل.

## الأندية السياسية

<sup>1</sup> - د. حسن قرنفيل: المجتمع المدني والنخبة السياسية ... م.س. ص: 70  
<sup>2</sup> - "لقد سعت جل الأحزاب المغربية إلى خلق نقاباتها" تجاوزنا الآن 20 مركزية على الورق رغم أن النقابات الفاعلة على أرض الواقع هي المركزيات الثلاث الكبرى (تسبب الانتخابات الأخيرة لمجلس المستشارين) 1997". د. جمال هاشم: الحركة النقابية المغربية ... م.س. ص: 32.  
<sup>3</sup> جان ماري دانكان: علم السياسة ... م.س. ص: 331

الأندية السياسية هي تجمعات لها طابع نخبوي تضم فئات من المثقفين من مختلف المشارب الفكرية، وظيفتها هي التفكير في الشأن السياسي<sup>1</sup>، تغطية النقص والوهن الذي أصاب الأحزاب على مستوى خطابها وبرامجها، وبلورة حلول جديدة تستجيب لحاجيات المجتمع، والضغط على الأحزاب السياسية من أجل التجديد في برامجها وإصلاح بنيتها والتجمع بدل التشتت<sup>2</sup>.

إن هذه الأندية السياسية على الرغم من توجه نشاطها نحو العمل الحزبي والسياسي بوجه عام فإنها لا تختلط بالأحزاب، فهي تضم أشخاصا هدفهم هو الضغط على الأحزاب والحكومة والرأي العام من أجل إنجاز الإصلاحات التي يقتضيها العمل السياسي.

إن هذه الأندية ظهرت أول الأمر في بلدان أوروبية منها فرنسا وإبراز تأثير هذه الأندية يمكن الإشارة إلى أنها هي التي هيأت للثورة الفرنسية لسنة 1789، وهي التي نشطت ثورة 1848<sup>3</sup>.

### الجمعيات النسائية

ظهرت هذه الجمعيات من أجل الدفاع عن حقوق النساء السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، وإلغاء كافة أنواع الميز ضدّها. وهي تمتاز بفعالية كبيرة في كثير من الدول بينما تبقى في بلدان أخرى قليلة الفعالية، ومن الدول التي لعبت فيها أدوارا مهمة يمكن أن نشير إلى الولايات المتحدة التي شهدت الانطلاقة الفعلية للحركة النسائية.

أما في المغرب فإن المنظمات النسائية لم تظهر إلا بشكل متأخر، وإذا كانت بعض هذه التنظيمات قد أنشئت في عهد الحماية فإنها أنشئت بمبادرة من الأحزاب وبغاية الاستقطاب الحزبي، وهذه القاعدة طبعت المبادرات الحزبية خلال السبعينات مما أثر على مردوديتها. حيث بقيت رهينة الأحزاب، وحتى على مستوى المهام فإنها اقتصرت على الجانب التثقيفي دون الجانب التوعوي بقضايا المرأة.

ولم تعرف هذه التنظيمات انطلاقتها الفعلية إلى مع منتصف الثمانينات، وهي الفترة التي شهدت ميلاد تنظيمات منها الجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات، واتحاد العمل النسائي، وعلى الرغم من أنها تنظيمات كانت تابعة للأحزاب فإنها اكتسبت تدريجيا نسبة من استقلاليتها في العمل.

ومن الأمور التي تبرز قوة هذه الجمعيات أنها قادت حملات ضغط إنتهت إلى تحقيق نتائج مهمة، ويشار في هذا الصدد إلى أن نادي العمل النسائي استغل الإعلان عن التفكير في عرض دستور جديد على الاستفتاء فقاد حملة وطنية بقصد جمع التوقيعات من أجل المطالبة بإعادة النظر في مدونة الأحوال الشخصية، وقد وقع عليها أزيد من ثلاث مائة ألف شخص.

لقد أثمرت هذه المبادرة التي تمت مساندتها من قبل فعاليات سياسية وجموعية كثيرة ومعارضتها كذلك من قبل أخرى، أن الراحل الحسن الثاني أعلن عن اختصاصه بالنظر في هذا الموضوع ووعد بإيجاد حل مرض لجميع الأطراف، كما استقبل المغفور له بتاريخ 29 شتنبر 1992 وفدا نسائيا قدم لجلالته المطالب النسائية، وفي فاتح ماي من سنة 1993 استقبل العاهل المغربي مرة أخرى الوفد النسائي وسلمه مشروع المدونة الجديدة الذي تمت الموافقة عليه نهائيا<sup>4</sup>.

ولم تقف الحركة النسائية عند هذا الحد، بل استمرت في مطالباتها إلى أن تم في أبريل 2001 تشكيل لجنة لمراجعة المدونة، ولجنة ثانية بعد أن فشلت الأولى إلى أن حسم جلالة الملك في الأمر في خطاب أمام البرلمان في العشر من أكتوبر 2003 أعلن فيه عن الخطوط العريضة للمشروع الذي أصبح يحمل اسم مدونة الأسرة وقرر إحالته على البرلمان الذي صادق عليه في 16 يناير 2004<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - جان ماري دانكان: علم السياسة ... م.س. ص: 338

<sup>2</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique ... p : 537

<sup>3</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique ... p : 536

<sup>4</sup> د. حسن فرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟. أفريقيا الشرق. طبعة 2000. ص: 70

<sup>5</sup> - جريدة التجديد. العدد الخاص 14 فبراير 2004. ص: 3

## جمعيات حماية المستهلكين

لقد انطلقت حركة حماية المستهلكين أول الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة أحد المحامين الشباب يدعى Ralph Nader الذي بدأ بإدانة عدم جودة المنتجات المعروضة على المستهلكين وغلاؤها الفاحش والدعاية الكاذبة لها وغيرها من الأمور التي تم الاحتجاج عنها. وقد أصدرت من أجل ذلك العديد من الكتب حول المنتجات التي تحمل أضراراً للمستهلك<sup>1</sup>، ولقد كان لها تأثير بالغ حيث يذكر على سبيل المثال أن كتاب "السيارات التي تقتل" الذي صدر سنة 1966 دفع بعدد من الشركات المصنعة للسيارات إلى سحب نماذج منها، كما أثمرت الجهود التي بذلت في هذا الشأن إلى تغيير العديد من القوانين.

وإذا كانت هذه الحركة قد انطلقت بشكل متأخر في أوروبا فإن الجمعيات التي تشتغل في هذا المجال تشهد بدورها نجاحاً مهماً حيث أن بعض هذه الجمعيات يقدر المنخرطين فيها بالملايين<sup>2</sup>.

وينحصر عمل هذه الجمعيات التي يشتغل بعضها في المغرب، ومنها المنتدى المغربي للمستهلك، في جمع المعلومات حول المنتجات المختلفة المعروضة للاستهلاك (حول جودتها ومضارها ومدى توفرها على المواد اللازمة للجسم إذا تعلق الأمر بمنتجات غذائية مثلاً)، وذلك باتجاه جعل الحكومة تفرض مواصفات معينة على المنتجات المستوردة أو المصنعة في المغرب، كما قد يمتد دورها إلى حث الدولة على إصدار القوانين اللازمة لحماية المستهلك، أو مراجعة القوانين السارية في هذا المجال وتنسيق الأجهزة العمومية المتدخلة في هذا القطاع، إضافة إلى القيام بمبادرات توعوية تستهدف توعية المستهلك بحقوقه<sup>3</sup> وإخباره بمخاطر ومضار الكثير من المواد الاستهلاكية.

ولقد حفز على تأسيس هذه الجماعات الضاغطة ما أصبح يشهده الاقتصاد المغربي من تحرير وانفتاح على الاقتصاديات العالمية، وما يميز ذلك من كثافة في المبادرات، إضافة إلى تزايد حالات التسممات الغذائية التي تنجم عن صعوبة لدى الهيئات العمومية في الحؤول دونها، كل ذلك وارد في سياق يمتاز بغياب أي قانون متخصص في حماية المستهلك، وقدم الترسانة القانونية المنظمة للاستهلاك<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - Schwartzberg (R-G): sociologie politique ... p : 533

<sup>2</sup> - Debbasch (Ch) et Pontier (J-M): Introduction a la politique ... op.cit P: 437

<sup>3</sup> - من بين الحقوق الأساسية للمستهلك الحق في الاختيار والحق في التعويض والحق في رد السلعة.  
<sup>4</sup> - راجع في هذا الشأن تقريراً لجريدة الصباح، العدد 1452، بتاريخ 2004-12-6.

## الفصل الرابع: الرأي العام

يشكل الرأي العام ثالث القوى السياسية التي تمتاز ببالغ أثرها على السلطة، بل يمتاز بقدرة بالغة على أقناع القائمين على دواليب الحكم، ما يجعل أن القوى السياسية الأخرى تلجأ إلى خدماته وتدعم مطالبها باستمالته.

وليس هذا على الصعيد الداخلي للدول فحسب، حيث أسقط حكومات ودفن حكاما كثيرين إلى تغيير سياساتهم، وإنما كذلك على الصعيد الدولي، حيث تحتاط من مواقفه المؤسسات والقوى الكبرى.

إن دراسة الرأي العام تنطلق إذن من أهميته السياسية، كقوة مؤثرة على السياسيين، ولها حضور قوي في الحياة السياسية للدول والمجتمع الدولي.

### المطلب الأول: تعريف الرأي العام

في إشارة للصعوبة التي تعترى تعريف الرأي العام يذهب البعض إلى أن القدرة على قياس الرأي العام تفوق القدرة على تعريفه، وذلك على الرغم من أن قوته لا يمكن تجاهلها في أي مجتمع<sup>1</sup>.

ومن التعريفات التي تقترح في هذا الإطار إعتبره "حصيلة الآراء والمواقف والمعتقدات التي تعكس اتجاه نسبة مؤثرة من أفراد مجتمع واحد أو مجتمع ما إزاء موضوع بعينه"، ويعرفه آخرون بأنها "وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة معينة، في زمن معين، تهم الجماهير، وتكون مطروحة للنقاش والجدل، بحثا عن حل يحقق الصالح العام".

وعندما نعتبر الرأي العام كوجهة نظر الأغلبية أو كمحصلة الآراء فلا بد من الإشارة إلى التالي:

الرأي العام يكون بصدد قضية ما تشغل المجتمع، وبالتالي فإنه بقدر ما تتعدد القضايا التي تشغله تتعدد الآراء العامة، فليس هناك رأي عام واحد ودائم وثابت، فهو يتغير، ويصل هذا التغير حد التناقض مع المواقف التي تبناها في السابق بشأن نفس القضية، كما أنه يتغير من قضية لأخرى، فبشأن كل قضية تشغله نكون أمام رأي عام جديد، وهذا ما يفهم من تعريفه بكونه محصلة الآراء، فهو منفصل عن الأشخاص الذين يعبرون عنه.

عندما يعرف كمحصلة للآراء الفردية فإنه لا يرجى من ذلك أن يحصل اتفاقا بين الناس، أي لا يشترط تحقق الإجماع في الآراء، فالمطلوب هو أغلبية آراء أفراد المجتمع كحد أدنى. كما أن حصول هذا الاتفاق لا يتطلب اتفاقا على مستوى الدوافع المؤدية إلى اعتناق نفس الموقف، إضافة إلى أن المفهوم لا يتضمن أي ثبات على مستوى الأشخاص الذين يدخلون في تكوين الرأي العام، فهم يتغيرون من رأي عام لآخر.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القضايا التي يتحقق بشأنها الرأي العام لا تكون بالضرورة ذات طبيعة واحدة، فهذا الرأي قد يتحقق بشأن القضايا الوطنية والمحلية أو الدولية، كما أنه قد يتعلق بالقضايا السياسية والاجتماعية وغيرها.

### المطلب الثاني: الرأي العام قوة سياسية تابعة

إن هذه الوضعية يلخصها مفهوم صناعة الرأي العام الذي أصبح كثير الاستعمال، وإذا تم التسليم بهذا المعنى هل يمكن الحديث عن دور سياسي إرادي للرأي العام، أو عن مشاركة سياسية له.

إن الثابت هو سعي جهات كثيرة إلى تغذية الناس بروى ومواقف وآراء، سعيا نحو استمالتهم<sup>2</sup>، إذ يكاد الرأي العام أن يظهر في هذه الحالة كموضوع تصارع حوله هيئات كثيرة منها الإعلام والأحزاب والجماعات الضاغطة والهيئات السياسية الرسمية. ولهذه الهيئات

<sup>1</sup> -يراجع، د. سمير محمد الحسنين: الرأي العام، الاسس النظرية والجوانب المنهجية. عالم الكتاب، القاهرة 1997. ص: 15.  
<sup>2</sup> -يراجع بشأن أساليب استمالة الرأي العام، محمد منير العجائب: أساسيات الرأي العام. دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 1998. ص: 115 وما يليها

أدوار تاريخية لا يمكن إنكارها، فالثورة الفرنسية والأمريكية أواخر القرن الثامن عشر يرجعها البعض لأثر الطباعة التي سهلت نشر الآراء والأفكار، وينطبق هذا الأمر على وسائل الإعلام الأخرى التي عرفت تطورا كبيرا في عصرنا الحالي جعلت الأفكار تنتقل بسرعة كبيرة بين الشعوب المختلفة، الشيء الذي يتكون معه رأي عام دولي مؤثر في كثير من القضايا الدولية.

إن الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة تمتاز بسعيها من أجل استمالة الرأي العام كوسيلة لدعم المطالب التي تطرحها على الهيئات الحاكمة، وهي تعمل على هذا المستوى اعتمادا على وسائل مختلفة منها إخباره ومحاولة إقناعه بعدالة القضية التي تدافع عنها وملحاحية المطالب التي تقدمت بها إلى النظام السياسي، وإذا نجحت في هذا المسعى فإن مطالبها تكون مسنودة بدعم وتأثير كبيرين تتزايد معها إمكانية الاستجابة من طرف الهيئة الحاكمة.

والجدير بالذكر أن السعي إلى التأثير على الرأي العام واستمالاته يطبع كذلك الأشخاص الذين يتولون المراكز القرارية، فهؤلاء قبل أن يصدر قرارا معيناً يمهّدون لذلك بإجراء دراسات للرأي العام تكشف عن احتمالات قبوله لذلك القرار أو رفضه، لأنها تحرص كثيرا على عدم فقدان مساندته لها.

غير أن الوعي بالتفاعل الذي يطبع النشاط السياسي داخل كل مجتمع يقتضي التأكيد على أن التأثير يكون كذلك صاعدا باتجاه هذه الهيئات، فمثلما تعمل الأحزاب مثلا على تغذية الرأي العام بتوعيته ومثلما تعمل على استمالاته لصالحا باعتباره قوة سياسية مؤثرة في الحياة السياسية لكل بلد، فإن هذا الرأي العام تخشاه الأحزاب السياسية وتعمل بشكل مستمر على تحيين برامجها السياسية ومواقفها وجعلها متطابقة مع توجهات الرأي العام ومواقفه وانتظاراته. وينطبق نفس الأمر على النخبة الحاكمة، فمن الأقوال المأثورة التي تعكس سعي الحكام إلى جعل القرارات التي يصدرونها متطابقة مع رغبات الرأي العام ما قاله ذات مرة الرئيس الأمريكي الأسبق أبراهام لنكولن: "إن ما أريد أن يتم هو ما يريده الناس أن يتم... والسؤال في نظري هو كيف أعرف ما يريدونه على وجه الدقة".

### المطلب الثالث: الرأي العام قوة سياسية مستقلة

"إن محاولة التأثير في مواقف الناس أو تغييرها ليس بالأمر الهين، إذ أن هذه المواقف ترتبط بعناصر عديدة قد تستمد أصولها من تراث أو معتقدات تدعي لنفسها صفة الدوام"، ولقد ذهب البعض في نفس الاتجاه عندما يشترط للوقوف على الكيفية التي يتكون وفقها الرأي العام لدى شعب من الشعوب، الاهتمام بدراسة مدى أصالة هذا الشعب وتاريخه، وكذلك العادات والقيم والتقاليد، التي تكونت لديه عبر مسار التاريخ، كما أنه يجب عدم إغفال المعتقدات الدينية التي تؤثر تأثيرا كبيرا في عملية تكوين الرأي العام.

إن هذا الأمر يفهم منه أن الرأي العام لا يصنع، فالناس لهم مواقفهم ورؤيتهم للقضايا المطروحة، وكل ما يمكن القيام به في هذا الإطار من قبل مختلف الجهات التي يمكن أن تؤثر عليه من أحزاب وجماعات ضاغطة وهيئات رسمية هو دفع الرأي العام إلى التعبير عن نفسه، فمواقف الناس ليست من خلق المؤثرين، إنها آراء موجودة مسبقا، إذ لا يمكن أن نخلق رأيا عاما حول مشكلة دينية ورد فيها حكم قطعي مثلا، فالرأي العام في هذه المسألة موجود بشكل مسبق.

### المطلب الرابع: تجليات أو أشكال تعبير الرأي العام

يتخذ الرأي العام تجليات متعددة، فهو يعبر عن نفسه عبر أشكال كثيرة، نميز في إطارها بين أشكال التعبير الإيجابية أي التي تتخذ شكل فعل والأشكال السلبية التي تتخذ شكل امتناع عن الفعل.

واللجوء إلى هذه الأشكال التعبيرية تحدده اعتبارات كثيرة من قبيل درجة الوعي ومقدار شرعية الوسيلة ومدى مطابقتها للقوانين الجاري بها العمل، وأيضا بحسب طبيعة المطالب التي يريد هذا الرأي التدخل فيها للتأثير على النظام السياسي بشأن القرار الذي سيتخذه بشأنها.



ولقد شهدت تجارب الدول الكثير من أشكال التعبير عن الرأي العام، حيث يشير الباحثون في هذا المجال إلى الأشكال التعبيرية العنيفة كالثورات والانتفاضات، وأشكال تعبيرية أخرى سلمية كالمشاركة في الندوات واللقاءات العامة واستخدام أجهزة الإعلام المتنوعة.

وتستوقفنا في هذا المجال الوسائل التعبيرية التي تمتاز بكثرة اللجوء إليها، ويتعلق الأمر بالتظاهر والانتخابات. فالتظاهر يعد وسيلة ديمقراطية للتعبير عن الرأي العام غالبا ما تسمح به الأنظمة الديمقراطية لتمكين الشعب للتعبير عن رأيه إزاء مشكلة من المشكلات المطروحة على النظام السياسي، أو للتأثير على هذا النظام لدفعه إلى الامتناع عن إصدار قرار سياسي أو تعديله أو إصدار قرار جديد ينسجم مع تطلعات الشعب.

ومن أشكال التعبير الأخرى يمكن أن نشير إلى الانتخابات، فهذه الأخيرة تعد من القنوات التي تنقل إلى النظام السياسي صورة عن مستوى الرأي العام وتوجهاته ومواقفه، وفضلا عن فعاليتها في تحديد تشكيلة الكثير من مراكز القرار كالبرلمان والحكومة، ودورها في إسقاط الحكومات ودفع الوزراء إلى الاستقالة، فإن الرأي العام يؤثر من خلالها على توجهات الحكومات المتعاقبة وعلى الأغلبية البرلمانية ومؤسسات الحكم الأخرى، ذلك لأن ميل الناخبين إلى أحزاب لها توجه إجتماعي يقرأ على أنه إشارة من الرأي العام إلى ضرورة الاعتناء بالقطاعات الاجتماعية، والعكس ينطبق على الحالة التي تفرز فيها هذه الانتخابات نخبة منتمية إلى أحزاب لها توجه ليبرالي، الشيء الذي ينعكس على البرامج الحكومية وعلى القرارات التي تصدرها مؤسسات الحكم.

وينطبق نفس الأمر على الاستفتاءات، فهذه الأخيرة لا يتم اللجوء إليها إلا من أجل اتخاذ القرارات السياسية التي لا تستطيع أن تحسم فيها مؤسسات الحكم، لذلك يتم اللجوء إلى الشعب للحسم فيها، وهي بدورها لا تقل أهمية عن القنوات الأخرى التي تنقل الرأي العام، حيث أن نتائج الاستفتاء غالبا ما يتم الاعتماد عليها لتحديد توجهات ومواقف هذا الرأي.

وإذا كانت هذه الأشكال التعبيرية يصنفها الباحثون ضمن وسائل التعبير الإيجابية فإن من أبرز أشكال التعبير السلبية أي تلك التي تتخذ شكل الامتناع عن الفعل نجد ما يصطلح عليه العزوف عن المشاركة السياسية. فهذا السلوك الذي ينهجه الرأي العام إذا كان يحتفل قراءات وتأويلات مختلفة كإرجاعه إلى ثقة الشعب في النخبة السياسية الحاكمة، فإن من بين أسبابه نجد استياء الرأي العام من عدم القدرة على التأثير في مجريات العملية السياسية، فعندما يعجز الشعب عن التأثير في القرارات البرلمانية والحكومية من خلال الانتخابات، وعندما يستاء من دور الأحزاب ومن تناقض خطابها السياسي مع حصيلة عملها الحكومي والبرلماني، فإنه يعبر عن استيائه من خلال العزوف عن المشاركة موجهها بذلك رأيا عاما إلى النخبة مفاده الاستياء من لاجدوى المشاركة، وجدير بالذكر أن هذا الموقف غالبا ما يكون له أثره لاسيما وأنه يدفع النظام السياسي إلى التحرك باتجاه تفسير هذا العزوف والقضاء على أسبابه.

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 0-617-38-9954-978

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

## الخاتمة

حاولنا على امتداد صفحات هذا الكتاب أن نتناول بالدراسة تنظيمات تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسية للدول، وهذه التنظيمات أو بالأحرى هذه القوى السياسية، تتلخص في الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة والرأي العام.

لقد انطلقنا في دراستها من أهميتها في فهم الأنظمة السياسية واستيعاب أدوات اشتغالها، فهي جزء من النظام السياسي، كما هي فاعل رئيسي في صناعة القرارات السياسية.

إنطلقنا أيضا من الناحية المنهجية من الخلاصة الأساسية التي توصل إليها علماء السياسة، وهي أن المقاربة المؤسساتية للأنظمة تغفل جوانب كثيرة من الظاهرة السياسية، وقد بين لنا ذلك أن المؤسسات الرسمية كالمجالس البرلمانية والحكومات ليس إلا أحزابا، وسياساتها وقراراتها التي تصدرها ما هي إلا برامج ومطالب والتماسات صادرة عن هذه القوى السياسي.

ولقد بينت لنا هذه الدراسة التي مزجت بين التأسيس النظري للقوى السياسية والاستعانة بنماذج من الأنظمة السياسية المعاصرة، أن لهذه القوى السياسية أدوارا مهمة تؤديها، ليس فقط في الجوانب المرتبطة بمؤسسات الحكم، بل أيضا في جوانبها التربوية والتكوينية والتنظيمية الموجهة نحو تأهيل المواطن للاهتمام بالشأن العام، حيث تؤدي وظائف تجعل الأنظمة السياسية تدعم هذه القوى وتزيد من أدوارها.

هذا الغنى الوظيفي يوازيه كذلك غنى في التنوع حاولنا أن نظهره بالانتقال تارة بين الأنظمة الغربية وأنظمة العالم الثالث والتجربة المغربية، وتارة بين ماضي هذه القوى وتاريخها وبين حاضرها الممانع الذي يستعصي عن الاستيعاب.

إن أهمية هذا الحقل المعرفي وغناه لا يؤكدان إلا على ضرورة دراسته المستمرة والمتواصلة والمتكررة على ضوء مستجداته وتطوراته السريعة، والله ولي التوفيق.

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 0-617-38-9954-978

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

## قائمة ببعض المراجع

### أ- المراجع باللغة العربية

- دوفرجي موريس: الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد. دار النهار بيروت، 1983.
- علي أحمد عبد القادر وكمال المنوفي: النظريات والنظم السياسية. مكتبة نهضة الشرق. طبعة 1991.
- جان ماري دانكان: علم السياسة. ترجمة د. محمد عرب صاصيلا. المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع. طبعة 1992.
- نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة. دار الثقافة للنشر والتوزيع. 1983.
- د. حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل؟. أفريقيا الشرق. طبعة 2000.
- د. سعيد سراج: الرأي العام مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1986.
- د. سمير محمد حسين: الرأي العام الأسس النظرية والجوانب المنهجية. عالم الكتب. 1997.
- د. إسماعيل علي سعد: الرأي العام بين القوة والأيديولوجية. دار النهضة العربية. 1988.
- د. محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، السياسة والمجتمع في العالم الثالث. الجزء الثاني القوة والدولة. دار المعرفة الجامعية. 1998.
- مارسيل بريلو: علم السياسة. ترجمة محمد برجواوي. 1983.
- فايز سارة: الأحزاب والقوى السياسية في المغرب. رياض الريس للكتب والنشر. طبعة 1990.
- د. ضريف محمد: الأحزاب السياسية المغربية، من سياق المواجهة إلى سياق التوافق. 1934-1999. منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي. 2001.
- د. محمد شقير: القرار السياسي في المغرب. مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى سنة 1992.
- د. محمد شقير: الديمقراطية الحزبية في المغرب، بين الزعامة السياسية والتكريس القانوني. أفريقيا الشرق 2003.
- بوز أحمد: المال والسياسة، دراسة في مالية الأحزاب. الطبعة الأولى، دار القلم 2005.
- د. أحمد جزولي: الأحزاب السياسية المغربية بين عهدين، أدوات السلطة في مجتمع التغيير. الطبعة الثانية 2004، مطبعة ميثاق المغرب. منشورات "من أجل الديمقراطية" -1
- المنوني عبد اللطيف و عياد محمد: الحركة العمالية المغربية صراعات وتحولات. دار توبقال للنشر 1985.
- هاشم جمال: الحركة النقابية المغربية الاحلام المجهضة. مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2002.
- مجلة نوافذ: التشكيلات السياسية في المغرب. عدد مزدوج الثامن والتاسع يوليوز 2000.
- د. جماعي حسن: التمويل العمومي للأحزاب السياسية. أشغال ندوة الأحزاب السياسية بالمغرب، الواقع والآفاق، دجنبر 2006 . طنجيس، مجلة كلية الحقوق بطنجة. بتاريخ يونيو 2005
- د. نورالدين أشحشاح: النظام القانوني للأحزاب السياسية وممكّنات التأهيل. أشغال ندوة الأحزاب السياسية بالمغرب، الواقع والآفاق، دجنبر 2006 . طنجيس، مجلة كلية الحقوق بطنجة. بتاريخ يونيو 2005

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام  
المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح  
الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 978-9954-38-617-0  
مطبعة سبارطيل طنجة 2016

○ برادة يونس: الملكية والأحزاب في المغرب، مقارنة السياسة الحزبية للملكية. مجلة فكر ونقد العدد 65 يناير 2005.

## ب- المراجع باللغة الفرنسية

- ❑ Schwartzberg Roger-Gerard: sociologie politique. Montchestien. Quatrieme edition. 1988.
- ❑ Debbasch Charles et Pontier Jean-Marie: Introduction a la politique. Dalloz. Quatrieme edition. 1995.
- ❑ Cot (J.P) et Mounier (J.P): Pour une sociologie politique. Tome 1 . Editions du seuil 1974.
- ❑ Meny Yves : politique comparée, les démocraties : Allemagne, États-Unis, France, Grande-Bretagne, Italie. 4<sup>e</sup> edition 1993.
- ❑ Seiler Daniel-Louis : la politique comparée. Armand colin paris 1982.
- ❑ Gallissot rene : Le patronat européen au Maroc (1931 - 1942) édition eddif 1990.
- ❑ Bensbia Najib : pouvoir et politique au Maroc, du rejet a l'alternance 1996.
- ❑ Lancine Sylla : Tribalisme et parti unique en afrique noire. Université nationale de cote d'ivoire, presse de la fondation nationale des sciences politiques 1977.

## ج- مراجع من الانترنت

- ❑ Ingrid van Biezen : Financement des partis politiques et des campagnes électorales – Lignes directrices. <http://www.coe.int>
- ❑ Basso Jaques : les groupes d'intérêt, les groupes de pression et le fonctionnement de la démocratie en société civile européenne. <http://www.cife.fr/pdf/303basso.pdf>
- ❑ Guillaume Courty : « La science politique américaine à la découverte des représentants d'intérêt : novations conceptuelles, découvertes statistiques et traditions d'analyse ». [http://www.iep.u-strasbg.fr/enseignement/recherche/gspe/docs/courty\\_contribution.doc](http://www.iep.u-strasbg.fr/enseignement/recherche/gspe/docs/courty_contribution.doc)
- ❑ Saurugger Sabine : analyser les modes de représentations des intérêts dans l'union européenne, construction d'une problématique. in Questions de recherche N° 6 juin 2002/ <http://www.ceri-sciences-po.org/publica/qdr.htm>

محتويات الكتاب	
المقدمة	
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي إلى القوى السياسية	
المبحث الأول: مفهوم القوة السياسية	
الفقرة الأولى: مفهوم القوة	
الفقرة الثانية: مفهوم السياسة	
الفقرة الثالثة: مفهوم النظام والقرار السياسيين	
المبحث الثاني: القوى السياسية وبعض الحقول المعرفية	
الفقرة الأولى: القانون الدستوري والقوى السياسية	
الفقرة الثانية: علم السياسة والقوى السياسية	

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، الترقيم الدولي: 978-9954-38-617-0

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

الفصل الثاني: الأحزاب السياسية
المبحث الأول: تعريف الأحزاب السياسية
المبحث الثاني: نشأة الأحزاب السياسية
المبحث الثالث: وظائف الأحزاب السياسية
المطلب الأول: الوظائف التقليدية
المطلب الثاني: الوظائف الغير الانتخابية
المبحث الرابع: موارد الأحزاب
المطلب الأول: المورد البشري.
المطلب الثاني: المورد الإيديولوجي
المطلب الثالث: المورد المالي
المبحث الخامس: أصناف الأحزاب السياسية
المطلب الأول: التصنيفات التقليدية
المطلب الثاني: التصنيفات الجديدة
المبحث السادس: الأنظمة الحزبية
المطلب الأول: عوامل تتحكم في تحديد الأنظمة الحزبية
المطلب الثاني: التصنيف العددي للأنظمة الحزبية
المبحث السابع: قراءة في الظاهرة الحزبية المغربية
أ- نشأة الأحزاب في المغرب
ب- النظام الحزبي المغربي
ت- الأحزاب المغربية ووظيفة الحكم
ث- نماذج من المشهد الحزبي المغربي
الفصل الثالث: الجماعات الضاغطة
المبحث الأول: تعريف الجماعات الضاغطة وعناصرها
أ- تعريف الجماعات الضاغطة
ب- عناصر الجماعات الضاغطة
- وجود جماعة منظمة
- الدفاع عن المصالح
- ممارسة الضغط
المبحث الثاني: ممارسة الضغط
البند الأول: أشكال الضغط
البند الثاني: أساليب وأدوات الضغط
البند الثالث: مصادر قوة الجماعة الضاغطة
المبحث الثالث: وظائف الجماعات الضاغطة
المبحث الرابع: تمييز الجماعات الضاغطة
الفقرة الأولى: الأحزاب والجماعات الضاغطة
الفقرة الثانية: اللوبي والجماعة الضاغطة
الفقرة الثالثة: جماعة المصلحة وجماعة الضغط
المبحث الخامس: الهيئات التي تتلقى الضغط
الفقرة الأولى: السلطة التنفيذية
الفقرة الثانية: السلطة التشريعية
الفقرة الثالثة: الأحزاب السياسية
الفقرة الرابعة: الرأي العام
المبحث السادس: تصنيف الجماعات الضاغطة
المبحث السابع: نماذج من الجماعات الضاغطة
- النقابات
- الأندية السياسية
- الجمعيات النسائية
- جمعيات حماية المستهلكين
الفصل الرابع: الرأي العام
المطلب الأول: تعريف الرأي العام
المطلب الثاني: الرأي العام قوة سياسية تابعة

عنوان الكتاب: القوى السياسية، الأحزاب والجماعات والرأي العام

المؤلف: الدكتور نورالدين أشحشاح

الإيداع القانوني: MO 4101 2016 ، التقييم الدولي: 0-617-38-9954-978

مطبعة سبارطيل طنجة 2016

المطلب الثالث: الرأي العام قوة سياسية مستقلة
المطلب الرابع: تجليات الرأي العام
الخاتمة
قائمة بالمراجع
محتويات الكتاب